جامعة الدول العربية
إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعى

التقرير الإقليمى لهجـــــرة العمـــــل العربيـــة

2006

إن الآراء الواردة فى هذه الوثيقة لا تمثل بالضرورة رأى جامعة الدول العربية أو الدول الأعضاء

إدارة السياسات السكانية والهجرة / القطاع الاجتماعى - جامعة الدول العربية
22 أ شارع طه حسين الزمالك - جمهورية مصر العربية
هاتف : 2027354306 فاكس : 2027351422
email : migration@poplas.org www.poplas.org

رقم الإيداع : م.06/(2006)/04-د(0466)

تقديـــــــم

بقلم
معالى الأمين العام لجامعة الدول العربية

شهدت مجتمعات العالم تحولات عميقة وسريعة، بعضها غير مسبوق خاصة فى أسواق عملها واحتياجاتها، وفى قوى وأدوات الإنتاج، وفى السلوك الاستهلاكي للسكان، وفى تركيبته الديمغرافية، وتم ذلك بالعلاقة بإنجازات العولمة وتداعياتها، وكان وقع التحول المشار إليه على حراك السكان وتنقلهم شاملا لتيارات الهجرة وخصائص المهاجرين ومساراتهم ولا يستثنى من هذا أي ركم من أركان المعمورة كافة.

فقد تغيرت قوى الإنتاج وأساليبه وأهدافه، فأضحت المعرفة والمعلومات أهم قوى إنتاجية من حيث كم وكيف إبداعها وتوظيفها فى كل قطاعات الاقتصاد, وارتبطت بها تغيرات هائلة فى أدوات الإنتاج وفى المتطلبات المهارية والمعرفية فى أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية، وترتب على هذا احتياج متزايد للعمالة الماهرة والكفاءات والأدمغة للاستجابة للتنافسية الشديدة فى التقدم فى بناء مجتمعات المعرفة. وقد سخرت دول العالم الأكثر نموا وتقدما كافة جهودها لاستقطاب العمل الماهر من مختلف أنحاء العالم، وبالأخص كفاءات البلدان النامية وصفوتها الضعيفة القدرة التنافسية فى إنتاج العلم والمعرفة. ومن ثم، شهدت مجتمعات العالم النامى نزيفا هائلا ومتناميا لكفاءاتها، مسجلة بذلك خسارة مركبة من حيث تكاليف إعداد هذه الكفاءات وفقدانها كإمكان أصيل لإحداث النقلة التنموية، بالإضافة إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية لتعويضها، وهو اعتماد له تكاليف باهظة.

كما أن استمرار وتفاقم التباين فى معدلات التنمية والدخل وعوامل الرفاه بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية، واستمرار ارتفاع معدلات الفقر والنمو العالى للسكان من ناحية أخرى، جدد وضاعف من الضغط الهجروى، وتزايد أعداد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، فإرتفع عدد المهاجرين عبر حدود بلدان المعمورة من 175 مليونا إلى نحو 190 مليونا خلال العقد الأخير، ويقدر أن ما يزيد على 80 بالمائة منهم هم مهاجرون من بلدان نامية نحو بلدان أوروبا وأمريكا وكندا.

ولم تكن هجرة العمل العربية بمنأى عن التحولات العالمية والإقليمية، حيث طرأت تغيرات مهمة على أحجامها وتياراتها وفى خصائص المهاجرين. فقد ازدادت هجرة العمل العربية إلى خارج الإقليم، وتقلص بالمقابل حجمها وفرصها داخل الإقليم، وبرزت هجرة الكفاءات العربية كأحد التحديات المهمة التى تطرحها الهجرة فى أشكالها الحديثة. كما تنامت الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط، مما كان لها تداعيات سلبية عديدة.

ورغم ما يصاحب الهجرة من تكاليف تنموية، خاصة هجرة الكفاءات التي تعد الجانب الديناميكي فى رأس المال البشرى، والضروري لإبداع قيم تنافسية فى مجالات المعلومات والمعرفة والاتصالات، فإن هذا لا ينفى ما للهجرة من فوائد فى حسابها النهائي، فقد حسنت ظروف عيش المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ومثلت تحويلاتهم أحد أهم مدخلات الاستثمار –حتى وإن كان فرديا- وتحسن النقص فى ميزان المدفوعات من العملات الأجنبية، فضلا عن أن انتقال الأيدي العاملة بين البلدان العربية استجاب لاحتياجات مشروعات التنمية فى دول الاستقبال، وزاد أيضا من التفاعلات الشخصية والاجتماعية بين المواطنين العرب المهاجرين والمقيمين .

ولاتزال الهجرة - سواء داخل الاقليم العربى، او إلى خارجه - تحفل بإمكانات تنموية بحاجة إلى استكشاف وبلورة من أجل دعم التنمية الوطنية وتحقيق التكامل العربى، خاصة فى مجال أسواق العمل العربية، وخلق ميزات تنافسية إقليمية، تطور من الناتج الاجمالى العربى وطنيا وإقليميا. حيث تمثل الكفاءات والصفوة بالمهجر إمكاناً حافلا بفرص

المساهمة فى نقل وتوطين وإنتاج المعرفة وتطوير الاستثمارات العربية، كما يمكن أن تكون جسورا للحوار الحضاري، وتغيير صورة العربي لدى الآخر. غير أن استيعاب تلك الإمكانات والتخطيط الواعي لتوظيفها يواجه بتحديات أساسية، ربما يكون فى مقدمتها ندرة البيانات والمعلومات الدقيقة والدورية حول تيارات الهجرة وخصائص المهاجرين، وحول الاحتياجات الراهنة والمستقبلية لأسواق العمل العربية، وأيضا حول مخرجات التعليم والتدريب وإعادة التأهيل. إنه من الصعوبة بمكان بلورة سياسات للهجرة، وطنيا وإقليميا، بدون توافر قاعدة بيانات ديناميكية متجددة تمكن صناع القرار من بلورة تلك السياسات وإحكام إدارتها.

ووعيا منا بأهمية ظاهرة الهجرة وما تمثله من إمكان هائل لصالح التنمية، وبناء مجتمع المعرفة، والمساهمة فى التكامل الإقليمي العربي، فقد حرصنا على إصدار تقرير إقليمي دوري، تمكنا من إعداد الإصدار الراهن منه باعتباره الأول من سلسلة، نأمل أن تتناول قضايا وتحديات حاكمة بشأن انتقال قوة العمل العربية. ولقد حرصنا أن يكون الإصدار الأول شاملا ودقيقا بقدر ما هو متاح من بيانات ومعلومات. ونأمل أن يكون آلية مهمة للحوار لتدعيم سياسات الهجرة وطنيا، وتأسيس رؤية إقليمية مشتركة حول الظاهرة وإمكاناتها، لتطوير العمل العربي المشترك المتطلع إلى تكامل اقليمى بين أسواق العمل العربية كخطوة مهمة فى إنجاز مراحل وأهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي. إدراكا منا أن الإقليمية الواعية هى السياق الأكيد والضامن لتفاعلات إيجابية على الصعيد العالمي ومواجهة فاعلة لتحديات العولمة.

ويسعدنى فى هذا السياق أن أعبر عن شكري وتقديري لإدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، للجهد المتميز الذي بذلته فى إعداد التقرير، بمساهمات مجموعة من الخبراء العرب المشهود لهم بالكفاءة والخبرة.

والله الموفق،،،،،،،،

عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية
مايو 2006

فريق العمل المشارك بالتقرير حسب الترتيب الأبجدى

الإشراف والتحرير

- ☐ خالد الوحيشي
- ☐ عبد الباسط عبد المعطى
- ☐ محمد خشاني

إعداد الدراسات الخلفية

- ☐ خالد الوحيشي
- ☐ عبد الباسط عبد المعطى
- ☐ عبد الباسط عثامنة
- ☐ ميثاء الشامسي
- ☐ هبة نصار

الإخراج والطباعة

- ☐ أحمد سيد حسين
- ☐ عبد الجليل زكريا
- ☐ غادة عبد المنعم الشاذلي
- ☐ نهى نبيل على

مناقشة وتنقيح التقرير

خبراء وباحثون متخصصون:

☐ إبراهيم عوض	منظمة العمل الدولية
☐ أديب نعمة	خبير البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة - بيروت
☐ أيمن جعفر زهري	خبير دراسات الهجرة
☐ سعد حافظ	مستشار معهد التخطيط القومي- القاهرة
☐ عبد الباسط عثامنة	استاذ علوم اجتماعية – الاردن
☐ محمد الأمين فارس	منظمة العمل العربية
☐ محمد خشاني	رئيس الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة
☐ محمد محمود الإمام	وزير التخطيط الأسبق – مصر
☐ منذر الشرع	وزيرالتنمية السياسية الاسبق- الأردن
☐ ميثاء الشامسي	مساعد رئيس جامعة الإمارات
☐ هبة نصار	مدير مركز البحوث الاقتصادية- جامعة القاهرة

ممثلو الدول العربية وخبراؤها: (اجتماع خبراء على المستوى العربي حول "تفعيل دور هجرة العمل في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي"، الأمانة العامة-جامعة الدول العربية- 17و18 يوليو 2006)

لماذا هذا التقرير؟

أضحت مجتمعات الكوكب الذي نعيش عليه أكثر احتياجا من أي وقت مضى لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التخطيط العلمي والواقعي لبناء السياسات القادرة على تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، ولان إنتاج هذه المعرفة يحتاج أكثر ما يحتاج إلى بيانات ومعلومات دقيقة وموثوقة، فقد حرص القطاع الاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، من خلال إحدى اداراته المتخصصة- إدارة السياسات السكانية والهجرة - على إصدار هذا التقرير، والذي يعد الأول من سلسلة متتالية تعني بقضايا هجرة العمل العربية، وذلك بهدف أن يكون مرجعا معرفيا يساهم فى بلورة المعرفة بعملية وأبعاد هجرة العمل العربية داخل الإقليم العربي وإلى خارجه، وليستجيب لحاجة ملحة لدى متخذي القرار والمخططين لسياسات الهجرة والمنفذين لبرامجها ومشروعاتها، وكذلك للباحثين والمهتمين بالهجرة بصفة عامة.

لقد واجهت إدارة السياسات السكانية والهجرة صعوبات عدة فى إعداد هذا التقرير، تعود أساسا لشحة البيانات وتوزعها على أطراف عديدة، ومع هذا فقد تمكنت من توفير المتاح والتدقيق فيه وتوظيفه علميا، لتقديم تشخيص علمي لأبعاد الظاهرة فى محدداتها وخصائصها ومستجداتها، وفى الآثار المترتبة عليها.

وقد حرصت إدارة السياسات السكانية والهجرة على مناقشة التقرير وتقييمه عبر عدة جولات ونشاطات، شارك فيها ممثلو المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، والباحثون الخبراء المتخصصون في شئون الهجرة الدولية عامة، وهجرة العمل العربية على نحو أكثر تحديدا .

ويعد التقرير آلية مهمة للحوار والتشاور بين المعنيين بقضايا الهجرة فى البلاد العربية من متخذى القرار والمخططين والباحثين وكذلك خبراء المؤسسات الدولية والمنظمات الاهلية ذات العلاقة، بغرض بلورة الرؤية الإقليمية العربية لمعالجة قضايا هجرة العمل، وإيجاد الآليات والمقترحات لتعظيم الفائدة من مردود الهجرة على التنمية وعلى التكامل الإقليمي العربى، ولإحكام التنسيق لمواجهة الأبعاد والتداعيات السلبية لهذه الظاهرة.

وتحسبا لكل هذا الجهد العلمي الملتزم والمتميز، يطيب لي أن أتقدم بالتهنئة والشكر لكل من ساهم في إنجاز التقرير، وإعداد الدراسات الخلفية الخاصة به، وأيضاً الخبراء والباحثين المتخصصين الذين شاركوا فى مناقشته وتنقيحه والفريق الفنى للإخراج والطباعة ليظهر على هذا النحو المشرف عربيا، وأخص بالشكر والتقدير إدارة السياسات السكانية والهجرة من مسئولين وخبراء على هذه المبادرة المهمة وهذا العمل الجاد.

نانسى باكير
الأمين العام المساعد للشئون الاجتماعية
جامعة الدول العربية

المحتويات

القسم الاول : المدخل 1

أولا : في الأهداف والمنهجية

ثانياً : رؤية تركيبية للتقرير: ملخص تنفيذى

ثالثا: فى أبرز المستجدات في الهجرة على الصعيد الدولى

القسم الثاني: الهجرة المشرقية 13

أولا: أهم التحولات في هجرة العمل منذ التسعينيات

1-التغير في حجم الهجرة

2- التغير في تيارات الهجرة

3- التغير في خصائص المهاجرين

ثانيا : أنماط أخرى من الهجرة

1- الهجرة القسرية (اللاجئون)

2- الهجرة العائدة الفجائية

3- الهجرة غير النظامية (غير الشرعية)

ثالثا: تحديات تطرحها الهجرة المشرقية

رابعا: الهجرة والتنمية في المشرق العربى

1-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة

2- سياسات الهجرة في بلدان المشرق العربي

3- توجهات بسياسات بديلة لتفعيل دور الهجرة المشرقية في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي

القسم الثالث: الهجرة المغاربية 29

أولا: حجم الهجرة وتحدى نقص البيانات

ثانيا: في أهم التحولات في هجرة العمل المغاربية

1- في ديناميات الهجرة وأنماطها

2- في خصائص المهاجرين

ثالثا: في أبرز التحديات

أ. هجرة الكفاءات: فى المحددات والتداعيات

ب. من نزيف العقول إلى الاستفادة من المهارات والكفاءات

ج. الهجرة غير النظامية

د. هجرة الأفارقة جنوب الصحراء: المغرب العربى كمجال للعبور

هـ. إشكالية اندماج المهاجرين في بلدان الاستقبال

رابعا: التوظيفات التنموية لتحويلات المهاجرين

خامسا: في السياسات والرؤية البديلة

1. في السياسات الأوروبية

2. ملاحظات حول سياسات الهجرة بدول المغرب العربي

القسم الرابع : الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: ديناميات التحول والتحديات التنموية 61
أولا: النمط التنموى في الخليج والطلب على الأيدى العاملة
ثانيا: أهم التحولات في الهجرة إلى الخليج
1- تناقص العمالة العربية وتزايد العمالة الآسيوية
2- الخصائص المتغيرة للعمالة العربية والآسيوية بالخليج
ثالثا: أهم التحديات التى تطرحها الهجرة على بلدان مجلس التعاون الخليجي
الخاتمة: الهجرة والتنمية في الخليج من اتجاهات الماضى إلى آفاق المستقبل
1- الهجرة والنمو والتنمية في بلدان الاستقبال والإرسال
2- سياسات الهجرة والتوجهات المستقبلية
3- فرصة غير متكررة في حجم قوة العمل
4- الخلجنة: من المعوقات إلى الفرص

القسم الخامس: الخاتمة 89
توظيف مغاير لهجرة العمل العربية في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي
1- في المخاطر والتحديات
2- في الفرص والسياسات البديلة
أ- الحد من نزيف العقول وتفعيل دور الكفاءات المهاجرة في التنمية
ب- الهجرة وإنتاج الميزات التنافسية إقليميا
ج- الشراكة العربية – الأوروبية: الهجرة كعامل تنموى وعنصر اندماج
د- تحدى البيانات الموثوقة والمتجددة بما يمكن من تطوير سياسات الهجرة

المراجع 98

الإعلان العربي للهجرة الدولية

Arab Declaration on International Migration

Executive Summary

قائمة الجداول

القسم الثاني : الهجرة المشرقية
جدول (1) المصريون في الدول العربيّة بالآلاف 14
جدول (2): المصريون المقيمون بالخارج حسب دولة المقر،عام 2000 27
جدول (3) : تحويلات المصرين العاملين بالخارج حسب الدولة (بالمليون دولار أمريكى). 27
جدول (4) : تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج (بالمليون دولار أمريكى) 28
جدول (5) : تحويلات السوريين العاملين بالخارج (بالمليون دولار أمريكى) 28

القسم الثالث: الهجرة المغاربية
جدول (1): أعداد المهاجرين المغاربة حسب بلدان الأصل وبلدان الإقامة 30
جدول (2): المرشحون للهجرة الذين ألقي عليهم القبض في المغرب 45
جدول (3) : الهوة في الدخل الفردي بين أهم دول الاستقبال وبعض الدول الإفريقية بآلاف الدولار(2002) 46
جدول (4): تطور التحويلات المالية للمهاجرين المقيمين بالخارج 49
جدول (5): المشروعات التى أنجزتها منظمة الهجرة والتنمية بالمغرب 51
جدول (أ) : السكان المغربيون المقيمون بالخارج حسب بلدان الإقامة في الفترة من 1993-2004 56

جدول (ب): الجزائريون العائدون من إقامتهم في الخارج حسب بلد الإقامة 1995 57
جدول (ج): السكان التونسيون المسجلون في القنصليات، حسب بلد الإقامة في الفترة من 2001 – 2003 58
جدول (د): النخب التونسية بالخارج حسب بلدان الإقامة والاختصاص حتى 31 ديسمبر 2004 60
جدول (هـ): تطور المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج 60

القسم الرابع: الهجـرة في دول مجلس التعاون ديناميات التحول والتحديات التنموية

جدول (1): المواطنون والوافدون في الخليج، 1990 – 2000 بالآلاف 77
جدول (2): التغير في حجم السكان المواطنين والوافدين في منطقة الخليج خلال الفترة من 1975 – 2000 (الأرقام بالألف) 78
جدول (3): اتجاهات التغير في قوة العمل المواطنة والوافدة في منطقة الخليج خلال الفترة من 1975 – 2000 (الأرقام بالآلاف) 79
جدول (4): نصيب العرب من السكان الوافدين إلي الخليج مابين 1975 - 2002 80
جدول (5) : تقديرات العرب والآسيويين في الخليج 1997 80
جدول (6) : تقدير تجمعات الوافدين في الخليج حسب الجنسية عام 2002 81
جدول (7) : قوة العمل في السعودية حسب الجنسية 1975 – 1990 82
جدول (8): قوة العمل الوافدة في بعض أقطار الخليج حسب الحالة التعليمية 83
جدول (9): نصيب العرب من سكان الخليج 1975 – 2000 84
جدول (10): توزيع العمالة العربية والآسيوية في الكويت حسب المهنة 1989-2000 84
جدول (11): اتجاه التغير في الخصائص التعليمية للعمالة الوافدة في الخليج (بالنسب) 85
جدول (12): توزيع الوافدين في الخليج حسب النوع 85
جدول (13): تركيب السكان الوافدين في الكويت حسب النوع 1989 – 2001 جدول رقم (14):توزيع العمالة العربيّة والآسيوية حسب المهنة في الكويت عام 1998 86
جدول (14): توزيع العمالة العربيّة والآسيوية حسب المهنة في الكويت عام 2001 86
جدول (15): توزيع العمالة العربية والآسيوية حسب المهنة في الكويت 2001 87
جدول (16): النسبة المئوية للمهاجرين الدوليين من تعداد السكان 88
جدول (17): المحطات الأساسية لهجرة العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (1945-الآن) 88
جدول (18): تحويلات العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي ومعدلات نموها 88
جدول (19): المستوى العام للبطالة في بلدان الخليج العربية لعامي 2001 و2004 88

قائمة الاشكال

شكل (1): توزيع الجاليات المتوسطية في الاتحاد الأوروبي 30
شكل (2): تغير تحويلات التونسيين (مليون يورو) والمغربيين (بالمليون دولار) خلال الفترة 1975-2001 48

المرصد العربي للهجرة الدولية/ إدارة السياسات السكانية والهجرة-جامعة الدول العربية

هو آليه عربية تسهم فى توضيح الصورة حول عملية الهجرة و تطورها وتبادل التجارب الناجحة وإرساء تقليد الحوار لتفعيل أدوار هجرة العمل في جهود التنمية والتكامل الإقليمي العربي .

ويهدف هذا المرصد إلى:

- ☐ إنشاء قاعدة بيانات إقليمية كمية وكيفية بما يساهم فى سد الثغرة فى البيانات حول الهجرة الدولية
- ☐ إنشاء شبكة للمعنيين بقطاع الهجرة الدولية فى البلاد العربية
- ☐ تدعيم آليات للحوار الواسع والمتجدد والمتعدد الأطراف بما يساهم فى إيجاد توافق حول استراتيجيات إقليمية ويفعل السياسات التنفيذية
- ☐ المساهمة فى نقل وتوطين المعرفة، من أطر مفاهيمية ومقاربات ومنهجيات وتجارب وسياسات
- ☐ المساهمة فى تعميق البحث وتوسيع مجالاته بما يوفر البيانات الموثوقة والمتجددة
- ☐ إيجاد ميكانزمات لتفعيل الأدوار التنموية والتكاملية الإقليمية لهجرة العمل والكفاءات

المدخـــل

أولا: فى الأهداف والمنهجية

— يسعى هذا التقرير إلى إقرار عرف علمي في مجال البحث حول الهجرة الدولية في الإقليم العربي، ويبرر هذا الإصدار عدة حقائق نذكر منها:

• أصبحت الهجرة ظاهرة مجتمعية تميز بلدان الإقليم العربي، سواء كدول موفدة، أو كدول مستقبلة، أو كدول تجمع بين الإرسال والاستقبال. هذا الواقع يفرض الاهتمام بهذه الظاهرة، وتحليل أبعادها، ورصد آفاق تطورها. كما أن تحولات مهمة لحقت بظاهرة انتقال الأيدى العاملة العربيّة، بفعل تداعيات العولمة، والاتجاه نحو التحرير الاقتصادى والتكيّف الهيكلى، هى تحولات بحاجة إلى رصد وتحليل، لتبيين الفرص والمخاطر والتحديات التى طرحتها الهجرة على التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي.

• نقص البيانات والمعلومات والتحليلات العلمية الضرورية لتقويم سياسات الهجرة وتطويرها، وضعف الاهتمام البحثى بظاهرة حراك العمل العربى، وبالأخص منذ التسعينيات من القرن الماضى مقارنة بالعقود السابقة عليه.

• غياب آلية لتفعيل الحوار وتواصله بين المعنيين بقضايا الهجرة من متخذى قرار ومخططين وخبراء ومنفذين للسياسات والبرامج وباحثين على الصعيد الإقليمي العربى. فرغم صدور عدد من التقارير الدولية حديثا، مثل: تقارير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، والتقرير السنوى لمنظمة الهجرة الدولية (IOM)، وتقرير قسم السكان بالأمم المتحدة، وأخيرا تقرير مركز كريم (CARIM). غير أن هذه التقارير لا تتعرض - فى غالبها- إلى الإقليم العربى ضمن خصوصيات الهجرة داخله والى خارجه وتفاصيل خصائصها، بما يسمح ببلورة صورة إجمالية إقليميا.

—فى هذا الإطار، وفى ضوء الأوراق الخلفية المغذية للتقرير وورش العمل التى عقدت لبلورة أبعاد هذا التقرير أمكن تحديد أهدافه على النحو التالي:

• تشخيص أهم التحولات التى طرأت على هجرة العمل العربيّة فى سياق تفاعلت فيه تداعيات العولمة مع التغيرات البنيوية التى حدثت فى الإقليم العربي.

• رصد وتحليل الفرص والمخاطر والتحديات التى طرحتها المستجدات فى هجرة العمل العربيّة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين والى الآن.

• توظيف التقرير فى الحوار المعمق حول أبعاد هجرة العمل العربيّة وقضاياها واتجاهاتها وما طرأ عليها من مستجدات، وفى الحث والتوعية بتحدياتها وفرصها ودعم مسأهماتها فى تحقيق التنمية على مستوى الدول الموفدة، و في التكامل على المستوى الإقليمى

• طرح تصورات ومقترحات لتطوير سياسات انتقال الأيدى العاملة العربيّة، و/ أو طرح سياسات بديلة تسهم فى تفعيل أدوار هذا الانتقال فى التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي العربى والإقليمى الفرعي: مشرق، مغرب، خليج.

—نظرا لأن الهدف الأساسى من التقرير هو توظيفه كآلية لتدعيم الحوار بين الشركاء عامة وبين المسئولين والمعنيين بقطاع الهجرة

أصبحت الهجرة ظاهرة مجتمعية تميز بلدان الإقليم العربي، سواء كدول موفدة، أو كدول مستقبلة، أو كدول تجمع بين الإرسال والاستقبال. هذا الواقع يفرض الاهتمام بهذه الظاهرة، وتحليل أبعادها، ورصد آفاق تطورها.

بالبلدان العربية، وبغرض بلورة رؤيا مشتركة إقليميا، وكسب دعـم وتأييد متخذى القرار لسياسات تفعل الأدوار التنموية لهجرة العمل العربيّة، فقد تم صياغة التقرير ضمن توجه لتشخيص الظواهر الأبرز، بهدف بلورة سياسات أكثر فعالية لتوظيف الهجرة لصالح التنمية والتكامل الإقليمي العربى والتعاون الـدولى. وقد اعتبر التقرير مستوى للتحليل كل إقليم فرعى عربى – مشرق/ مغرب/خليج – حالة لها خصوصياتها النسبية، رغم ما يجمعها مع غيرها من الحالات العربيّة من خصائص. فبلدان الخليج هى بلدان مستقبلة للأيدى العاملة، فى حين أن بعض بلدان المشرق تجمع بين الإرسال والاستقبال، كـالأردن ولبنان ومصر، أما بلدان المغرب،وباستثناء ليبيا، تبدو مرسلة بالأساس للأيدى العاملة،مع تطور حديث، حيث أصبحت هذه البلدان قبلة لأعداد متزايدة لمرشحي الهجرة السرية القادمين من الدول الإفريقية.

كما أن لكل إقليم من الأقاليم المذكورة ظروفه التاريخية الاقتصادية والسياسية، وأنماط نوعية لعلاقات الجـوار أثـرت فى تيارات الهجرة، سواء الوافدة إليه، أو الخارجة منه: الهجرة الآسيوية إلى الخليج، هجرة المغاربة إلى أوروبا، وهجرة المشارقة إلى الخليج و إلى خارج الإقليم العربى.

لكل إقليم ظروفه التاريخية الاقتصادية والسياسية، وأنماط نوعية لعلاقات الجوار أثرت فى تيارات الهجرة، سواء الوافدة إليه، أو الخارجة منه: الهجرة الآسيوية إلى الخليج، هجرة المغاربة إلى أوروبا، وهجرة المشارقة إلى الخليج و إلى خارج الإقليم العربى.

—وسعيا لتحقيق الأهـداف العلمية والتنموية للتقرير، وفى ضوء الاستطلاع الأولى لظاهرة انتقال الأيدى العاملة العربيّة - فى ضوء الأوراق الخلفية وورش العمل - أمكن صياغة التساؤلات العلمية الرئيسية التاليـة:

الأول: ما أهـم التحولات التى طـرأت على ظاهرة انتقال الأيدى العاملة العربيّة منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وبالتركيز على التغيرات فى حجم الهجرة وتياراتها وخصائص المهاجرين؟

الثانـى: ما أهم الفرص والتحديات التى تطرحها التحولات فى الظاهرة أمام التنمية الوطنية والتكامل الإقليمى ؟

الثالـث: ما أهم التوجهات لتطوير سياسات انتقال الأيـدى العاملة العربيّة، لمزيد من التفعيل لأدوارهـا فى التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي؟.

ويهم فى هذا السياق التأكيد على أن معالجة موضوعات التقرير، ومضامين محتوياته، ارتبط بأهدافه، ومن ثم التزمت المعالجة له بالحدود التى تجسد هذه الأهـداف، ولاتغترب عنها فى تفصيلات ليس مجالها التقرير بالضرورة.

ثانيا : رؤية تركيبية للتقرير: ملخص تنفيذى

يقدم هذا التقرير عرضا لأبرز معالم حراك قوة العمل العربية، بين البلدان العربية والى خارجها، وكذلك لأهم التحولات التى طرأت على تيارات الهجرة وخصائصها خلال الحقبة الأخيرة، نعرض فيما يلى رؤية إجمالية لما جاء فيه:

— تعتبر شحة البيانات حول الهجرة وصعوبات تقدير حجمها والتعرف بدقة على خصائصها من أبرز التحديات التى تواجه الباحث والمخطط والمعنى بقطاع الهجرة على حد سواء. يعود هذا النقص إلى عدة عوامل، منها المتعلق بصعوبة حصر ظاهرة لها علاقة بعدة دول فى نفس الوقت، بإعتبار ان حصر المهاجرين يستوجب معرفة أعدادهم فى كافة دول العالم، وكون التعدادات العامة للسكان والمسوحات الوطنية لا تسمح إلا بمعرفة المقيمين أو من لهم علاقة أسرية بالمقيمين فى أحسن الاحوال. كما يعود بعض الصعوبات إلى ضعف تبادل المعلومات على الصعيد الدولى فيما يخص حجم الهجرة وخصائصها، علاوة على الأسباب الإدارية والسياسية وما تتضمنه الهجرة من هجرة غير مسجلة أو غير قانونية.

— فى هذا الحال يصعب معرفة حجم الهجرة بدقة وهناك تقديرات من أهمها تلك التى توفرها دول الأصل العربية، والتى فى ضوئها وفى ضوء تقديرات أخرى قدر العدد الإجمالى للمهاجرين العرب ما بين 15 و20 مليون فرد، منهم حوالى 5 مليون فلسطينى، و2.7 مليون مصرى، وحوالى 3 مليون مغربى، ومليون جزائرى، وحوالى 800 ألف تونسى، وما يزيد على 600 ألف لبنانى، (CARIM, 2005)، وحوالى مليون يمنى، و600 ألف سودانى. وأن تقدير عدد السوريين واللبنانين المقيمين أو المتجنسين بأمريكا الجنوبية يبلغ عدة ملايين، وتقدر بعض الجهات عدد المهاجرين السودانيين كذلك بعدة ملايين. هذا، وتختلف التقديرات كليا بين جهة وأخرى، وخاصة بين الدول المستقبلة والدول المرسلة.

— تتميز الهجرة العربية مقارنة بالهجرة من أقاليم وقارات العالم الأخرى، بتنوع شديد فى أشكالها وأنماطها، حيث تشمل الهجرة الخارجة، سواء إلى البلدان العربية الأخرى أو إلى بلدان أجنبية، والهجرة الوافدة من البلدان العربية الأخرى أو من بلدان العالم الأخرى، والهجرة العابرة القادمة عادة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والتى عادة ما تكون مقاصدها إحدى البلدان الأوروبية، والهجرة القسرية نتاج الاحتلال الإسرائيلى أو نتاج الحروب والنزاعات التى اجتاحت العديد من الدول العربية. وتتوزع البلدان العربية بين بلدان مرسلة أساسا للعمالة مثل بلدان المغرب العربي عدا ليبيا، وأخرى مستقبلة أساسا للعمالة مثل بلدان مجلس التعاون الخليجى وليبيا، وثالثة مستقبلة ومرسلة فى نفس الوقت مثل الأردن. ولهذه الأسباب، فإن ظاهرة الهجرة العربية تعتبر من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدا وصعوبة فى الدراسة والرصد والتشخيص.

تعتبر شحة البيانات حول الهجرة وصعوبات تقدير حجمها والتعرف بدقة على خصائصها من أبرز التحديات التى تواجه الباحث والمخطط والمعنى بقطاع الهجرة على حد سواء.

— ومن المستجدات فى تيارات تنقل هجرة العمل، كتوجه عام، وبخاصة نحو بلدان الخليج العربية، خلال السنوات الاخيرة هو انحسار فرص هجرة العمل العربية. حيث انخفضت نسبة المهاجرين العرب فى بلدان مجلس التعاون الخليجى من 72% من إجمالى المهاجرين عام 1975 إلى 31% فقط عام 1990، ووصلت بهم بعض التقديرات إلى مابين 25% - 29% فقط عام 2002، فى الوقت الذى تزايدت فيه نسبة العمالة الآسيوية إلى قرابة ثلثى العمالة الوافدة إلى الخليج. وتذهب بعض التقديرات إلى أن مجموع الهنود وحدهم فى الخليج يقارب مجموع المهاجرين من مصر واليمن وسوريا والأردن.

من المستجدات في تيارات الهجرة انخفاض نسبة العمالة العربية بدول مجلس التعاون الخليجي من 72% عام 1975 إلى حوالى 25% -29% عام 2002

— ورغم انحسار فرص انتقال قوة العمل العربية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى، ورغم استمرار وتدعم سياسة غلق الحدود ومنع الهجرة بالنسبة للدول الأوروبية، فإنه يلاحظ مع ذلك استمرار تيارات هجرة العمل العربية

بأحجام مهمة. وفى بعض الحالات بأحجام اكبر كما هو الحال مثلا بالنسبة للهجرة المغربية التى تضاعف عددها خلال الآثنى عشرة سنة الأخيرة (1993-2004) بنسبة نمو سنوى بلغت 6.3%، وهو ما يعادل 5 مرات نسبة نمو سكان المملكة المغربية.

— ويتوزع حراك العمل العربي بالمناصفة تقريبا بين دول مجلس التعاون الخليجى وبين المهاجرين إلى البلدان الغربية المصنعة، أوروبا- أساسا فرنسا وألمانيا، وحديثا اسبانيا وإيطاليا وهولندا- وامريكا وكندا. وتتميز الهجرة العربية إلى أمريكا وكندا بإرتفاع المستوى التعليمى بين افرادها مقارنة بالهجرة العربية إلى البلدان الأخرى.

— ومما يميز خصائص الهجرة العربية - خلال الحقب الاخيرة - هو ارتفاع نسب المتعلمين بين المهاجرين الجدد وتنامى هجرة العقول والكفاءات واصحاب المهارات العليا، حيث ارتفعت - على سبيل المثال - نسبة المهاجرين من المغرب الحاصلين على الثانوية العامة من 20.2% مابين عامي 1970 و1984 لتصل إلي 44.1 خلال التسعينيات، وارتفعت نسبة الجامعيين من 5.9% إلى 15.8% خلال نفس الفترة.

— كما تنامت هجرة الكفاءات المتخصصة من ذوى التحصيل التعليمى المرتفع، سواء داخل الإقليم العربي أو خارجه. حيث توضح بيانات العمالة الأردنية المهاجرة - على سبيل المثال - ارتفاع نسبة المهاجرين المتخصصين من ذوى الياقات البيضاء من 31% عام 1975 إلى 57.9% في عام 1995. وثمة بيانات وأمثلة تدلل على تزايد أعداد الكفاءات المغاربية المهاجرة إلى أوروبا تحديدا. فبلغ مثلا عدد الباحثين المغاربة الذين يعملون بالمركز الوطنى للبحوث العلمية الفرنسى(CNRS) حوالي 1600 باحث. وبلغت نسبة أساتذة معهد الرياضيات بجامعة الجزائر اللذين هاجروا خلال السنوات الاخيرة 70% من أساتذة هذا المعهد. وتتزواح نسبة المهاجرين سنويا من مجموع المتخرجين من المعهد الوطنى للبريد والاتصالات، والمدرسة المحمدية للمهندسين بالمملكة المغربية 50% - 70% من المتخرجين.

— ومن المؤشرات على الصعيد العربى ككل نذكر أن ما يزيد على مليون مهاجر عربى فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية (OECD) هم حاصلون على شهادات جامعية عليا (قاعدة بيانات OECD، 2005) وهى دون بكثير الأعداد الحقيقية.ويقدر عدد الأطباء الذين يهاجرون سنويا نحو البلدان الأوروبية بحوالى 5000 طبيب، وعدد المهاجرين سنويا من الحاصلين على شهادات جامعية من الجامعات العربية بحوالى 70 ألف جامعى من مجموع 300 ألف متخرج سنويا من الكليات العربية (Zahlan, 2005).

— وتزايدت على نحو ملموس هجرة الإناث إلى داخل الإقليم العربى، و إلى خارجه، فقد بلغ عدد السيريلنكيات المهاجرات المحصيات فى مسح السكان والإسكان فى لبنان عام 2000، بـ 11.500 مهاجرة وهو يمثل 95% من مجموع السيريلنكيين المقيمين فى لبنان. وبلغت نسبة الوافدات بالكويت لإجمالي الوافدين عام 1998 حوالي 32.9%، وفى قطر 29.5%، وفى الإمارات 27.9%، وفى البحرين 33.6%، فى نفس العام، وهذه الهجرة تتم أساسا لتلبية الاحتياجات فى الخدمات المنزلية، حيث يعمل - على سبيل المثال - 88% من السيريلنكيات المقيمات بلبنان بالخدمة المنزلية. كما تزايدت نسبة الإناث المهاجرات من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا فى إطار قانون التجمع الأسري.

— ورغم تراجع أحجام هجرة العمل العربية بشكل عام، فإن حجم تحويلات المهاجرين ووقعها الإيجابي ببلدان الإرسال العربية، قد استمر على حاله وتدعم وتوسع. فقد مثلت تحويلات

تنامى هجرة المتعلمين والكفاءات العربية: 800 طبيب عربى يهاجر سنويا و 70 ألف متخرج من المعاهد والكليات العربية. ويفوق عدد الحاصلين على الدكتوراه من العرب في أوروبا وامريكا ما يزيد على المليون

المهاجرين إلى بلدان الأصل أحد أهم مدخلات تحسين النقص فى النقد الأجنبي وفى خلل ميزان الأداءات. حيث أسهمت تلك التحويلات فى تمويل بعض مشروعات التنمية فى دول الإرسال، وزادت من فرص إقامة مشروعات صغيرة. وتبلغ التحويلات السنوية للمهاجرين من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالى 14 بليون دولار، وهو ما يعادل 2.3% من الناتج المحلى الإجمالي لهذه الدول و3.8 مرة المساعدات الحكومية (ODA) التى تتلقاها دول المنطقة جمعاء (IOM, News, Sept.2004). وتعتبر هذه التحويلات موردا رئيسيا لاقتصادات دول الإرسال، حيث تمثل - على سبيل المثال - 31.8% من العجز فى الميزان التجارى فى تونس، و84.0% بالنسبة للمغرب، وتفوق مورد السياحة فى هذه الاخيرة. وسأهمت وفورات المهاجرين وتحويلاتهم فى الحد من الفقر، حيث مكنت - على سبيل المثال - تحويلات المهاجرين فى خفض نسبة الفقر فى المغرب بحوالى 20%. كما أسهمت تحويلات المهاجرين بشكل عام فى تحسين الأوضاع الصحية لأسر المهاجرين والأوضاع التعليمية للأبناء، وفى خلق مواطن عمل وتنشيط عدة قطاعات إنتاج على المستوى المحلى، وبخاصة الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بقطاع البناء.

— وعرف الإقليم العربي - من ناحية أخرى - حركة واسعة للهجرة القسرية، كان ابرزها ما نتج عن الاستيطان الإسرائيلي الفلسطيني وعن الحروب والنزاعات المسلحة، وعلى نحو ربما لم يشهده إقليم آخر فى الجنوب في أواخر القرن العشرين، من حيث كثافة هذا النوع من الهجرة، وإغتراب آلياتها عن كل الأعراف والقوانين والاتفاقات الدولية. فتهجير الفلسطينيين فى تصاعد منذ عام 1948، حيث يقدر العدد الإجمالي للفلسطينيين بالمهجر بما يزيد على 5 ملايين فرد. كما أفضت الحرب الأهلية اللبنانية إلى بروز تيار للهجرة القسرية منها إلى البلدان المجاورة و إلى أوروبا والولايات المتحدة وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا. ووفقا لتقرير اللجنة العليا للاجئين - التابعة للأمم المتحدة - وصلت هجرتهم فى بعض التقديرات إلى قرابة 900 ألف مهاجر. أما عن الهجرة القسرية من العراق، فقد تزايدت خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وتنوعت تياراتها، خاصة إلى خارج الإقليم العربي، ووصلت فى بعض التقديرات إلى 1.635 مليونا عام 1992 (UNHCR, 2002). هذا إضافة إلى مافرضته الحرب الأهلية فى الصومال والسودان من تهجير قسري إلى البلدان المجاورة و إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وصلت فى حالة السودان فقط إلى 451.400 ألف إلى البلدان الإفريقية المجاورة عام 2001 (Ibid)، ووصلت فى حالة الصومال إلى أقل من نصف مليون مهاجر بقليل (Ibid).

بلغت تحويلات المهاجرين العرب حوالى 14 بليون دولار سنويا، وهو ما يعادل حوالى أربعة أضعاف المساعدات الحكومية التى تتلقاها دول المنطقة

— وبرزت الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية كرد فعل أمام غلق أبواب الهجرة الشرعية أمام العمالة العادية. وتشمل هذه الهجرة القاصدين بلدانا عربية والقاصدين بلداناً أوروبية. ويقدر عدد المهاجرين العرب هجرة غير نظامية المتواجدين فى بلدان أوروبا بحوالى نصف مليون فرد. ورغم الإجراءات الأمنية المتزايدة التشدد على حدود البحر الأبيض المتوسط كافة، فإن تيارات الهجرة هذه لم تتوقف كما يؤشرعلى ذلك قوارب الموت التى تحمل هؤلاء المهاجرين، وأعداد المعتقلين منهم، أو الذين يلاقون حتفهم، أو الذين تسوى أوضاعهم القانونية بعد فترة اقامة غير قانونية بدول الاستقبال، حيث يقدر عدد الذين لاقوا حتفهم فى البحر الأبيض المتوسط من العابرين الأفارقة خلال الفترة 1989 و2002 بحوالى 8000 إلى 10000 ضحية.

وبرزت الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية كرد فعل أمام غلق أبواب الهجرة الشرعية أمام العمالة العادية

ويقدر عدد المهاجرين اللذين لاقوا حتفهم بالبحر الابيض المتوسط بحوالى 1000 مهاجر سنويا

— وبالنسبة لبلدان الخليج العربية، يمكن معرفة بعض اعداد المهاجرين غير القانونين من خلال عمليات طلب الحكومات مغادرتهم، والتي

أعلن عنها بالصحف الرسمية من حين إلى أخر، والتى تشمل عادة العشرات من الآلآف. وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد المقيمين بالأردن إقامة غير قانونية بلغوا فى عام 2001 حوالي 127 ألف مهاجر. وكانت أقل التقديرات للمصريين المقيمين فى الكويت إقامة غير شرعية مابين 10 – 50 ألفا (Farag,1999).

— كما يجدر الإشارة إلى الدور الذى أصبحت تلعبه دول جنوب المتوسط، وخاصة دول المغرب العربى كمجالات لعبور الهجرة غير النظامية والقادمة خاصة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، والذين يقدر أعدادهم سنويا بين 65.000 و 80.000 مهاجر.

— وتتميز عموما هجرة العمل العربية بمردودها الإيجابي المتعدد الابعاد، سواء على المهاجرين واسرهم أو على المجتمعات المحلية من نواحى تحسين دخل الأسر وتنشيط قطاعات اقتصادية، وكذلك على المستوى الاقتصادى الكلى، كما كانت لها ايجابيات واسعة على اقتصاديات دول الاستقبال، وهى تمثل امكانا هائلا لتدعيم التبادل والتكامل بين البلدان العربية جماعيا وضمن أقاليمها الفرعية.

تتميز عموما هجرة العمل العربية بمردودها الإيجابي المتعدد الابعاد، سواء على المهاجرين واسرهم، أو على المجتمعات المحلية، خاصة من نواحى تحسين دخل الاسر وتنشيط قطاعات اقتصادية وكذلك على المستوى الاقتصادى الكلى، كما كانت لها ايجابيات واسعة على اقتصاديات دول الاستقبال، ولهذا هي إمكان هائل لتدعيم التبادل والتكامل بين البلدان العربية جماعيا وضمن اقاليمها الفرعية

- فقد أسهم انتقال العمالة فى زيادة الناتج المحلى الإجمالي فى بلدان الاستقبال العربية وغير العربية، حيث :

- وفرت لدول الاستقبال أيدى عاملة جاهزة الإعداد لم تنفق عليها استثمارات مسبقة فى التعليم والصحة وغيرها

- خفضت من تكلفة تشغيل الأيدي العاملة فى دول الاستقبال، من حيث الاجور النقدية والعوائد الأخرى، فتكلفة العامل الوافد أقل من المواطن.

- سأهمت فى نمو الأسواق المحلية فى الدول المستقبلة للعمالة. فالعمال الوافدون وأسرهم قوة شرائية إضافية، ويدعمون بعض النشاطات كوكالات السفر والطيران وبعض بيوت المال المشتغلة فى بعض مدخرات الوافدين وتحويلاتهم

- كما سأهمت فى تزايد ممارسات واحتمالات التجارة البينية فى بعض السلع مابين دول الإرسال والاستقبال، استجابة للعادات والأنماط الاستهلاكية للوافدين.

— وعلى الصعيد العربى، فقد لعبت الهجرة دورا رئيسيا فى جهود التنمية وبنيان الدولة الحديثة، وخاصة عند بداية تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وعصرنة مؤسسات الدولة، الخدمية والإنتاجية –التعليم والصحة والإدارة وغيرها – كما هو الحال فى دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا على سبيل المثال. كما لعبت العمالة العربية دورا مهما فى الحفاظ على آداء مؤسسات الدولة لنشاطاتها ومهامها عندما حلت محل العمالة العراقية خلال الحرب العراقية الإيرانية. وحملت تجربة هجرة الفلاحين المصريين إلى العراق فى طياتها دروسا مهمة حول توطين العمالة العربيّة داخل الإقليم العربي. وأسهمت العمالة المصرية في الأردن إلى زيادة تحويلات الأردنيين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وسأهمت العمالة العربية فى تعمير لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية، كما سأهمت الكفاءات العربية المهاجرة فى ضمان خدمات أساسية فى العديد من الدول العربية.

— وسأهمت الهجرة فى تحسين أوضاع المهاجر وأفراد أسرته، فقد حدت من حجم ومشكلات البطالة والإسكان والزواج وتمويل تعليم الأبناء ورعايتهم صحيا وغذائيا. كما سأهمت الهجرة فى خلق مواطن عمل، وخاصة على الصعيد المحلى، سواء فى قطاع البناء أو فى العديد من القطاعات ذات العلاقة به. كما مولت العديد من الجمعيات الأهلية التى قامت بإنشاء مشروعات إنتاجية وأخرى خدمية للمجتمعات المحلية، والتى اشار التقرير إلى العديد منها. وتعتبر مدخرات المهاجر مصدرا مهما فى الحد من جيوب الفقر بشكل مباشر عبر تمكين قسم من الأسر الفقيرة من حاجاتها الأساسية، وكذلك عبر منع الأسر المتوسطة الدخل من السقوط تحت عتبة الفقر.

— غير ان هجرة العمل العربية فى أنماطها وأشكالها الحالية تحمل أيضا عدة تحديات، تعود إلى عدة عوامل مرتبطة بالدول ذات العلاقة كافة، ومنها أساسا النواقص فى السياسات التنموية العامة والقطاعية فى البلاد العربية، خاصة سياسات إعداد رأس المال البشرى وتوظيفه فى تواصل التنمية وتجددها.كما تعود إلى التحولات المعرفية والتقنية على الصعيد العالمى وتداعيات العولمة على اسواق العمل العربية والعالمية. ومن أهم هذه التحديات :

— بروز تحد هام وخطير تمثل فى ضعف تنافسية العمالة العربية، سواء فى أسواق العمل العربية أو غير العربية.وهى تنافسية لاتكتمل فقط بالخبرة والمهارة، وإنما بطريقة التفكير، والقدرة على التعلم الذاتى المتواصل، واستيعاب المستجدات فى العمل، والوعى بمتطلبات زيادة الإنتاجية والابتكار. وباستثناء جذب كفاءات عربية متميزة بالخارج، فى مقابل وهن ظروف وشروط وجودها محليا، تتزايد البطالة محليا– لعوامل مركبة طبعا. لقد ترتب على ضعف تلك التنافسية إحلال متزايد للعمالة غير العربية فى بلدان الخليج العربية وفى أماكن عربية أخرى، كما أضحت العمالة المهاجرة إلى خارج الإقليم العربى باستثناء الكفاءات المتميزة والنادرة، أكثر تهديدا بالاستغناء عنها وإنحسار الطلب عليها، بجانب القيود الأمنية والإدارية المفروضة عليها فى أوروبا وأمريكا.

— ويعد كذلك تحدى هجرة الكفاءات العربية أحد أهم التحديات المرتبطة بالهجرة فى زمن العولمة. ففى الوقت الذى يتزايد الطلب عليها خارج الإقليم العربى، حيث وصل عددها فى أقل التقديرات إلى مليون كفاءة عربية، يتزايد وصد أبواب توظيفها فى التنمية الوطنية والإقليمية.

وحتى من هاجر من الكفاءات لا توجد سياسات جادة للاستفادة من خبراته العلمية والمعرفية، فى نقل وإنتاج المعرفة وتوظيفها وطنيا وإقليميا، لمواجهة التحديات والحاجات الضرورية فى مجالات الإنتاج.

تحدث هجرة الكفاءات العربية خسائر مركبة. هدر ما أنفق على إعدادها تعليميا وصحيا من استثمارات، وهدر فرصة الاستفادة منها فى التنمية الوطنية والإقليمية، وارتفاع تكلفة الكفاءات الأجنبية التى تحل محلها فى المشروعات التنموية .

> إن البلدان العربية لا تكتفى بعدم توفير الظروف والأوضاع الضرورية للحد من هجرة الكفاءات، بل إنها لا تسمح لمن يصرون على البقاء بممارسة البحث العلمى والفكرى الحر.
>
> حليم بركات : مجلة المستقبل العربى خريف2001: 87

— تحدى استمرار الهجرة غير الشرعية والذى يكمن بهذا الخصوص فى تداعيات هذه الهجرة، وبخاصة ما يتم منها عبر البحر الأبيض المتوسط. حيث ترتب على تكرسها واستفحالها خلال العشرية الاخيرة:

> ويقدر البعض أن الإقليم العربى يخسر بسبب هجرة الكفاءات 1.57 مليار دولار سنويا.
>
> جريدة البيان، الإمارات العربية – 10 أبريل 2002 .

• فقدان الآلاف من الشباب بسبب الغرق أو الفقدان بالبحر الأبيض المتوسط. حيث يذهب ضحيتها حوالى 1000 فرد سنويا بين عرب وأفارقة

• تنامى الشبكات الإجرامية المتاجرة بالمهاجرين، وتوسع أدوارها أكثر فأكثر، بحيث صارت المسئولة عن غالبية عمليات العبور غير الشرعى. ويقدر أنها كانت مسئولة عن عبور بين 70 و80% من المهاجرين الذين عبروا المتوسط خلال 2000-2001، ولقد أصبحت صناعة غنية جدا، وتقدر ثروتها بين 3 و4 بليون دولار (Widgren,2004).

برز تحد هام وخطير تمثل فى ضعف تنافسية العمالة العربية، سواء فى أسواق العمل العربية أو غير العربية.وهى تنافسية لاتكتمل فقط بالخبرة والمهارة، وإنما بطريقة التفكير، والقدرة على التعلم الذاتى المتواصل، واستيعاب المستجدات فى العمل والوعى بمتطلبات زيادة الإنتاجية والابتكار

• ومن اخطر تداعيات هذه الظاهرة تنامى السياسات الأمنية لمراقبة كافة الحدود المتوسطية والحدود الجنوبية لبلدان المغرب العربى، وكذلك تنامى المقاربة الأمنية لمعالجة الهجرة بالبحر الأبيض المتوسط.

ولقد انعكست هذه التداعيات بدورها على صورة المهاجر لدى الرأى العام الأوروبي، مضخمة للأبعاد السلبية، وفى بعض الأحيان توازى الهجرة بالاجرام والتطرف، مما يغذى العداء للمهاجرين، ويغذى النزعة العنصرية.

وبموازاة للتأكيد على ضرورة تواصل الحوار على مختلف الأصعدة لإيجاد حلول لهذه الظاهرة، فإنه يجدر الاشارة إلى أن اسباب هذه الظاهرة مركبة، ولاتعود - فقط - إلى الفقر والتباين الشديد فى عوامل التنمية بين شمال وجنوب المتوسط، وانما كذلك إلى احتياجات بعض قطاعات اسواق العمل الأوروبية لهذه النوعية من العمالة كما تشير إلى ذلك عدة دراسات.

تنامت الشبكات الإجرامية المتاجرة بالمهاجرين، حيث أصبحت مسئولة عن عبور بين 70 و80% من المهاجرين عبر المتوسط، وتقدر ثروتها بما بين 3 و4 مليون دولار للشبكات المتوسطية فقط.

— ويعتبر نقص البيانات والمعلومات حول الهجرة تحديا مهما بدوره يحول دون تطوير سياساتها وإحكام إدارتها وتوظيف عوائدها. وتعد البيانات والمعلومات أساسا ضروريا لتقويم سياسات الهجرة وتطويرها، لتفعيل أعمق لأدوار الهجرة فى التنمية والتكامل الإقليمي. ولكى تكون تلك البيانات قادرة على إنتاج المعلومات المطلوبة وقابلة للتوظيف عند اتخاذ القرارات ذات الصلة، فإنه من المهم أن تكون شاملة للتفصيلات والمستجدات ذات الاهتمام، وان تكون صادقة وذات جودة عالية، وأن تمكن من المقارنات الزمانية –التغيرات فى الظاهرة- والمكانية، وطنيا وإقليميا ودوليا.

ويعود هذا النقص فى البيانات إلى صعوبة متابعة حصر حجم الهجرة وتشخيص خصائصها ومحدداتها وتداعياتها، و يعود كذلك إلى ضعف الاهتمام بإنشاء قواعد بيانات شاملة ومتجددة، وضعف الدعم اللازم للمؤسسات البحثية المتخصصة

ثالثا: فى أبرز المستجدات في الهجرة على الصعيد الدولى

أحدثت العولمة تغيرات غير مسبوقة في العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة، خاصة في مجالات الاتصال، صاحبها بروز الشركات المتعددة الجنسية، وتغير أنماط العمل وأماكنه، وفي أحجام المشروعات وأهدافها. ومن أهم المؤشرات حول أبرز التحولات التي شهدتها الهجرة على الصعيد الدولي، وبخاصة خلال العشرية الأخيرة، وبما يفيد المهتم بقضايا الهجرة الدولية عامة، ويلقي الضوء على الأبعاد الدولية لديناميكية هجرة العمل العربية تحديداً:

—تفيد التقارير الدولية الحديثة والمعنية بقضايا الهجرة الدولية، وبالأخص تقرير اللجنة الدولية للهجرة Global Commission، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2006، والتقارير السنوية لمنظمة الهجرة الدولية، وتقارير منظمة التعاون والتنمية OECD، باتجاه حجم الهجرة للعمل خلال الفترات الأخيرة إلى التزايد، كما تتوقع تناميها أيضا خلال الفترات التالية. حيث تزايد عدد المهاجرين في العالم خلال الفترة ما بين 1990 و 2005 بحوالي 35 مليونا. واتجه معظم هذه الهجرات الحديثة إلى البلدان المصنعة الغربية، حيث يهاجر واحد من كل ثلاثة إلى إحدى الدول الأوروبية، ويوجد واحد من كل أربعة مهاجرين بالولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه يلاحظ أن نسبة المهاجرين من مجموع السكان في البلدان الغربية لا تتعدى 11%، وذلك خلافا للهجرة إلى بعض الدول النامية، مثل دول مجلس التعاون الخليجي التي تصل الهجرة إليها إلى أكثر من خمسة أضعاف هذه النسبة .

—ويتبين أيضا تناقص عدد الدول الرافضة للهجرة إليها، حيث تراجعت نسبة الدول الراغبة في الحد من الهجرة من 40 % إلى 22 % خلال العشرية الأخيرة 1996 و2005. وتتوقع الاستشرافات المستقبلية كافة تزايد أعداد المهاجرين على نحو عام، باعتبار تداعيات العولمة وتدعيم الفجوة واستمرارها بين البلدان المصنعة والبلدان النامية بالجنوب

—صاحب العولمة بروز أسواق عمل كوكبية عابرة للجنسيات، فبعد أن كانت الجنسية من بين أهم محددات استقبال الأيدي العاملة، حيث كانت كندا تركز على الرجل الأبيض فقط على سبيل المثال، أضحت الهجرة إليها تشمل كل الجنسيات ومن كل القارات، فوصلت الهجرة إليها من الصين والهند في عام 1999 إلى 30% من إجمالي المهاجرين, وبعد أن كانت الهجرة إلى الولايات المتحدة تأتي من 21 بلدا وصلت إلى 41 بلدا، وزاد اتجاهها نحو العمالة الآسيوية بكثافة واضحة بعد أن كانت تضع قيودا أمام هجرة العمالة من هذه البلدان (Martin & Widegren, 2002)

—والظاهرة الأخرى الملفتة للانتباه في التحولات في خصائص المهاجرين إلى الدول الغربية هي ذلك التنامي المتواصل لهجرة الكفاءات والمتعلمين، حيث ارتفع عدد اللذين أكملوا التعليم الجامعي و المولودين خارج بلدان الهجرة من 9.4 مليون عام 1995 إلى 14.7 مليون عام 2000، وبلغت نسبتهم من بين مجموع المهاجرين البالغين 25 سنة فأعلى 44 % عام 2000، وتضاعف عددهم في أوروبا خلال عشرية التسعينيات من 2.5 مليون عام 1990 إلى 4.9 مليون عام 2000. لقد حدث هذا نتيجة لتغيرات كثيفة في تكنولوجيا الإنتاج والمعرفة، والحاجة الملحة إلى عمالة بمواصفات خاصة عالية الكفاءة والمهارة والقدرة على التعلم الذاتي، وفي نفس الوقت عالية الاجور وقليلة العدد. فكان تنامي الإقبال على الكفاءات والسعي المتواصل لجذبها بكل السبل المكنة .

ويبين التقرير الدولي (Migration in an Interconnected world 2005) تبعات هذه الظاهرة من حيث تداعياتها على دول الإرسال النامية، خاصة تزايد هجرة العاملين من القطاعات الحيوية بها، مثل قطاعي الصحة

تنامت هجرة العمل باستمرار حيث تزايدت بحوالى 36 مليون مهاجر خلال الفترة 1990و2005، وبلغ إجمالى المهاجرين فى العالم حوالى 191 مليون شخص

وتتجه دول العالم إلى مزيد من الطلب على الهجرة حيث تراجعت نسبة الدول الراغبة فى الحد من الهجرة من 40% إلى 22% خلال العشرية الأخيرة

والتعليم، واللذين يمثلان التحديين الرئيسيين لتحقيق التنمية في هذه البلدان ويمثلان أيضا أولوية في أهداف التنمية للألفية MDGs . وفي حين ترفض العديد من البلدان الأوربية قبول العمالة العادية، فهي تدعم تطوير القوانين والتشريعات المشجعة للهجرة الانتقائية لصالح الكفاءات والميسرة دخولهم وإقامتهم ببلدان الاستقبال الغربية .

— ونتيجة للكثافة المعرفية والتكنولوجية برزت أشكال جديدة من العمل، كالتشغيل المؤقت والموسمي وبالمهمة Task Force فظهر نمط جديد من الهجرة، وسم بالهجرة الافتراضية أو المتصورة Virtual Migration، حيث يعمل الشخص من داخل بلده لصالح شركة أو مؤسسة في بلد آخر.

والظاهرة الأخرى الملفتة للانتباه في التحولات في خصائص المهاجرين إلى الدول الغربية هي ذلك التنامي المتواصل لهجرة الكفاءات والمتعلمين، حيث ارتفع عدد اللذين أكملوا التعليم الجامعي و المولودين خارج بلدان الهجرة من 9.4 مليون عام 1995 إلى 14.7 مليون عام 2000

—وحدث - ربما - على نحو صامت تحول هام في خصائص المهاجرين، حيث تزايدت على نحو ملحوظ هجرة النساء ما بين الستينيات والتسعينيات من 35% إلى 48% من مجموع المهاجرين لتصل عام 2005 إلى 50%. وزادت نسبتهن من الدول النامية لنحو 1.5 مليون آسيوية، تعمل في مجالات التمريض والترفيه والخدمات الشخصية، ومعظمهن غير مسجلات في بلدان الاستقبال،

تنامت هجرة الإناث فأصبحن يمثلن نصف عدد المهاجرين، كما تنامت الهجرة الموسمية والهجرة المؤقتة

— ويلاحظ تنامي الهجرة الموسمية والهجرة المؤقتة، حيث تضاعف - على سبيل المثال - عدد المهاجرين تحت هذا المسمى ثلاث مرات في استراليا ومرتين في بريطانيا و أربع مرات في أمريكا الشمالية خلال الفترة 1991 و 2000 مقارنة بالفترات السالفة. وهذه الظاهرة جديرة بالانتباه، وبالأخص بالنسبة للدول العربية المرسلة للعمالة، والتي تواجه سياسات غلق الأبواب من قبل الدول الأوروبية، حيث قد يمثل هذا النوع من الهجرة إحدى الفرص التي يمكن توظيفها بشكل جيد للتخفيف من استمرار انسداد أفق الهجرة إلى البلدان الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بإمكان إبرام اتفاقيات لهجرة مؤقتة تبدو الأسواق الأوروبية في حاجة إليها، باعتبار مرونتها في الاستجابة لاحتياجات أسواق العمل المتغيرة ومحدودية مدتها. كما يمكن أن تسأهم هذه الهجرة أيضا في التخفيف من حدة الطلب على الهجرة، وخاصة الهجرة غير النظامية للعمالة قليلة المهارة من دول الإرسال العربية، علما أن قسما من هذه الهجرة المؤقتة يتحول إلى هجرة دائمة .

— لقد شهد عدد من الدول الأوروبية خلال الفترات الأخيرة نقلة مهمة من كونها دولا مرسلة للعمالة، إلى دول مستقبلة لها، بما في ذاك العمالة القليلة المهارة. ومن أمثلة تلك الدول: أسبانيا، وايطاليا، واليونان، وايرلندا، والبرتغال. لقد ارتفع - على سبيل المثال - عدد المهاجرين إلى اسبانيا من 0.8 إلى 4.8 مليون خلال الفترة 1990و 2005 منهم 3.2 مليون خلال الخمسية الأخيرة. وهذا التحول جدير بالدراسة من قبل الدول العربية المرسلة للعمالة، باعتبار أن بعضا من هذه الدول الأوروبية مثل اليونان على سبيل المثال كانت بنيتها الاقتصادية متشابهة نسبيا مع البنى الاقتصادية لبعض الدول العربية المتوسطية.(تقرير OECD عام 2000).

— ويلاحظ استمرار الهجرة غير النظامية أو غير القانونية خاصة إلى البلدان الغربية، هذا رغم الاعتراف بوجود صعوبات حول معرفة الحجم الحقيقي لها، ومع هذا تقدر أعدادها بما يزيد على 10 ملايين بالنسبة للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبين 7 و 8 ملايين بالنسبة للهجرة إلى الدول الأوروبية. ورغم تراجع الخدمات المقدمة لهذه النوعية من المهاجرين الذين يقع القبض أو التعرف عليهم، فإن عمليات تصحيح أوضاع البعض منهم، بمنحهم حق الإقامة في البلدان الأوروبية، تزايدت من 14 عملية خلال عشرية التسعينيات إلى 17 عملية خلال النصف الأول من القرن الحالي. وأستفاد من تلك العمليات حوالي 2 مليون فرد خلال الخمس سنوات

الأخيرة، مقابل 1.5 مليون فرد خلال عشرية التسعينيات (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أبريل 2006)

— وتشير التقارير الدولية المتخصصة إلى أن الطابع السائد لهجرة العمل هو وقعها الإيجابي على دول الإرسال والاستقبال معا. وأن هذا الوقع الإيجابي مستمر ومتدعم، ويشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وغيرها. بل وتفيد التوقعات ان اقتصادات أغلب الدول الغربية المصنعة سوف تزداد حاجتها للعمالة القادمة من خارجها، وبالأخص من دول الجنوب .

—وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى أنه نتيجة لانخفاض مستويات الخصوبة في غالبية الدول الغربية المصنعة المستقبلة للعمالة، والتي صارت دون مستوى الإحلال. أصبح صافي الهجرة إليها أهم قوة داعمة لنمو سكانها، وتتزايد أهميتها مع الوقت. فبين عامي 1995و2000 بلغت الزيادة السكانية في أوروبا 600 ألف نسمة، بينما بلغ عدد المهاجرين إليها في الفترة نفسها 5 ملايين مهاجر (تقرير إدارة الجنسية والهجرة الكندية، 2005). كما بلغ صافي الهجرة نصف النمو السكاني في البلدان الأكثر نموا في العالم خلال الفترة 1990-1995، و ارتفع إلى الثلثين خلال الفترة 1995-2000، والى ثلاثة أرباع النمو خلال الفترة الأخيرة 2000-2005، وباستمرار هذه الاتجاهات يتوقع أن يوازي صافي الهجرة بين 2010 و2030 كل النمو السكاني تقريبا في البلدان عالية النمو (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 2006).

ويستنتج من التحليلات العلمية بالنسبة لحالة أوروبا على سبيل المثال، أنه لولا الهجرة إليها لتناقص عدد سكان القارة الأوروبية منذ 1995. وانه حتى باستمرار الأنساق الحالية للهجرة سوف تتناقص أعداد الأوربيين بما لا يقل عن 75مليونا خلال الفترة ما بين 2005-2050. وتعد مساهمة الهجرة في النمو السكاني في هذه البلدان، مساهمة فعالة، حيث حافظت على نسبة السكان في قوة العمل – باعتبار ان غالبية المهاجرين في سن العمل – وعلى نسبة الإعالة ونسبة المسنين. ويفهم من الإسقاطات السكانية انه إذا أرادت أوروبا ان تحافظ على النسبة الحالية لمسنيها - وهي في حد ذاتها نسبة مرتفعة نسبيا – عليها ان تزيد أعداد المهاجرين الوافدين إليها أربعة أضعاف الحجم الحالي لهم.

—ومن أبعاد الوقع الإيجابي للهجرة على بلدان الاستقبال، مساهمتها الواضحة في ملء الوظائف الشاغرة في أسواق العمل وقيام المهاجرين بأعمال عادة لا تقبل الأيدي العاملة غير المهاجرة القيام بها. ويقدر البنك الدولي في تقريره عام 1997 أن حوالي 70 % من المهاجرين ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD كانوا يعملون في منتصف السبعينات في أعمال يفضل غير المهاجرين تفاديها. و يفند هذا الحال الادعاء بان العمال المهاجرين ينافسون العمالة الوطنية أو يخفضون من أجورها. كما تفيد الدراسات المرفقة وتقارير البنك الدولي بأن الهجرة إلى البلدان الغربية العالية النمو تسأهم في الحد من بطالة غير المهاجرين وفي نموها الاقتصادي عامة، ولا تؤثر سلبا على الرعاية الاجتماعية (تقرير البنك الدولي 2006، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، 2006).

—وتسأهم تحويلات المهاجرين بفعالية عالية في العديد من أبعاد التنمية في بلدان الإرسال النامية وفي الحد من الفقر أيضا. لقد بلغت التحويلات الموجهة إلى الدول النامية 145 بليون دولار أمريكي عام 2004. وهو رقم يفوق المساعدات الإنمائية الرسمية، ويأتي مباشرة بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي .

وتسأهم التحويلات - بشكل مباشر - في تحسين أوضاع أسر المهاجرين والأسر الأكثر احتياجا منها بالأخص. حيث تقدر دراسة أجريت على 71 دولة نامية ان زيادة التحويلات بحوالي 10 %

يقدر عدد المهاجرين بشكل غير قانوني ما يزيد على 10 ملايين بأمريكا الشمالية وبين 7 و8 ملايين بأوروبا

أصبحت الهجرة أهم قوة داعمة لنمو سكان الدول الغربية المستقبلة للعمالة. ولكي تحافظ أوروبا على النسب الحالية لقوة عملها خلال الخمسين سنة المقبلة عليها أن تضاعف أربع مرات الحجم الحالي للمهاجرين إليها

تسأهم في خفض نسبة الفقر بنسبة 3.8 %.

—ورغم هذا، فإن هجرة الكفاءات توثر سلبا على بلدان الإرسال، باعتبار التكلفة العالية لإعداد هذه الكفاءات، والاضطرار لاستخدام كفاءات أجنبية بديلا لها عالية التكلفة أيضا. ولعل من الأبعاد السلبية لوقع هجرة الكفاءات هو ما يتعلق بالهجرة العاملة منها في قطاعات حيوية، مثل: الصحة، والتعليم، والبحث، والتطوير، وتوظيف المعرفة. غير أن عدداً من الدول مثل الهند وكوريا وحديثا الصين قد تمكنت بشكل مثمر من تفعيل مسأهمات كفاءاتها المهاجرة في مجال إنتاج وتطوير تكنولوجيا المعلومات ومجتمع المعرفة عبر تدعيم العلاقات مع كفاءاتها وصفوتها المهاجرة، وإتاحة فرص متنامية لمشاركة تلك الكفاءات في البحث والتطوير وإنتاج الميزات التنافسية على الصعيد الدولي .

—وتطول التحديات التى طرحتها المستجدات في الهجرة على بلدان الإرسال والاستقبال معا. وهى تحديات نتجت عن تعارض المصالح التي يقصدها كل طرف من الهجرة، فبلدان الإرسال بحاجة إلى زيادة معدلات هجرة العمالة العادية، والحفاظ على الكفاءات, في نفس الوقت الذى تحتاج فيه بلدان الاستقبال إلى الكفاءات المهاجرة، وتحول دون هجرة العمالة العادية هجرة قانونية.

ومع هذا، لم يتحقق كليا كل مايتطلع إليه كل طرف من الهجرة، بدليل تزايد أعداد المهاجرين هجرة غير شرعية، بكل ماتحمله من مخاطر على المهاجر، وبكل ما تحمله من مخاوف أمنية وسياسية في الدول المستقبلة، بعضها لايخلو من صحة، وبعضها يبدو مبالغا فيه.

أفضت التحولات العالمية إلى أنتقائية للمهاجرين لصالح هجرة الكفاءات و إلى موانع أمام العمالة العادية– شبهه الماهرة وغير الماهرة- وأفضى ضغط الهجرة في دول الإرسال وحاجة القطاع غير المنظم في دول الاستقبال إلى تنامي الهجرة غير الشرعية أو السرية، التى بدت اختيارا رغم دراميته، لايخلو من آمال لتحقيق طموحات المتطلعين للهجرة

كيف يمكن توسيع وتعظيم فوائد الهجرة على بلدان الاستقبال والارسال وتدعيم أدوارها فى الشراكة والتبادل والحد من الفجوات التنموية بين دول الجنوب والشمال.

وتطرح هذه الإشكاليات المركبة التساؤلات التالية:

- هل من مصلحة كل طرف على حدة - دول الإرسال أو الاستقبال - أن يصوغ سياسته في الهجرة بعيدا عن مصالح الطرف الآخر؟
- لماذا لم تستطع القوانين والإجراءات الأمنية والإدارية أن تواجه بفاعلية الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية؟
- كيف يمكن لدول الإرسال مواجهة المترتبات الاجتماعية والاقتصادية لانحسار هجرة العمالة العادية وفي نفس الوقت تحافظ على كفاءاتها المتخصصة التى تحتاج إليها، في سياق تعاظمت فيه أدوار المعرفة والبحث والتطوير والخبرات المتميزة القادرة على التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة؟
- لماذا يلجأ بعض المهاجرين - ومنهم متعلمون - إلى خيار الهجرة غير النظامية، رغم كل ماتحفل به من مخاطر أثناء الانتقال تصل إلى حد التضحية بالحياة، ومن مخاطر بعد الوصول إلى بلد الهجرة، بالاضطرار إلى قبول العمل المتاح والأجر المتاح، والتهديد المتواصل من سلطات الأمن وغيرها؟
- كيف يمكن توسيع وتعظيم فوائد الهجرة على بلدان الاستقبال وبلدان الإرسال، وتدعيم أدوارها فى الشراكة والتبادل والحد من التبيان بين دول الجنوب النامية ودول الشمال الغنية؟.

الهجـــــــــرة المشرقية

التغيرات والتحديات

مقدمـة

— تنقل الأيدى العاملة والناس عموما بين بلدان المشرق العربى، ومنها إلى البلدان العربيّة الأخرى، وإلى خارج الإقليم العربى، ظاهرة تاريخية لعبت دورا مهما في التفاعلات والمبادلات الاقتصادية والثقافية وألفنية والأدبية، وفي الأفكار والمفاهيم السياسية. ويحتاج العمق التاريخى لهذا الانتقال إلى دراسات تحليلية يمكن أن تستخلص منها دروس حول أهمية وكيفية صياغة سياسات الهجرة من أجل التنمية والتكامل الإقليمى.

—ورغم وجود تباينات في التطورات السكانية والاقتصادية والسياسية بين بلدان المشرق العربى، من منظور انتقال الأيدى العاملة منها أو إليها أو هما معاً، هناك خصائص وقسمات مشتركة فيما بينها:

- فباستثناء لبنان يزيد في بلدان المشرق معدل النمو السنوى للسكان على 2%، ويصل إلى 4.2 في اليمن. كما يرتفع بها معدل الخصوبة الإجمالي عن 3% عام 2002 ليصل إلى ما بين 4% في الأردن وسوريا والسودان، وإلى 7.6 في اليمن (تقرير التنمية الإنسانية العربيّة للعام 2002).
- تراوح معدل البطالة في هذه البلدان بين 8%،و9% خلال النصف الثانى من التسعينيات في اليمن وسوريا ولبنان ومصر، ويصل إلى 14.4% في الأردن، و17% في السودان (المصدر السابق).
- شاهد معظم بلدان المشرق العربى خططا صناعية خلال الستينيات من القرن الماضى، إلا أن الصناعة - نظرا لكونها كثيفة رأس المال - فإنها لم تستوعب إلا قدرا محدودا من العمالة. وبجانب عدم مرونة الهيكل الإنتاجى وتزايد المديونية، وحدوث حروب عايشتها هذه البلدان. لقد أفضى هذا وغيره من العوامل إلى أن ظل القطاع الزراعى أكثر القطاعات استيعابا للعمالة: مابين 28% في مصر، و30% في سوريا، و46% في اليمن (هبة نصار، نوفمبر2003)، بجانب انخفاض النمو الاقتصادى في معظم هذه البلدان. فوفقا للتقرير الاقتصادى العربى 1999، انخفض الناتج المحلى بأسعار السوق الجارية بالمليون من 5.541 عام 1985 إلى 5.120 عام 1995 في السودان، وفي سوريا من 16.985إلى 16.617، وفي اليمن من 5.313 إلى 4.478، وتوقع التقرير انخفاض معدل النمو السنوى في السودان والعراق ومصر ولبنان واليمن من 5% عام 1997 إلى 3% عام 1998 (التقرير الاقتصادى العربى الموحد 1999)، وكانت معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 4% باستثناء الأردن (IMF, World Economic Outlook, September 2004). لقد صنع كل هذا ضغطا هجرويا من الريف إلى الحضر، وإلى خارج هذه البلدان، خاصة بعد تزايد حاجة أسواق العمل في الخليج إلى أيدى عاملة في النصف الثانى من سبعينيات القرن الماضى (هبة نصار (ب) 2003)، كما لعب اندلاع الحروب والنزاعات والاحتلال الإسرائيلى والأجنبى دورا مهما فى تنامى الهجرة القسرية خلال السنوات الأخيرة.

من أسباب الضغط على الهجرة من بلدان المشرق العربى: إنخفاض النمو الإقتصادى والناتج المحلى وارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكانى ومعدلات البطالة والاحتلال والنزاعات والحروب

أولا: أهم التحولات في هجرة العمل منذ التسعينيات:

تركزت الهجرة المشرقية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين في الاتجاه نحو بلدان مجلس التعاون الخليجي، مما جعل حجم هذه الهجرة اكثر تأثرا بما تتعرض له تلك البلدان من عوامل خارجية– كالحروب والنزاعات بين دول الجوار- أو

بتغيرات الإنتاج، سواء السلعى أو الخدمى، حيث الاستغناء عن العمالة في قطاعات البنية الأساسية بعد الانتهاء من استكمالها والاكتفاء بالعمالة المعنية بالصيانة. كما كان لغزو العراق للكويت تأثيره الواضح في تقلص العمالة المشرقية في دول مجلس التعاون وعودة أعداد كبيرة منها. ومن أهم التحولات التى طرأت على حجم الهجرة المشرقية وتياراتها وخصائص المهاجرين خلال السنوات الأخيرة:

جدول (1) المصريون في الدول العربيّة بالآلاف

البلد / السنوات	1989	2000
السعودية	1.350	923
الأردن	50	227.1
الإمارات	160	950
لبنان	30	12
سلطنة عمان	40	15
العراق	150	66
الكويت	250	190
ليبيا	—	333

المصادر: (1) وزارة القوى العاملة والهجرة، ورقة عمل عن الهجرة المصرية، مؤتمر الإقليمى للهجرة العربية في زمن العولمة، جامعة الدول العربيّة، القاهرة، سبتمبر 2003
(2) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2001

1- التغير في حجم الهجرة:

—تقلصت عموما الهجرة المشرقية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي العربيّة، كما قابلتها عقبات ادارية وأمنية في بلدان أوربا وأمريكا الشمالية:

أ- انخفضت اعداد المهاجرين من الأردن من 285 ألف عام 1991 إلى 260.8 ألفا في عام 2001، وكان الانخفاض في نسبة العمالة الأردنية بالخارج إلى إجمالي السكان من 7.8% إلى 5% بين التاريخين المذكورين (هبة نصار(أ):2003).

تراجعت هجرة العمل المشرقية إلى دول مجلس التعاون الخليجى بشكل ملحوظ خلال الفترات الأخيرة

ب- كان إجمالي اليمنيين المهاجرين من الشطر الشمالي حسب تعداد 1986، ومن الجنوبى سابقا حسب تعداد 1988 حوالى مليون وأربعمائة ألف مهاجر، تركز 82% منهم في الإقليم العربى، منهم حوالي 77% في المملكة العربيّة السعودية وحدها. وقدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باليمن عدد اليمنيين العائدين إثر حرب الخليج الثانية وأحداث القرن الإفريقى بحوالي 731.800 عائدا (أحمد شجاع الدين وباحاج 1999).

ج - انخفضت هجرة المصريين إلى دول مجلس التعاون الخليجى (كما يبين الجدول التالي) وزادت إلى الأردن بحوالي خمسة أضعاف، كما زادت في نفس الوقت إلى ليبيا، ومع هذا لا يساوى هذا التعويض الانخفاض في هجرة المصريين إلى بلدان الخليج. لقد قدر العدد الإجمالى للمهاجرين المصريين عام 2000 بحوالى 2.737 مليون فرد، منهم 1.9 مليون بالدول العربية، و 824 ألف بالدول الغربية (التفاصيل بالجدول 2 الملاحق)

—عايشت الهجرة اللبنانية مدا وجزرا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بسبب الحرب الأهلية من ناحية، والطلب على الأيدى العاملة في الخليج بعد منتصف السبعينيات من ناحية أخرى، خلال هذا قدر عدد اللبنانيين المهاجرين ما بين 1975-1990 بحوالي 329.822، وما بين 1991-1995 بحوالي 111.385، وما بين 1996-2001 بحوالي 161.584، ليصل الإجمالي إلى 606.812 (CARIM,2005 T.11). وتزايدت أعداد المهاجرين اللبنانيين العائدين، فوصل منهم حوالي 40.000 ما بين 1992-1993، ولا يوجد الآن - لصعوبات أمنية وسياسية وغيره - بيان دقيق حول اللبنانيين المهاجرين، وإن كانت هناك بيانات تقريبية غير رسمية تقدر إجمالي عددهم بالخارج بحوالي 14 مليونا . ويشمل هذا التقدير 6 ملايين في البرازيل و3 ملايين في باقى أمريكا اللاتينية، و3 مليون في أمريكا الشمالية، ونصف مليون في كل من إفريقيا وأوروبا واستراليا وبلدان المشرق والخليج العربية (Al Khouri, 2003).

وتعد هجرة المصريين للأردن أحد أبرز نماذج الهجرة المشرقية إلى بلد غير نفطى. فالأردن بلد مرسل ومستقبل للعمالة، وهو ليس بلدا نفطيا، وهو محدود نسبيا في سكانه، حوالي 5.350 مليون في عام 2004، حسب مسح دائرة الإحصاء العامة

عام 2004. وبمعدل نمو للسكان 2.6%، واتجهت نسبة البطالة فيه إلى الارتفاع من8.3% عام1987 إلى15% عام 2002، ثم إلى 15.7% عام 2005.

• وليست هجرة المصريين للأردن بالجديدة، فهي ترجع إلى عام 1973، وإن كانت قد اتجهت إلى التزايد خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين. فبعد أن كان عدد المصريين في الأردن 376 عاملا فقط في عام 1973 وصل إلى 79.566 عاملا سنة 1980، وتضاعفت أعدادهم تقريبا في عام 1990، فوصل عدد المسجلين منهم لدى وزارة العمل الأردنية حوالي 165 ألف عامل. ووصلت هجرة المصريين إلى ذروتها تقريبا عام 2001، حيث بلغت 82.3% من إجمالي العمالة الوافدة للأردن، ثم عادت وانخفضت إلى 76.3% عام 2002، ثم إلى 71.7% عام 2005 .

• كان الطابع الغالب على العمالة المصرية المهاجرة إلى الأردن إنها عمالة ذكورية بنسبة 99.4% عام 1996 و 99.8% عام 2001، وهى تكاد تكون هجرة فردية. وإنها ذات مستوى تعليمى محدود نسبيا، حيث كانت مؤهلات 58.8% منهم في عام 1996 أقل من الثانوى، وارتفعت في عام 2001 إلى 75.9% على حساب حملة الدبلوم المتوسط. والذين انخفضت نسبتهم من 37.9% عام 1996 إلى أكثر من الخمس بقليل 22.8% عام 2001. وطرأ على توزيع العمالة المصرية بالأردن حسب النشاط الاقتصادى بعض التغيرات خلال عقد التسعينيات. حيث انخفض عدد العاملين بالزراعة والصيد - النشاط الأول للمصرين بالأردن - من 34.7% عام 1996 إلى 30.8% عام 2001، في الوقت الذى تزايد فيه عدد المشتغلين بقطاع البناء، من 4.6% عام 1996 إلى 21.7% عام 2001.

• أسهمت هجرة المصريين وغيرهم بالأردن في دعم الاقتصاد الأردنى. ففي الوقت الذى كان فيه متوسط أجر العامل الأردني في عام 2001 حوالي 2008 دينار سنويا كان متوسط تحويلات العامل الوافد - بما في ذلك المصريون- 970 دينارا فقط. في الوقت الذي بلغ فيه متوسط تحويلات الأردنى المهاجر إلى الأردن في العام المذكور 4853 دينارا. كما أنه لم تظهر أية علاقة ارتباط بين معدل البطالة في الأردن وبين عدد العمال المصريين الوافدين، حيث لم يتجاوزوا نسبة 7.6% من قوة العمل الأردنية في عام 2002 . فضلا عن أن البطالة في الأردن هى هيكلية في أساسها (عثامنة ب، 2004).

وتفيد تجربة الأردن في المناطق الصناعية (QIZ) بظهور تيار في الهجرة تمثل في هجرة أعداد متزايدة من العمالة الأجنبية العاملة في هذه المناطق، وخصوصا الآسيوية (الهندية، البنغالية، الصينية، الباكستانية .....) حيث وصل عدد هؤلاء العمال إلى نحو 36 ألف عامل، تشكل الإناث منهم حوالي 57.5% ويعملون في 104 شركة موزعة على 6 مناطق في مختلف أنحاء المملكة، في حين يبلغ عدد الأردنيين المستخدمين في هذه المناطق 18 عاملا وعاملة، ويبدو أن ذلك يعود إلى أن الأردنيين لا يرغبون بالعمل في هذه المناطق "بالرغم من توافر آلاف فرص العمل وذلك لأسباب تتعلق بالأجور، حيث يتم التعامل غالبا على أساس الحد الأدنى للأجور ولفترات عمل طويلة" (نبيل عمار، وزارة العمل الأردنية، 2006) .

يعيش حوالى 5 ملايين فلسطينى خارج وطنهم نتاج الاحتلال الإسرائيلى واعتداءاته المتواصلة. ويمثل هذا العدد 61.7% من إجمالى الفلسطينيين

الاردن ولبنان يتحولان أكثر فاكثر إلى بلدان إرسال واستقبال لليد العاملة

—تراوح تقدير الهجرة من السودان خلال التسعينيات مابين 600 ألف حسب بيانات وزارة القوى العاملة بالسودان وبين مليون حسب المصادر الأخرى، ورغم انخفاضها خلال النصف الأول من التسعينيات بسبب حرب الخليج الثانية، فإنها اتجهت إلى التزايد بعد ذلك. ومع أنه يصعب تقدير الحجم الإجمالي للمهاجرين السودانيين، إلا أن بيانات وزارة القوى العاملة تقدرها بحوالي 30.000 مهاجر سنويا خلال العشرية الأخيرة (وزارة القوى العاملة، الجمهورية السودانية 2003).

—لعب الاحتلال الأسرائيلى لفلسطين العربيّة دورا بالغ الخطورة، دعم نمط الهجرة القسرية - التهجير - في المشرق العربى. فمنذ قيام دولة

إسرائيل 1948 ومرورا بحرب 1967، وإلى الآن والشعب ألفلسطيني يعاني من الاستبعاد قسرا، وتحول إسرائيل دون عودة اللاجئين من أماكن أخرى، عربية وغير عربية. ورغم وجود صعوبات مكثفة في تقدير أعداد ألفلسطينيين المهجرين والمستبعدين، فإن بيانات وزارة العمل بالسلطة ألفلسطينية تقدر أعداد ألفلسطينيين خارج وطنهم بحوالي 61.7% من إجمالي ألفلسطينيين الذين قدروا في عام 2002 بحوالي 9.305.221، يعيش منهم بالأردن 29.2%، وفي أسرائيل 11.2%، وفي سوريا 4.6%، ولبنان 4.3%، وفي السعودية 3.2%، وفي الكويت 4.6% ، وفي دول الخليج الأخرى 1.3%، والعراق وليبيا 1.2%، وفي مصر 0.6%، وفي الدول الأجنبية عدا الولايات المتحدة 3.2%، وفي الولايات المتحدة 2.5%، ويعيش باقي ألفلسطينين والذين تقدر نسبتهم 38.3% داخل قطاع غزة والضفة المحتلين (السلطة ألفلسطينية، وزارة العمل، 2003)

من أبرز التحولات فى الهجرة المشرقية هو تنامى هجرة المتعلمين والكفاءات

2 - التغير في تيارات الهجرة

تنوعت وتشابكت تيارات الهجرة المشرقية ، فزاد معها - أولا - عدد البلدان المرسلة والمستقبلة للهجرة ، وبدأ بزوغ تيارات هجرة لم تكن قائمة من قبل، وكان من بين أهم العوامل تأثيرا في حركة الهجرة المشرقية وفي تحويلات المهاجرين ما ارتبط بحرب الخليج الثانية من تداعيات. من أهم التحولات في تيارات الهجرة المشرقية:

—بينما وصل عدد المهاجرين الأردنيين ما بين 1997 – 2001 إلى 268.4 ألف مهاجر،استقبل الأردن مابين 1998 – 2002 حوالي 402.000 ألف مهاجر - بما في ذلك من لديهم أو ليس لديهم تراخيص عمل- (Al Khouri,2003) كان غالبيتهم من المصريين، 226.850 ألف عام 2000 (جمهورية مصر العربية، وزارة القوى العاملة والهجرة: مصدر مذكور)، وبهذا تكون الأردن نموذجا لبلد استقبال وإرسال في نفس الوقت.

—بدأت لبنان في استقبال أيد عاملة من خارجها، وخاصة خلال التسعينيات من القرن العشرين مع تزايد مشروعات الإعمار. فازداد عدد المهاجرين إليها من كل الجنسيات من 60.547 عام 1997 إلى 88.733 عام 2002، منهم 32.497 من سيرى لانكا، و14.925 من البلدان العربية، و6043 من الهند، و10.183 من ألفلبين (CARIM,2005)، وتمثل العمالة المهاجرة إلى لبنان 30% من قوة العمل في لبنان البالغة 1.4 مليون، هذا غير الذين دخلوا لبنان بشكل غير قانونى (Jureidin., 2003) .

—تزايد عدد المهاجرين سنويا من بلدان المشرق العربى إلى البلدان الأوربية وأمريكا الشمالية خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عدد المهاجرين من الأردن في هذه البلدان من 11.977 عام 1991 إلى 14.319 عام 2000، ومن السودان من 1680 إلى 7981، ومن سوريا من 20.941 إلى 35.426، ومن الصومال من 7.403 إلى 52.156، ومن العراق من 13.646 إلى 115.824، ومن لبنان من 56.896 إلى 66.321، ومن ليبيا من 1713 إلى 4349، إلى 957.94 (منظمة العمل العربية، 2002). ومن مصر إلى أوروبا والولايات المتحدة من 280 ألف عام 1991إلى 824000 عام 2000 (CARIM, 2005). ومن ناحية أخرى، برز تيار متزايد للهجرة العربيّة إلى أستراليا، حيث قدر عدد المهاجرين هجرة مؤقتة إليها من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي 1.907 مليون (IOM,2)

3- التغير في خصائص المهاجرين :

— من بين أبرز التحولات في خصائص المهاجرين خلال عقد التسعينيات، تنامى هجرة الكفاءات المتخصصة ومن ذوى التعليم ما بعد المتوسط والجامعى :

• وضحت بيانات العمالة الأردنية المهاجرة ارتفاع نسبة المتخصصين من ذوى الياقات البيضاء من

31% عام 1975 إلى 57.9% عام 1995. وتؤكد بيانات مجلس التعاون الخليجى أن القوى العاملة الأردنية تأتى في المرتبة الثانية من حيث المهارة بين الوافدين من الدول العربيّة. ويدلل على هذا أيضا أن 61.2% من العمالة العائدة من الخليج إلى الأردن كانوا من الحاصلين على الثانوية العامة وما بعدها (نصار، 2002).

- وتشير البيانات المتاحة حول الخصائص المهنية للمهاجرين المصريين اتجاهها إلى التزايد لصالح العمالة المتخصصة والماهرة. فقد تزايدت عقود العلميين وألفنيين من 38.7 عام 1987 إلى 40.2% عام 1990 (Farrag,1996: Table 81). وكان أكثر من 30% من المهاجرين إلى السعودية خلال نفس ألفترة من أصحاب المهن المتخصصة، مع ملاحظة أن 70% من المهاجرين المصريين إلى الخليج كانوا يتوجهون إلى السعودية (Ibid:15) .

- وترتفع نسبة العمالة الماهرة والمتخصصة بين ألفلسطينيين، فتصل إلى 36% من إجمالي العمالة المهاجرة إلى أوروبا وأمريكا ودول الخليج (نصار،2003) .

- ورغم شح البيانات حول توزيع العمالة بالخليج حسب المهن، فان مثالا كالكويت، لا يخلو من دلالات هامة في هذا الصدد. ففي عام 1998 بلغت نسبة العرب المهاجرين من المهنيين وألفنيين 19.4% مقابل 4.9% للآسيويين، وبلغت نسبة الإداريين 2.2% مقابل 0.5 للآسيويين، وكان 50.6% من النساء العربيات العاملات في الكويت من العاملات في المهن ألفنية والمتخصصة مقابل 5.1% من الآسيويات (Shah: 2003)

—*تزايد هجرة الإناث من وإلى بلدان المشرق العربى:* رغم ندرة وعدم دقة البيانات التفصيلية عن الهجرة المشرقية - سواء حسب النوع، أو المهنة أو التعليم أو مجال العمل - إلا أن ثمة مؤشرات متاحة تدلل على تزايد هجرة الإناث من وإلى بلدان المشرق العربى. حيث تفيد بيانات مسح السكان والإسكان بلبنان عام 2000 أن12.070 من المقيمين كانوا من سيريلانكا، كان 95% منهم من الإناث، وتعمل 88% منهن بالخدمة المنزلية.(Jureidin, 2003)، كما تفيد بيانات الكويت ان حوالي ثلث الوافدين إلى هذا البلد من العرب في عام 2001 –وغالبيتهم من المشرق العربى- كانوا من الإناث (Shah, 2003)

ثانيا : أنماط أخرى من الهجرة

برزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة انماط أخرى من الهجرة، بعضها ليس جديدا لكنه تنامى، وبعضها استجد حيث أفرزته ظروف اقتصادية وسياسية إقليمية، ومن هذه الهجرات نذكر:

١ - الهجرة القسرية، اللاجئون

تعتبر الهجرة القسرية، وبالاخص هجرة اللاجئين إحدى أبرز الهجرات في المنطقة، واكثرها كثافة، وقد ارتبطت في غالبها إما بالاستيطان الأسرائيلى، وعدوانه المتواصل على الشعب ألفلسطينى أو بالحروب والنزاعات الأهلية في عدد من دول المنطقة.

تنامت الهجرة القسرية بشكل ملحوظ خلال الفترات الاخيرة ويعود ذلك فى غالبها للإستيطان الإسرائيلى وعدوانه على الشعب الفلسطيينى وللحروب والنزاعات الاهلية فى عدد من الدول العربية

أ- تعتبر هجرة ألفلسطينيين من أقدم الهجرات القسرية واطولها عالمياً حيث استمرت منذ ما يزيد على نصف قرن، ففي عام 1948 قدر عدد اللاجئين الذين أجبروا على الخروج من وطنهم بحوالي 750 ألف فلسطينى، وقدر عدد المهاجرين بعد 1967 بحوالي 425 ألف فلسطينى. وتحيط بالبيانات الخاصة باللاجئين ألفلسطينيين عقبات ومشكلات متعددة، يرتبط بعضها بالتعامل معهم في بلدان المهجر، وبمدى حصول بعضهم على المواطنة. فضلا عن أن الإحصاءات الرسمية في تلك البلدان لا تتضمن بيانات تفصيلية عن ألفلسطينيين (Shami,1996 وعبد الباسط عثامنة- ج 2004). ولم يتوقف التهجير القسرى للفلسطينيين على التاريخين المذكورين، بل استمر فيما بينهما وبعدهما، حتى قدر عدد اللاجئين ألفلسطينيين في منتصف عام 2000 بحوالي 3.7 مليون فلسطينى، منهم 1.6 مليون بالأردن، و1.4

بالأراضى المحتلة، و383.000 ألف في سوريا، و376.000 في لبنان (UNHCR,2002). وتقدرهم السلطة الفلسطينية بما يزيد على 5 ملايين لاجئ كما أشرنا. وتتفاوت الاستراتيجيات المتبعة مع اللاجئين الفلسطينيين بين بلد وآخر، وحسب الفترات الزمنية. ففي الوقت الذى يتمتعون فيه بحقوق المواطنة في الأردن، لا نجدهم يعاملون بنفس المعاملة في بلدان أخرى، وإنما يعاملون في ضوء مجموعة من القوانين واللوائح المنظمة لإقامتهم وعملهم وحركتهم. ولهذا تتفاوت فرص إشباع حاجاتهم الأساسية - في السكن والصحة والتعليم - بين بلد عربى وآخر (Shami, Ibid).

ب- أفضت الحرب الأهلية اللبنانية إلى بروز تيار للهجرة القسرية من لبنان إلى الدول المجاورة، خاصة قبرص وسوريا والأردن. ووفقا لتقرير اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة توزع اللاجئون اللبنانيون مابين 1992 و2001 على البلدان التالية: وصلت أعداد اللاجئين اللبنانيين إلى كندا في عام 1994 إلى 5300 لبنانى، ثم انخفضت عام 2001 إلى 700 لاجئ فقط. كما بلغت هجرة اللاجئين اللبنانيين إلى السويد في عام 1992، 6600، ثم انخفضت إلى 1200 فقط عام 2001 وقد فُسر هذا الانخفاض بانتهاء الحرب الأهلية وبداية إعمار لبنان (UNHCR, 2002).

أفضت الحروب والنزاعات داخل البلدان العربية إلى هجرة كثيفة للبنانيين والعراقيين والسوريين والصوماليين، مما ضاعف أعداد اللاجئين العرب فى العالم

ج - تزايدت الهجرة القسرية للاجئين العراقيين بعد حرب الخليج الثانية، كما تنوعت بلدان الاستقبال. ويلاحظ على تيارات هذه الهجرة اتجاهها إلى التزايد في البلدان غير العربيّة، مقابل اتجاهها إلى التناقص في البلدان العربيّة:

- تزايدت هجرة العراقيين إلى أستراليا من 8.8 ألف عام 1999 إلى 10 آلاف عام 2001، وفي الدانمارك من 2.9 ألف عام 1999 إلى 12.6 ألف عام 2001، وفي النرويج من 1.6 ألف عام 1997 إلى 8.2 ألف عام 2001، وفي السويد من 14.4 ألف عام 1992 إلى 25.9 ألف عام 2001، وفي المملكة المتحدة من 2.8 ألف إلى 12 ألف، وفي الولايات المتحدة من 7.7 ألف إلى 19.1 ألف، وفي هولندا من 1.8 ألف إلى 26.1 ألف (Ibid)

- وبالمقابل انخفضت حركة اللاجئين العراقيين إلى البلدان العربيّة خلال الفترة المشار إليها ، ففي الكويت انخفض عددهم من 19.9 ألف عام 1992 إلى 000.3 فقط. وانخفض عددهم في السعودية من 27.7 ألف إلى 5.1 ألف فقط، وفي سوريا من 5.9 إلى 1.7 ألف. هذا، ويلاحظ أن عدد اللاجئين العراقيين إجمالا قد اتجه إلى الانخفاض من 1.635 مليون عام 1992 إلى 513.6 ألف عام 2001 (Ibid, 94).

د- وكانت وجهة اللاجئين السودانيين في معظمها إلى مصر – رغم تفاوت تقديرها كما سبقت الإشارة - والبلدان الإفريقية المحيطة بها، ثم إلى الولايات المتحدة. ففي الوقت الذى ارتفعت فيه هجرة اللاجئين السودانيين إلى جمهورية وسط إفريقيا وتشاد والكونغو وأثيوبيا وكينيا وأوغندة مجتمعة من 266.4 ألف عام 1992 إلى 451.4 عام 2001، منها 176.8 ألف في أوغندا وحدها بنسبة 39.2%. وزادت هجرة اللاجئين السودانيين إلى الولايات المتحدة من 000.3 ألف عام 1992 إلى 16.4 ألف عام 2001 (Ibid).

هـ- أنتجت تداعيات الحرب الأهلية والصراعات القبلية في الصومال تيارات متنامية للهجرة القسرية:

- باستثناء هجرة الصوماليين إلى اليمن والتى ارتفعت أعدادها من 56.2 ألف عام 1992 إلى 67.5 عام 2001، فإن الأعداد الأخرى من المهاجرين الصوماليين توزعت بين إفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة. وإن بدا اتجاهها إلى البلدان الإفريقية إلى الانخفاض، مقابل اتجاهها إلى الارتفاع في دول أوروبا والولايات المتحدة .

- انخفضت أعداد المهاجرين هجرة قسرية إلى اثيوبيا، التى كانت أكبر مستقبل للصوماليين في عام 1992، من حوالي 406.1 ألف إلى 67.1 ألف فقط عام 2001. كما انخفضت في كينيا ثاني أكبر بلد استقبال من 285.6 إلى 144.3 ألف في نفس ألفترة. وانخفضت الأعداد المهاجرة إلى مصر من 4.9 ألف إلى 1.2 ألف .

- ارتفعت أعداد المهاجرين قسريا من الصومال إلى هولندا خلال نفس ألفترة من 5 آلاف إلى 19.6 ألف، وفي السويد من 4.4 ألف إلى 5.6 ألف، وفي الولايات المتحدة من 2.4 إلى 35.8 ألف، وفي المملكة المتحدة من 4.3 ألف إلى 31.4 ألف.

- اتجهت الهجرة القسرية من الصومال إجمالا إلى الانخفاض ما بين 1992 و 2001 من حوالي 791 ألف إلى 401.1 ألف. وقد ارتبط الانخفاض بالهدوء النسبى للصراعات الأهلية (Ibid, 93).

و - و أما عن طالبي اللجوء السياسى من بلدان المشرق العربى، فيفيد تقرير منظمة الأمم المتحدة للاجئين أن حوالي 51.000 عراقى طلب حق اللجوء السياسى إلى 37 بلدا مصنعا في العالم في عام 2001. وكان العراق هو البلد الأول في الترتيب العالمى الذى تقدم مواطنوه لطلب اللجوء السياسى. وظلت الصومال عاشر أكبر دولة يطلب مواطنوها حق هذا اللجوء، وكان عددهم حوالي 12.930 خلال العام نفسه. واحتلت الجزائر المرتبة السادسة عشرة بعدد 9.801 طالبا لحق اللجوء السياسى، وأتت سوريا في المرتبة التاسعة والثلاثين، حيث طالب بحق اللجوء السياسى من مواطنيها حوالي 3.700 (UNHCR, 2003) .

2- الهجرة العائدة ألفجائية:

أحدثت حرب الخليج الثانية تغييرات دراميـة في أوضاع الهجرة، خاصة الهجرة القسرية، لا من الكويت أو من العراق فقط وإنما في بلدان الإرسال المشرقية، وبلدان الاستقبال الأخرى في الخليج (UN,2000):

أ- أفضت حرب الخليج الثانية التى اندلعت عام 1991 إلى مغادرة فجائية وفي الحال، سواء للكويتيين، أو من ذوى الجنسيات الأخرى. فانخفض عدد السكان الكويتيين إلى حوالي 200.000 فقط بعد أن كانوا 581.000 ألف تقريبا.

ب- تحولت الأردن إلى نقطة استقبال أساسية للمهاجرين من الكويت، حيث دخلها خلال عام 1990 حوالي 700.000 عائد أردنى ومهاجر من جنسيات أخرى.

ج- ترك العراق والكويت حوالي 2 مليون مهاجر خلال الشهور الأربعة الأولى للحرب، حيث كان بالعراق حوالي 850 ألف مصرى وأعداد غير قليلة من الأردن والمغرب وفلسطين والسودان. لقد ترك العراق حوالي 390 ألف مصرى، وفي تقديرات أخرى حوالي 810 ألف، وترك الكويت حوالي ربع مليون أردنى هم غالبا من أصل فلسطينى بعد إقامة طويلة بجانب حوالي 160 ألف مصرى.

د - في سبتمبر 1990 طلبت الحكومة السعودية من اليمنيين تسوية أوضاعهم (تصريحات إقامة وأذون عمل قانونية)، فاضطر عدد مهم من المهاجرين وأسرهم للعودة إلى اليمن، قدرهم مسح يمنى للهجرة العائدة أُجرى عام 1991 بحوالي 750 ألف يمنى. ومثلت الهجرة القسرية الكثيفة- نسبيا- ضغطا على اليمن، خاصة بعد انخفاض الموارد المالية، بما في ذلك التحويلات والقروض التى كانت تتحصل عليها اليمن من دول الخليج، مما جعل الحكومة اليمنية عاجزة عن توفير فرص عمل للعائدين، فاضطروا إلى الدخول إلى القطاع غير الرسمى بحثا عن فرصة عمل.

هـ-تزايدت البطالة بين الأردنيين العائدين، كما زاد الطلب على خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية. كان من بين الأردنيين-

أفضت حرب الخليج الثانية إلى هجرات فجائية كثيفة كانت لها تداعيات خطيرة: هجرة فجائية لما يزيد على نصف سكان الكويت، كما غادر حوالى4 ملايين من المهاجرين العراق، وعاد حوالى 750 ألف يمنى إلى بلدهم.

وعلى العكس من العمالة اليمنية العائدة-العديد من رجال الأعمال الأغنياء، وكفاءات فنية وادارية، أسهمت رئوس أموالها وخبراتها في تحسين الأوضاع الاقتصادية الأردنية. غير أنه رغم المهارات العالية للعائدين، انخفضت مستويات معيشتهم مقارنة بما كانوا يتمتعون به في الخليج.

و- صاحب الحرب إعادة توزيع العمالة المشرقية المهاجرة على بلدان الخليج. فبعد أن كانت النسبة الأكبر من العمالة المصرية المهاجرة 44.1%

العودة القسرية

كانت المشكلة الأساسية للعائدين بعد حرب الخليج الثانية أنهم في الحقيقة لاجئون وليسوا عائدين، فكثير من العائدين في الأردن من أبناء الجيل الثانى والثالث للمهاجرين من الضفة الغربية . فقد معظم العائدين ممتلكاتهم واضطروا إلى العودة لوطنهم الأصلى دون سابق تدبير. وعلى الرغم من ذلك فإنهم لم يتمتعوا بحقوق اللاجئين من حماية ورعاية من جانب الهيئات الدولية ، التى اعتبرتهم مجرد عائدين لبلدهم.

المصدر : هبة نصار ، ورقة خلفية أعدت للتقرير 2003 .

في العراق عام 1990 انخفضت في عام 1993 إلى 6.9% فقط، ولتكون النسبة الأكبر في عام 1995 للمصريين بالسعودية 45.9%، كما ارتفعت نسبة المصريين في ليبيا من3% إلى22%، وفي الأردن من 6.5% إلى 9.4%، وانخفضت أو ارتفعت قليلا في حدود 1% في بقية بلدان دول مجلس التعاون الخليجي (Farrage,1996).

ز- اتخذت بلدان الخليج إجراءات أكثر صرامة لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، خاصة العربية، ومن ذلك اعتمادها عقود عمل محددة المدة، وتقنين الانتقال من صاحب عمل إلى آخر، وعدم اصطحاب الأسرة إلا إذا توافر دخل للمهاجر يصعب تحقيقه إلا للكفاءات المهاجرة، والتشدد مع المقيمين إقامة غير قانونية (IOM,2000).

ح- بدأت بعض الدول المرسلة للأيدى العاملة تعانى من نقص النقد الأجنبى، وانخفاض الإنفاق الحكومى على المشروعات. فعلى سبيل المثال، انخفضت مساهمة تحويلات اليمنيين في الناتج المحلى الإجمالي من 54.8% عام 1987 إلى 15% فقط عام 2000 (نصار، 2003).

ط- عانى بعض العائدين من صعوبات إعادة الاندماج في أسواق العمل، وتزايدت البطالة لإنها هيكلية في معظم البلدان العربية، حيث لم تخلقها الهجرة العائدة من العدم، لقد ارتفعت البطالة

الهجرة العائدة والتطورات الاقتصادية في مصر :

ولا يمكن فهم أثر الهجرة العائدة على سوق العمل المصرى إلا في ضوء تطورات الاقتصاد المصرى قبل وفي أعقاب العودة، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلى إلى 2% في المتوسط خلال ألفترة 86/85 – 1990/89 ، وانخفضت معدلات النمو القطاعية أيضا إلى 2-3% في المتوسط بالنسبة للقطاع الزراعى، و 3% في المتوسط بالنسبة للقطاع الصناعى عن نفس ألفترة الزمنية. وبلغ معدل البطالة 11% حسب تعداد 1986، مما أدى إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى، والتى استهدفت خفض معدل نمو الأجور والحد من العمالة الزائدة في القطاع العام . وبألفعل انخفض معدل نمو العمالة في القطاع الحكومى إلى 1.8% خلال ألفترة 97-1999 بعد وصوله إلى 5% خلال ألفترة 91-1997

المصدر : هبة نصار : ورقة خلفية أعدت للتقرير 2003

في العديد من بلدان الإرسال وزادت، حيث بلغت في حالة الأردن - على سبيل المثال - 15% عام 2001.

3- الهجرة غير النظامية (غير الشرعية)

مع تنامى الموانع والكوابح الإدارية والأمنية أمام الهجرة الوافدة إلى بلدان الاستقبال، انحسرت معها حقوق البشر في التنقل، وتزايدت معها الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية.

أ- مع نمو العمالة الوافدة إلى الأردن تزايدت الهجرة غير النظامية، فوصل عدد المهاجرين بدون تراخيص عمل إلى حوالي 127.000 عامل في عام 2001 (Athamnah,2003).

ب- كان اليمنيون الذين يقيمون بالسعودية إقامة غير قانونية ما بين 700.000 و 800.000 يمنى، كشفت أوضاعهم بعد حرب الخليج الثانية، عندما طالبتهم الحكومة السعودية بتصحيح تلك الأوضاع (أحمد شجاع الدين وعبد الله سعيد: 1992).

ج- رغم عدم توافر بيانات دقيقة حول المهاجرين هجرة غير نظامية إلى لبنان، فإنه يمكن تقدير حجمها من واقع إجراءات تصريحات الدخول. فوفقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاءات 1995 تم إصدار تصريحات عمل للأجانب وصلت إلى 74.904 تصريحا، مع ملاحظة أن هذه البيانات لم تميز بين التصريحات الجديدة وتلك التى تم تجديدها، مع الأخذ في الاعتبار أن السوريين وألفلسطينيين في لبنان يعملون بدون تصريحات عمل. ولقد تباينت تقديرات المهاجرين للسوريين في لبنان فتفاوتت ما بين 400 ألف ومليون شخص. وفي حين تقدرهم بعض الجهات بحوالي 450 ألف عام 1995، فإن تصريحات العمل التى منحت لهم وفق تقديرات الإدارة المركزية للإحصاءات لم تتجاوز 1056 تصريحا في العام المذكور (Jureidini, 2003).

د- استبدلت أعداد من ألفلسطينيين بالمصريين في الكويت بعد حرب الخليج الثانية، وقدرهم البعض بحوالي 200.000 مصرى يقيمون إقامة شرعية، إضافة إلى عدد تراوحت تقديراته بين 10 – 50 ألفا يقيمون بشكل غير قانونى (Farrag, 1999).

ثالثا: تحديات تطرحها الهجرة المشرقية

تطرح الهجرة على بلدان المشرق العربى تحديات اقتصادية وأجتماعية وسياسية، ذات تأثير في الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى واستدامة التنمية، ومن أبرزها:

من نتائج انحسار فرص الهجرة النظامية تزايدت أعداد الهجرة غير النظامية إلى بلدان الاستقبال، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجيى والاردن ولبنان

- تحدى توفير البيانات ذات الصلة بالتغير في تيارات الهجرة وخصائص الطلب على المهاجرين في الأسواق التقليدية والمحتملة لتحديد الثغرات في المهارات المطلوبة وطنيا وعلى مستوى الإقليم العربى.
- تبين من بيانات الهجرة المشرقية، خاصة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي التى كانت أهم وأكبر سوق عمل أمام الهجرة المشرقية، أن العمالة العربيّة تواجه تنافسية غير عادية في هذا السوق، سواء بسبب المهارات والخبرات التى تفتقدها أعداد غير قليلة من العمالة العربيّة، أو بسبب الأجور التى يتطلع إليها العامل العربى مقارنة بالآسيوى. ويتطلب هذا اهتمام دول الإرسال بتنمية قدرات ومهارات قوة عملها، وتطوير قدراتها الإنتاجية، وقيم العمل بجانب إجراء دراسات دقيقة حول خصائص الطلب على العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي وعلى طالبى العمالة في دول الخليج- خاصة في القطاع الخاص – وحول التبعات الحضارية للهجرات الكثيفة غير العربية، وخاصة منها الأيدى العاملة في قطاع الخدمات الشخصية.
- ثمة مجموعة من التحديات المتشابكة أمام الدول المرسلة للأيدى العاملة منها:

أ- ترتب على تقلص فرص العامل العربى في بلدان الخليج متفاعلا مع البطالة الهيكلية المتزايدة، خاصة بين الشباب المتعلم في بلدان المشرق العربى،

تنامى الضغط الهجروى لقوة العمل، خاصة المتعطل منها، والذى إن وجد فرصة عمل فهى غالبا ما تكون محدودة الأجر وغير دائمة كما يحدث في القطاع غير الرسمى أو غير الهيكل.

ب- ارتبط بانحسار الهجرة المشرقية آثار اقتصادية مهمة، تجمع بين تزأيد اختناقات أسواق العمل وتزأيد المشكلات التى تواجه المهاجرين العائدين، سواء الذين عادوا تلقائيا، أو عادوا على نحو قسرى، كما حدث بعد حرب الخليج الثانية.

ج- ترتب على هجرة العمالة المشرقية نقص في بعض المهن والتخصصات ألفنية في أسواق عمل بلدان الأصل، واختلالات في أسواق العمل، وارتفاع أجور العمالة ألفنية الماهرة، مما أثر في تكلفة الإنتاج، وبالتالي أسعاره. لقد قدرت خطة 1976-77-80-1981 في اليمن - على سبيل المثال - العجز في عرض العمل المحلى من العمالة الماهرة بحوالي 38% (El Sqaaf,1992). كما زادت أجور العمل الزراعى وفي بعض الحرف الأخرى في مصر، واستقطب الأطفال إلى سوق العمل الزراعى، مما أثر على استمرارهم بالمدارس (ابراهيم سعد الدين، محمود عبد ألفضيل، 1991). ويمكن مواجهة هذا التحدى في الدول المرسلة للأيدى العاملة بتطوير سياسات التشغيل وطنيا، والتركيز على الاستثمارات كثيفة العمالة لتوليد فرص العمل من ناحية، وتوسيع مساحة التدريب بأنواعه، خاصة التحويلى، في ضوء تحديد دقيق لاحتياجات أسواق العمل المحلية والخارجية من ناحية ثانية.

ترتب على تقلص فرص العامل العربى في بلدان الخليج متفاعلا مع البطالة الهيكلية المتزأيدة، خاصة بين الشباب المتعلم في بلدان المشرق العربى، تنامى الضغط الهجروى لقوة العمل

• واجهت العمالة العائدة مشكلتين أساسيتين: صعوبة الالتحاق بسوق العمل، وصعوبة الاندماج الاجتماعى (خاصة العمالة التى قضت فترات طويلة نسبيا في الهجرة). فمن مجموع اليمنيين العائدين، وهم حوالي 700 ألف على أقل تقدير، لم يتمكن من الالتحاق بعمل سوى 5.3% منهم فقط (اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربى آسيا، 1993). هذا فضلا عن مشكلات التعليم لمن كانوا يصطحبون أبناءهم في الهجرة. ومن المتصور أن مثل هذه المشكلات بحاجة إلى إدارة علمية للأزمات خاصة عند الهجرة القسرية ألفجائية، وتنويع البرامج والمشروعات، واعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة لتيسير اندماج العائدين في أسواق العمل واندماج ابناءهم في التعليم، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تكون لها مسأهمات مهمة في هذا الصدد.

• ومن التحديات المهمة كذلك تحدى تعبئة وتوظيف تحويلات المهاجرين ومدخراتهم، فقد بينت بعض الدراسات الحاجة إلى توفير المعلومات ودراسات الجدوى لمن يرغبون في إقامة مشروعات في بلدإنهم ممن راكموا مدخرات، وأيضا لضمان ربط المشروعات التى يتقدم بها العائدون بالخطط الاقتصادية الوطنية.

رابعا : الهجرة والتنمية في المشرق العربي:

1 - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة:

تحمل الهجرة الدولية وحراك العمل العربى تحديدا إمكانات تنموية مهمة لفائدة دول الإرسال والاستقبال والمهاجرين وأسرهم. ويحتاج أمر تقييم الهجرة نظرة أكثر شمولا ودقة وشفافية. ومن تلك التأثيرات:

— حدث تغير وتذبذب في حجم تحويلات المهاجرين من المشرق العربى إلى بلدإنهم الأصل، ولكن عموما لازالت هذه التحويلات لا تمثل نسبة مهمة في الناتج المحلى الإجمالي، وتسأهم في أبعاد عديدة من التنمية في هذه البلدان:

• حدث تناقص محدود في إجمالي تحويلات المصريين المهاجرين إلى داخل وخارج الإقليم العربى بالمليون دولار من 3065.3 مليون دولار ما بين عام 1999-2000 إلى 2840.1 عام 2000-2001، ثم إلى 2773.4 مليون دولار عام 2001-2003 (جدول رقم 3). وتقدر مسأهمة تحويلات المصريين في الناتج المحلى الإجمالي بحوالي 13.5 % عام 2001.

• انخفضت تحويلات الأردنيين خلال النصف الأول

من التسعينيات بالمليون دولار لتصل إلى 949.5 عام 1991 بدلا من 1828.3 مليارعام 1985، لتعاود ارتفاعها التدريجى خلال النصف الثانى من التسعينيات لتصل في عام 2003 إلى 3371.2 (الجدول رقم8).

- وصلت تحويلات السوريين إلى ذروتها عام 1979 وقدرت بالمليون دولار بحوالي 1628.8، لكنها عايشت بعد ذلك انخفاضا ملحوظا، حيث ارتفعت إلى 91 مليون دولار فقط عام 1990، لترتفع في عام 1992 إلى 320.6 مليون دولار، ثم تواصل الارتفاع تدريجيا لتصل إلى 743 مليون دولار عام 2003 (الجدول رقم د).

- ولم تقتصر مساهمة تحويلات المهاجرين على تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير النقد الأجنبي، بل تعدته إلى استثمارات اقتصادية، تعد لبنان أحد أهم نماذجها التى حققت فيما مضافة إلى الاقتصاد الوطني، حيث قامت الشركات العاملة في مجال العقارات في بلدان الخليج وغرب إفريقيا باستثمارات مماثلة في لبنان، كما ظهر أثر التحويلات في التسعينيات في القطاع المصرفي، حيث ساهمت في إنشاء حوالي 42 بنكا من إجمالي 86 بنكاً قائماً في لبنان، وتم إنشاء تلك البنوك من خلال 49 مشاركا لبنانياً من المهاجرين، كما ساهموا في تمويل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. (هبة نصار، ورقة خلفية للتقرير الراهن، 2003).

تأثير الهجرة على المهاجرين وأسرهم

أحدثت الهجرة تغيرات هامة في الأوضاع وألفرص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين وأسرهم ، ففي ضوء مسوح القوى العاملة بالعينة التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بمصر تبينت التأثيرات التالية على العائدين (Wahba,2003):

- حدث حراك مهني للمهاجرين، حيث وضح المسح المصرى 1988 تزايد نسبة العاملين بالمهن ألفنية والعلمية من 22.55% قبل الهجرة إلى 23.07% بعدها، كما زادت نسبة المديرين من 0.55% إلى 2.32%، والكتبة من 5.07% إلى 7.13%، والباعة من 4.01% إلى 6.72%، هذا في الوقت الذي تناقص فيه العاملون بالإنتاج من 31.63% إلى 25.80%، والمشتغلون بالزراعة من 31.62% إلى 28.29%، ويعني هذا حدوث نوعين من الحراك : الرأسي الصاعد نحو المهن ألفنية والعلمية والإدارية، والأفقى من الزراعة والإنتاج (غالباً عمال) إلى مهن خدمية وكتابية.

- صاحب الهجرة تحسين في نوعية حياة المهاجرين وأسرهم، وتمكنوا من مواجهة المشكلات التي نتجت عن انخفاض دخولهم قبل الهجرة. ورغم أن حوالي 33% من المصريين المهاجرين لم يحققوا مدخرات، فمن قدر لهم تحقيقها وظفوها في تحسين أحوالهم السكنية بنسبة 46.1% منهم 42% في الحضر، و 50.1% في الريف، ثم إقامة مشروعات اقتصادية بنسبة 10.1% بواقع 10.5% في الحضر، و7.6% في الريف، ثم من أودعوا مدخراتهم بالبنوك بنسبة 9.1%، منها 15.3% في الحضر مقابل 3.1% في الريف. ويعني هذا التحسن حماية بعض المهاجرين وأسرهم من الوقوع في ألفقر، فضلاً عن خروج بعض منهم منه. وبهذا بلغت نسبة من أثرت الهجرة في تحسين أوضاعهم على نحو إيجابي 69.9 في الحضر و64.4 في الريف من مجموع المهاجرين.

ظهر أثر التحويلات في التسعينيات في القطاع المصرفي حيث ساهمت في إنشاء حوالي 24 بنكا من إجمالي 68 بنكا قائماً في لبنان، وتم إنشاء تلك البنوك من خلال 94 مشاركا لبنانياً من المهاجرين. كما ساهموا في تمويل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

الآثار الاقتصادية للهجرة :

وبصفة عامة، يمكن القول إن تحليل تأثير انتقال العمالة على المتغيرات الاقتصادية يشير إلى أن هذه الانتقالات قد تخفف من حدة أوضاع أسواق العمل، ويمكن أن تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة للمهاجرين وأسرهم، إلا أن عملية الهجرة في حد ذاتها لا تؤدى إلى رفع معدل النمو الاقتصادى بصورة تلقائية .

المصدر : هبة نصار : ورقة خلفية أعدت للتقرير ، 2002

الهجرة وبعض التغيرات المجتمعية

— ارتبطت بالهجرة تغيرات اجتماعية مهمة في البلدان المرسلة للعمالة المشرقية، تفاوتت تلك التغيرات بتفاوت مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي لكل بلد. ففي الحالة المصرية –على سبيل المثال- رصدت بحوث الهجرة تغيرين هامين:

- تغير في منظومة القيم الاجتماعية، خاصة قيم العمل والاستهلاك، فبعض المهاجرين العائدين في مصر اتجهوا إلى نشاطات غير منتجة، بل إن بعضهم في الريف ترك العمل الزراعي ومارس نشاطات تجارية أو خدمية، كما برزت قيم استهلاكية جديدة في تأثيث السكن والغذاء وقضاء وقت ألفراغ (نصار، 1992) .
- إتاحة فرص أكبر بسبب غياب الزوج ، للمشاركة الاقتصادية للمرأة في الالتزامات ذات الصلة بأمور أسرتها، وعلى مستوى المجتمع المحلي (المصدر السابق).

صاحب الهجرة تحسين ملموس فى نوعية حياة المهاجرين وأسرهم، حيث بلغت نسبة المصريين الذين أسهمت الهجرة فى تحسين أوضاعهم حوالى 67% من المهاجرين

2- سياسات الهجرة في بلدان المشرق العربي

مع أن معظم بلدان المشرق العربي هي دول إرسال للمهاجرين، فإن ثمة تفاوتات واضحة فيما يتعلق باهتمامها بصياغة سياسات متطورة للهجرة، في ضوء مستجداتها وطنيا وإقليميا ودوليا. فبعد أن خصصت مصر وزارة للهجرة، عادت لتدمجها بعد ذلك في وزارة القوى العاملة باعتبار تلاقي الكثير من مجالات الاهتمام، وأن بلداً كالسودان لم يهتم بسياسة للهجرة إلا بعد بداية التسعينيات (1992)، في حين أن بلداً مثل لبنان ليس له ملامح سياسة محددة للهجرة، أما فلسطين فانها لاتزال بصدد إصدار سياسة للهجرة، رغم المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها ألفلسطينيون، سواء المهاجرون قسراً، أو اللاجئون منذ عام 1948 (خالد الوحيشي، 2002):

- تتركز أهداف أغلب سياسات دول المشرق (المرسلة للعمالة) في توفير الرعاية للمهاجرين، ودعم مساهماتهم في جهود التنمية.
- اختزلت البلدان التي لها سياسات للهجرة أهداف تلك السياسات فقط في برامج عمل تركزت عموماً في الاهتمام بالجانب المؤسسي التنظيمي للهجرة- وزارات، مجالس أو لجان عليا ...إلخ -وفي تشجيع الهجرة، بإصدار التشريعات المنظمة لها، وتوظيف تحويلات المهاجرين، ومن ثم أخذت تلك السياسات طابعاً برجماتياً أو تكاد. كما اهتم بعضها (مصر على سبيل المثال) بإنشاء قواعد بيانات حول المهاجرين وأوضاع أسواق العمل الخارجية واحتياجاتها، والإعداد للطلب عليها بالتدريب والتأهيل لتطوير خصائص المرشحين للهجرة.
- تتفاوت ردود أفعال بلدان المشرق العربي تجاه تأثيرات الهجرة عليها. ففي الوقت الذي أقر فيه بعض البلدان أن الهجرة ذات مردود إيجابي على التنمية، كما في حالة مصر، رأت بلدان أخرى - كالسودان وجيبوتي - إنها ذات مردود سلبي. ومن واقع تقييم البحوث لآثار الهجرة اللبنانية والأردنية تبين إنها وإن كانت ذات مردود سلبي، إلا ان المردود الاقتصادي الإيجابي من منظور النمو قد بدا أكثر وضوحاً (عثامنة، 2003)
- ذكرت بعض الدول أن إيجابيات الهجرة تتمثل في الاستفادة من الخبرات المتراكمة للمهاجرين (مصر)، أما عن أهم السلبيات فقد تمثلت في هجرة الكفاءات (سوريا، الأردن، فلسطين، اليمن، السودان).
- وكان من أهم المشكلات التي واجهها المهاجرون: مشكلات تتعلق بأوضاعهم وحقوقهم في بلدان الاستقبال (اليمن- سوريا- مصر). وأكدت مصر على مخاطر الهجرة غير الشرعية، في حين أكدت فلسطين على تأثير التقلبات والخلافات السياسية العربية على أوضاع المهاجرين.
- فيما يتعلق بدور الهجرة العربية-العربية في التكامل الإقليمي، أشارت معظم البلدان إلى محدودية هذا الدور، حيث لا يتجاوز الأمر بعض الاتفاقيات الثنائية، التى لا يفعل الكثير من مقرراتها.

• مع أن السياسات المعلنة حول الهجرة في بعض الدول المرسلة للأيدي العاملة تبدو متطورة نسبياً، فإن ثمة فجوة بينها وبين التطبيقات والممارسات الفعلية. فضلاً عن عدم اهتمامها بقضايا ذات أولوية فرضتها التحولات في الهجرة الدولية. من أمثلة هذا ما يتعلق بتأثير هجرة الكفاءات على التنمية وإمكانات توظيفهم من أجلها، ويبدو أنه لم يستفد مشرقياً من هذه الكفاءات في التنمية إلا فلسطين مع بعض التحفظات.

• كان من أهم معوقات صياغة سياسات للهجرة في البلدان التي لم يقدر لها إعداد سياساتها هو نقص المعرفة والبيانات والمعلومات حول المهاجرين وخصائصهم وآليات هجرتهم، وما طرأ من مستجدات على أنواعها، خاصة الهجرة غير الشرعية.

3- توجهات بسياسات بديلة لتفعيل دور الهجرة المشرقية في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي

من المتوقع أنه إذا استمرت محددات الهجرة المشرقية دوليا وإقليميا على ماهى عليه أن يتزايد اتجاهها إلى الانحسار، سواء إلى البلدان العربية أو إلي خارج الإقليم العربى، خاصة هجرة العمالة شبه الماهرة وغير الماهرة، وهو أمر حال حدوثه سيزيد من احتمالات الهجرة غير القانونية إلى بعض البلدان العربية، خاصة بلدان الخليج والأردن ولبنان وإلى بعض البلدان الأوروبية شمال المتوسط. ومن المتوقع أيضا وفي المقابل أن تزداد معدلات هجرة الكفاءات، جوهر رأس المال البشري في مجتمع المعرفة العولمى، كما سيتزأيد الضغط الهجروى داخل البلدان المشرقية المرسلة للأيدى العاملة، نتيجة لإخفاقات أسواق العمل المحلية عن استيعاب الأيدى العاملة الوطنية وتزايد معدلات البطالة، خاصة وأن بعضها على مشارف التحول الديمغرافي كما في مصر، وبعضها

الحضور الاقتصادي اللبناني في غرب إفريقيا

عرفت سنوات العشرينيات من القرن العشرين منافسة شديدة بين التجار الأوروبيين واللبنانيين في إفريقيا الغربية، ففي سنة 1919 كان في مدينة "تييس " Thies (بالسنغال) 50 محلاً تجارياً يمتلكه أوروبيون مقابل 11 محلاً يمتلكه لبنانيون، ووجد في قرية "بامبي" Bamby بنفس المستعمرة 47 محلاً يمتلكه أوروبيون مقابل 4 محلات يملكها اللبنانيون، لكن بعد عشرين سنة كان في " تييس") 11 محلاً تجارياً أوروبيا مقابل 200 محلا لبنانيا، وفي "بامبي" 20 محلاً أوروبياً مقابل 105 محل لبناني، ويعنى هذا حسم المنافسة لصالح اللبنانيين.

سمح النجاح التجاري للبنانيين بتنويع مجالات تخصصهم، حيث بدأ الاستثمار منذ الأربعينيات من القرن العشرين في الصناعة الخفيفة وفي قطاع النقل خصوصاً نقل المحاصيل الزراعية من الأدغال والمناطق القروية إلى الموانئ، غير أن أهم قطاع جلب اللبنانيين خلال هذه المرحلة هو العقارات، وقد سأهموا بما شيدوه من مبان في منح عدد من مدن إفريقيا الغربية - خاصة دكار وأبيدجان - الشكل الذي أصبحت عليه اليوم، ووصل عدد البنايات التي شيدوها في دكار وحدها حتى سنة 1958 إلى 400 بناية ، كما شيدوا حتى 1990 (80%) من بنايات ساحل العاج (أكثر من نصفها في أبيدجان).

وسجلت التسعينيات حضورا لبنانيا قويا في قطاعات اقتصادية أخرى، ففي ساحل العاج -حيث توجد أهم جالية لبنانية في إفريقيا الغربية من حيث العدد والثقل الاقتصادي- يتحكم اللبنانيون في حوالي 60% من القطاعات الاقتصادية الحيوية، فقد تملكوا بها 180 مؤسسة صناعية وسيطروا على 70% من تجارة الجملة، و50% من تجارة التقسيط، و80% من شركات جمع وتصدير القهوة والكاكاو، و17% من سيارات الأجرة. وفي سيراليون كانوا يسيطرون حتى مطلع التسعينيات على 80% من تجارة الماس والذهب، وقدرت ثروة جميل محمد سعيد أهم رجل اقتصاد في البلاد بـ 600 مليون فرنك فرنسي.

مجلة شئون عربية، ص162-163 ، عدد 116 ، شتاء 2003.

مجلة قومية، فصلية، تعني بدراسة قضايا الأمة العربية، شئون العمل العربي المشترك ومؤسساته وتصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

الآخر وصل بألفعل مثل لبنان هذا بجانب انخفاض الطلب على الأيدى العاملة العادية غير الماهرة خاصة في بعض بلدان المشرق العربي والخليج التى بدأت في الاعتماد المتزايد على المعلومات والمعرفة، ولهذا يقترح لتطوير سياسات الهجرة والتشغيل إتخاذ نوعين من الإجراءات على المستويين الوطنى والإقليمي:

مع أن السياسات المعلنة حول الهجرة في بعض الدول المرسلة للأيدي العاملة تبدو متطورة نسبياً، فإن ثمة فجوة بينها وبين التطبيقات والممارسات الفعلية

- على المستوى الوطنى:

– إعـادة النظر في فلسفات ومشروعات النمو الاقتصادي والاستثمار الوطني من حيث الأنواع والأهداف، وتبنى مقاربة تكنولوجية توازن بين المشروعات كثيفة رأس المال وتلك كثيفة الأيدى العاملة، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتوسيع قاعدة ملكية المشروعات الصغيرة كثيفة الأيـدى العاملة، خاصة في القطاعات الحديثة، كقطاعات المعلومات والاتصالات وغيرها؛

هـنـاك حـاجـة إلى إجـراءات حـاسـمـة لـلـحـد مـن هـجـرة الكفاءات، والسعى فى الوقت نفسه إلى الاسـتـفـادة من الكفاءات المهاجرة

– تحفيز القطاع الخاص ماديا وأدبيا، لتشغيل الأيدى العاملة الوطنية

– الحد - بقدر المستطاع - من هجرة الكفاءات، بتوفير الشروط المعنوية والسياسية والعلمية التى تدعم تواجدها في بلدانها، والسعى في الوقت نفسه للاستفادة من الكفاءات التى هاجرت، سواء في نقل وتوظيف المعرفة، أو إقامة مشروعات استثمارية في بلدانها الأصل

- إعـادة النظر في سياسات التعليم والتدريب والـتـأهـيـل، بمـا يـوفـر الخـبرات والمـهـارات التى تتطلبها أسـواق العمل، سـواء في الـدول العربية المستقبلة للأيدى العاملة، أو إلى خـارج الإقليم العربي، بما يوفر فرص تنافسية العامل العربي مع غيره من عمال الجنسيات الأخرى

– على المستوى الإقليمي ألفرعي والإقليمي العربي:

يصعب على بعض بـلـدان المـشـرق العربي الوفاء بمفردها بمتطلبات إعداد وتأهيل رأس المال البشري، سواء لخدمة المشروعات التنموية الوطنية، أو للتنافس في أسواق العمل العربية والدولية. ولهذا من الضرورى تطوير صيغ الشراكة والتعاون الثنائية والجماعية، سواء بين بلدان المشرق العربي، أو مع بلدان الأقاليم ألفرعية العربية الأخـرى، الخليج والمغرب العربيين. ومما يجدر بنا طرحه للحوار في هذا الصدد:

– تفعيل أدوار المنظمات العربية المعنية بالتدريب والتأهيل والتشغيل على أسس علمية تستفيد مما وفرته العولمة من فرص للتعليم والتأهيل وتوظيف التكنولوجيا الملائمة في التعلم الذاتي المستمر.

– إقامة نظام معلومات حول أسواق العمل العربية والدولية، لتحديد العرض والطلب على مهارات وخبرات بعينها، للاستفادة منه في تنظيم أسواق العمل العربية، ووضع خطط وبرامج للتدريب والتأهيل لتلبية احتياجات تلك الأسواق.

– تطوير الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية بما يحافظ على مصالح دول الإرسال والاستقبال، ويضمن حقوق المهاجرين وأسرهم.

التفكير الجدى في توقيت وظروف ومتطلبات وشروط ومعوقات إقامة سوق عمل عربي لتنظيم انتقال الأيدى العاملة العربية وتمكينها من العمل داخل الوطن العربي، مع التفكير في إمكانية التخطيط لأسواق عمل إقليمية فرعية – مغربية، ومشرقية، وخليجية- كمقدمة لإقامة سوق العمل الإقليمى الذى نتطلع إليه.

الجـــداول

جدول (أ): المصريون المقيمون بالخارج حسب دولة المقر،عام 2000

دولة المقر	الاعداد	دولة المقر	الأعداد
هجرة مؤقتة (1)		الهجرة الدائمة	
البحرين	4.000	استراليا	70.000
العراق	65.629	النمسا	14.000
الأردن	226.850	كندا	110.000
الكويت	190.550	إنجلترا	35.000
لبنان	12.500	فرنسا	36.000
ليبيا	332.600	ألمانيا	25.000
سلطنة عمان	15.000	اليونان	60.000
قطر	25.000	هولندا	40.000
السعودية	923.600	إيطاليا	90.000
الإمارات	95.000	اسبانيا	12.000
اليمن	22.000	سويسرا	14.000
		الولايات المتحدة الأمريكية	318.000
إجمالي الهجرة المؤقتة	**1,912.729**	إجمالي الهجرة الدائمة	824.000
الإجمالي	**2,736.729**		

المصدر: 1- CAPMAS (2000) 2- CAPMAS (2001)

- – نقلا عن CARIM 2005

الجدول (ب) : تحويلات المصرين العاملين بالخارج حسب الدولة (بالمليون دولار أمريكى)

دولة المقر	السنة المالية			دولة المقر	السنة المالية		
	1999/2000	2000/2001	2001/2003		1999/2000	2000/2001	2001/2003
البحرين	19,0	12,7	54,2	هولندا	9,9	16,0	12,0
كندا	9,0	6,2	5,9	سلطنة عمان	12,1	11,0	11,3
فرنسا	46,0	48,8	47,3	قطر	41,7	44,4	42,2
ألمانيا	91,0	96,6	89,1	السعودية	737,6	681,3	612,4
اليونان	4,0	5,6	5,2	اسبانيا	5,1	3,1	3,4
ايطاليا	33,6	34,0	32,4	سويسرا	135,1	105,4	119,9
اليابان	6,6	14,0	8,6	المملكة المتحدة	113,1	95,7	16,01
الكويت	410,7	222,0	246,0	الولايات المتحدة الأمريكية	1018,8	1048,8	955,9
لبنان	16,4	14,0	10,3	الإمارات العربية المتحدة	283,0	301,9	312,7
ليبيا	3,8	2,0	3,0	دول أخرى	69,3	76,6	85,6
الإجمالي	للعام 2000/1999			2000/2001		2001/2003	
	3065,3			**2840,1**		**2773,4**	

المصدر: البنك المركزى المصرى، 2003

- – نقلا عن CARIM 2005

الجدول (ج) : تحويلات الأردنيين العاملين بالخارج (بالمليون دولار أمريكي)

السنة	إجمالي التحويلات
1972	211,68
1973	241,35
1974	333,14
1975	583,19
1976	779,56
1977	975,51
1978	872,39
1979	1666,33
1980	2140,84
1981	2344,18
1982	2149,31
1983	1925,05
1984	1979,52
1985	1828,31
1986	1872,72
1987	1547,09
1988	1532
1989	1284,47
1990	1123,14
1991	949,48
1992	1263,62
1993	1441,15
1994	1447,39
1995	1591,75
1996	1970,24
1997	2096,05
1998	1984,34
1999	2154,87
2000	2611,27
2001	2365,78
2002	2524,26
2003	3371,23

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2005

– نقلا عنCARIM 2005

الجدول (د) : تحويلات السوريين العاملين بالخارج (بالمليون دولار أمريكي)

السنة	إجمالي التحويلات
1977	1143,2
1978	782,4
1979	1628,8
1980	1522
1981	1851
1982	1400
1983	1304,2
1984	1231,5
1985	1213,9
1986	759,4
1987	761,4
1988	537,2
1989	227,2
1990	91
1991	238
1992	320,6
1993	543
1994	597
1995	610
1996	630
1997	504
1998	533
1999	491
2000	495
2001	512
2002	499

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2005

الهجـــرة المغاربيـــة*

تشكل الهجرة ظاهرة مجتمعية بارزة في بلدان المغرب العربي. فباستثناء ليبيا التي تعتبر بلدا مستقبلا وموريتانيا التي تعتبر فيها الظاهرة هامشية نسبيا، فإن البلدان الثلاثة الأخرى، المغرب والجزائر وتونس، هى بلدان شكلت مجالات مرسلة للعمالة، منذ بداية الستينيات في اتجاه أوروبا الغربية، ثم ابتداء من الثمانينيات في اتجاه ليبيا و دول الخليج العربية.

أولا : حجم الهجرة و تحدي نقص البيانات

—إحدى أبرز الصعوبات التي تواجه المهتمين بقطاع الهجرة الدولية من باحثين ومخططين هي صعوبة حصر حجم تياراتها وأرصدتها، سواء في دول الإرسال أو الاستقبال ومعرفة خصائصها، وبشيء من الدقة، وتعد هذه الصعوبة عاملا مهما في إعاقة الجهود لبلورة رؤية علمية تسهم في إعداد السياسات الملائمة. ومن أهم أسباب هذه الصعوبة نذكر:

- صعوبة حصر الهجرة غير النظامية والمتداول تسميتها بالهجرة غير القانونية أو غير الشرعية، سواء التى تخص المهاجر بدون تأشيرة دخول أو التي تخص المهاجر الذى يمدد في إقامته دون ترخيص للمهاجر الذى يحول هجرته من موسمية شرعية إلى مؤقتة غير قانونية.
- عدم التمكن من حصر هجرة الكفاءات، حيث يهاجر العديد منها في إطار الدراسة -تعتبر الهجرة للدراسة أول مصدر لهجرة الكفاءات- أو ضمن زيارات علمية أو بحثية دراسية، ثم الانتقال مباشرة للحياة المهنية ببلد الهجرة، علاوة على أن الكفاءات نفسها كثيرة التنقل بين بلد وآخر .
- حصول عدد متزايد الأهمية من المهاجرين المغاربة على جنسية بلد الاستقبال، والأوروبية منها بالأخص، مما يجعلهم لا يظهرون في نتائج التعدادات والمسوحات الوطنية الأوروبية كأجانب.
- تنامى الهجرة الأسرية، مما يحول دون حصرها في تعدادات ومسوحات دول الأصل، والتى تعتمد على الأسرة المعيشة - بصفة أساسية - في عيناتها وفي جمع البيانات.
- ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها، تتضارب البيانات حسب المصادر، وتتراوح التقديرات في العديد من الأحيان من الرقم إلى ضعفه أو ما يزيد، ومن ذلك على سبيل المثال: تقدر المؤسسات الإحصائية الحكومية حجم الهجرة التونسية بحوالي 350 ألف مهاجر عام 2000، في حين تقدرها وزارة الخارجية التونسية بحوالى 589 الف، ويقدرها ديوان التونسيين بالخارج بحوالي 660 ألف (Fargues,2002)، أي ما يقترب من ضعف التقدير الأول. وفي نفس السياق يقدر التقرير الدولي للهجرة (UN,2002) المهاجرين من المغرب الأقصى (في دول أوروبا) بحوالي 2.5 مليون فرد، وتقدرهم مديرية الشئون القنصلية و الاجتماعية في نفس السنة بحوالي 2.125، في حين تقدرهم التعدادات الأوروبية بحوالي 1.5 مليون فقط.

—وبالاعتماد على قاعدة بيانات مركز "كريم"(CARIM, 2005)، يقدر عدد

تونس والجزائر والمغرب هى دول الإرسال الاساسية من المغرب الغربى إلى أوروبا منذ الستينيات من القرن الماضى

*بقصد هنا بالهجرة المغاربية (او المهاجرين المغاربة) الهجرة من دول المغرب العربى، وعندما يكون القصد المهاجرين من المغرب الأقصى (المملكة المغربية) يشار إليهم بالمغربيين، وهجرتهم بالهجرة المغربية.

جدول (1): أعداد المهاجرين المغاربة حسب بلدان الأصل وبلدان الإقامة

بلدان الإقامة / بلدان الأصل	تونس 2003	المغرب 2004	الجزائر 1995	المجموع
أوروبا	701.660	2.616.871	991.796	4.310.327
بلدان عربية	116.926	282.772	66.398	466.096
أمريكا وكندا	22.147	177.713	13.933	213.793
بلدان أخرى	2.471	11734	911	15.116
المجموع	843.204	3.089.090	1.073.038	5.005.332

المصدر : قاعدة بيانات CARIM 2005 – التفاصيل بالمرفق جداول (أ، ب، ج)

المهاجرين المغاربة (المغرب، والجزائر، وتونس) بما يزيد على 5 ملايين مهاجر يضاف إليهم ما بين 300.000 إلى 500.000 مهاجر مغاربي إلى أوروبا بصفة غير نظامية (جدول 1)

ومقارنة مع الجاليات غير المنتمية للاتحاد

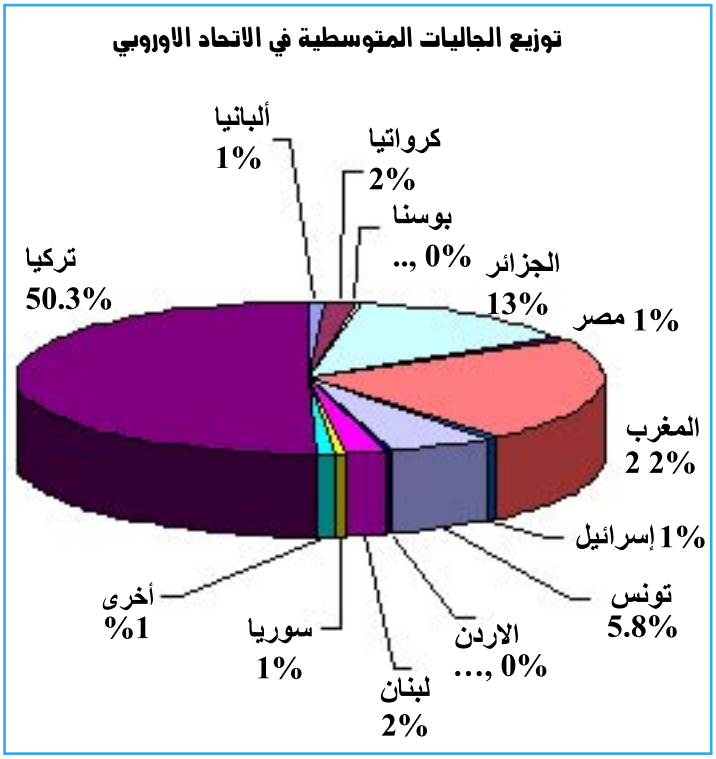

الأوروبى، تمثل جالية المغاربة ثاني أكبر جالية بعد الجالية التركية، حيث تشكل كلتاهما بالتتابع 41 في المائة، و50.3 في المائة من المجموع. وتتوزع جالية المغاربة بين 22 في المائة من المغرب الأقصى، و13 في المائة من الجزائريين، و5.8 في المائة من التونسيين.

ومن توزيع المهاجرين حسب بلدان الهجرة يتبين تركز الهجرة المغاربية في بعض الدول، حيث تشكل أهم جالية في كل من فرنسا و بلجيكا و إيطاليا و أسبانيا، و تاتي في المرتبة الثانية بعد الأتراك في كل من ألمانيا و هولاندا.

وتختلف الهجرة المغاربية في توزيعاتها باختلاف بلدان المغرب العربي، ففي فرنسا، يوجد حوالي 93% من الهجرة الجزائرية و74% من التونسيين وحوالي40% من المغربيين. وتعتبر الجالية المغربية أهم جالية مغاربية في أوروبا، حيث تمثل ما يزيد على نصف الجالية المغاربية في بلدان أوروبا. فهي تأتي في المرتبة الأولى بين الجاليات غير المنتمية للاتحاد الأوروبي في هولاندا وبلجيكا (12.4 في المائة من الأجانب)، وإيطاليا (11.5 في المائة)، وأسبانيا (14 في المائة).

ثانيا: في أهم التحولات في هجرة العمل المغاربية

1- في ديناميات الهجرة وأنماطها:

—قد يصح القول إنه من أبرز مايميز التحولات في هجرة العمل المغاربية خلال العقود الأخيرة هو تحولها نحو ظاهرة مجتمعية بتوسعها مجاليا وفئويا وفي مصادرها ومقاصدها. حيث صارت تشمل أوسع فئات المجتمع من كافة أنحاء البلدان المرسلة، وتتوجه نحو أوسع عدد من البلدان، رغم سياسات غلق الحدود المتنامية عبر الوقت. وقد يصح أيضاً وصف هذا التحول بكونه يعبر عن نجاح سكان دول جنوب البحر المتوسط في "سعيهم نحو الرزق" في إفشال كافة سياسات الحدود المغلقة. واتسم التحول من ناحية السياسات المعنية بالهجرة بانتهاج متزايد لتوجه انتقائي للهجرة

من قبل دول الاستقبال الأوروبية، مقابل عقلنة بطيئة لسياسات الهجرة في دول الإرسال.

غير أن هذه الأبعاد يبدو أنها تعبر - في الغالب - عن الظاهر فقط من التحول في حركة الهجرة، وتبدو بالمقابل عملية الهجرة المغاربية أكثر تركيبا وعمقا. فمن منظور تاريخي تبدو هجرة عمل المغاربة إلى دول أوروبا وفرنسا بالخصوص شديدة العلاقة بسياسات الاستعمار، وبحاجيات أسواق العمل الأوروبية في بداية القرن العشرين، ثم بعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة إعادة البناء. وتبدو في معظمها إجبارية أكثر منها اختيارية. وبينما تعودت اقتصادات بلدان المغرب على منافع الهجرة، من تخفيف للضغط على أسواق العمل، وتمتع بالعملة الصعبة المتأتية من تحويلات المهاجرين، وترسخ حركة الهجرة، وبناء شبكاتها الاجتماعية الميسرة لاستمرار تياراتها وتجددها، اتخذت الدول الأوروبية المستقبلة للعمالة سياسات غلق الأبواب. أمام هذا الوضع كان لابد أن "يتحايل" المرشحون للهجرة - والذين يرون في مشروعهم منفذا للتخلص من البطالة وانخفاض الدخل - على هذه الإجراءات. فأفرز أشكالا جديدة للهجرة أو فاقمها، كالهجرة غير الشرعية، والإقامة غير القانونية في بلدان أوروبا وتنويع دول الهجرة، والتوسع في الانتفاع من حق التحاق أفراد أسر المهاجرين بهم. .....إلخ. وأدت استراتيجية المهاجر المناقضة (أو المتحايلة) لاستراتيجية دول الاستقبال إلى مزيد من التشدد في سياسات دول أوروبا، ومزيد من "تسييس" ظاهرة الهجرة، وتبوئها الخطب والتظاهرات السياسية والانتخابية، تصاحبها اتجاهات مناهضة للمهاجر وعنصرية في عمقها.

—والجدير كذلك بالملاحظة، في هذه الدينامية الحديثة نسبيا، أن هذا التباين في المصالح رغم ظهوره على نحو أكثر تضاربا بين دول الاستقبال ودول الإرسال، إلا أنه يبدو أكثر تركيبا، حيث تفيد الدراسات أن استمرار الهجرة المغاربية نحو أوروبا خلال العقود الأخيرة بما فيها الهجرة غير النظامية لا يعود فقط إلى عوامل طاردة وإلى رغبة المهاجر، بل كذلك إلى حاجة عدد من قطاعات اقتصادات دول أوروبا إلى هذه النوعية من العمالة الرخيصة والطيعة، وبخاصة احتياجات القطاع غير المنظم الذى لعب دورا هاما في تحفيز وتجديد الهجرة نحو الشمال.

ونقدم في الفقرات الموالية بتفصيل أكثر أبرز معالم التحولات في هجرة العمل المغاربية خلال العقود الأخيرة، بالتركيز على خصائصها وديناميكاتها خلال العشرية الأخيرة، وأيضا أبرز التحديات التي تطرحها.

—تعتبر هجرة المغاربة إلى أوروبا قديمة قدم العلاقات بين دول أوروبا المطلة على البحر المتوسط وبلدان المغرب العربي، وأخذت اشكالاً عديدة عبر السنوات الزمنية باختلاف العوامل ذات العلاقة. ظهرت هجرة العمل المغاربية إلى دول أوروبا بأحجام مهمة منذ بداية القرن، وذلك بتجنيد الاستعمار الفرنسى للعمالة من المستعمرات المغاربية لتلبية حاجات اقتصاداته. فقد سجل التعداد الفرنسي لعام 1912 حوالي 5000 مهاجر جزائري يعملون بمختلف القطاعات الاقتصادية الفرنسية، ثم انتقل عددهم إلى 73.000 عام 1936 (Safir,1999). ثم ما لبثت الهجرة أن اتخذت طابعا منتظما، وخاصة بعد استقلال بلدان المغرب. لقد أبرمت المملكة المغربية عدة اتفاقيات مع دول أوروبا لإرسال العمالة: منها الاتفاق مع ألمانيا ومع فرنسا عام 1963، ومع بلجيكا عام 1964، ومع هولندا عام 1969. كما أبرمت تونس اتفاقيات لهجرة الايدى العاملة مع فرنسا سنة 1963، ومع ألمانيا سنة 1965 وبلجيكا سنة 1969، والنمسا سنة 1970. لقد حدث هذا استجابة لحاجيات اقتصادات أوروبا التي شهدت انتعاشا واسعا خلال المرحلة التي أطلق عليها الثلاثينية الظافرة "Trente glorieuses" التى تلت الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لهذا تنامت الهجرة وتوسعت وصارت تشغل أكثر فأكثر

إن استمرار هجرة المغاربة نحو أوروبا فى العقود الاخيرة لا يعود فقط إلى عوامل طاردة بل أيضا إلى حاجة أسواق العمل فى أوروبا إليها، خاصة القطاع غير المنظم

مكانة مهمة ضمن سياسات و اقتصادات بلدان الإرسال، مما أصبح من العسير معه الاستغناء عنها فيما بعد. فقد تضاعفت الهجرة من المغرب وتونس بما يزيد عل ى 8 أضعاف، و4 أضعاف على التوالي خلال أقل من 10 سنوات من1967 إلى 1975(المصدر السابق).

—ثم حدث "الانقلاب" كما يطلق عليه أحد الباحثين (.Tapinos) في بداية السبعينيات باعتماد دول أوروبا لقوانين وإجراءات تضع حدا للهجرة إليها، طاعنة بذلك في الاتفاقيات الثنائية المنظمة للهجرة (Fargues, 2002) وقد ارتبط ذلك بتفاقم الأزمة الاقتصادية في العالم المصنع إثر ارتفاع أسعار النفط مع حرب أكتوبر 1973. ترتب على سياسات غلق أبواب أوروبا أمام العمالة المغاربية المهاجرة تحولات مهمة بدأت تظهر منذ منتصف السبعينيات، ونمت وتفاقمت عبر الزمن. و من أبرز تلك التحولات:

تنوعت بلدان مقصد المغاربة إلى أوروبا، ولم تعد قاصرة على فرنسا ... كما تنامت الهجرة غير النظامية والهجرة الموسمية خلال الفترات الاخيرة

- تنامي الهجرة في إطار قوانين "لم الشمل" أو "التجمع الأسري" والتى تسمح لأفراد أسر المهاجرين بالإقامة ببلدان الاستقبال الأوروبية. واقتصرت الهجرة القانونية خلال الربع قرن الأخير في غالبها على هجرة الزوجات والأبناء في إطار هذه القوانين، وتزايدت بذلك نسبة الأطفال والنساء بين الجاليات المغاربية في أوروبا، مما أحدث بعض التوازن في تركيبة المهاجرين عمرياً ونوعياً .

- تنامي الهجرة غير النظامية/ أو غير القانونية إما بدخول أوروبا دون استخدام الجوازات، أو بعبور الحدود بشكل قانوني والاستمرار في الإقامة بعد انتهاء مدة تأشيرة الدخول. ويقدر عدد المغاربة المهاجرين بهذا الشكل ما بين 250.000 و300.000، وهو ما يعادل نسبة المهاجرين غير الشرعيين في العالم (10 إلى 15 في المائة حسب منظمة العمل الدولية). ويتركز هذا النوع من المهاجرين أساسا في إيطاليا وأسبانيا، حيث تمت عمليات تسوية لأوضاع 134.393 في الأولى بين سنتي 1986 و1998، وفي الثانية 134.179 فردا بين سنتي 1991 و2000 (Khachani, 2004).

- ولم تقتصر الهجرة غير الشرعية على بلدان بلدان المغرب العربي، بل صارت تشمل أكثر فأكثر شباباً قادمين من دول إفريقية، بل و حتى آسيوية مما نمى بشدة دور العبور للدول المغاربية للهجرة غير القانونية إلى أوروبا.

- كما شهدت هجرة الكفاءات من بلدان الجنوب النامى - بما فيها الدول العربية - إلى البلدان الغربية تناميا مهما خلال السنوات الأخيرة، ومع التحولات التى تشهدها اقتصادات الدول الغربية بتوظيف أعلى للمعارف والتكنولوجيا المتقدمة تتوقع التقارير الدولية استمرار تنامى نزيف العقول من البلدان النامية التى تفتقر إلى البيئة العلمية والاجتماعية والسياسية المواتية لاستقرار كفاءاتها لديها.

- تنوعت بلدان المقصد بعد أن كانت مقتصرة على فرنسا في غالبها. لقد تزامن هذا التنوع مع ازدهار اقتصادات عدد من الدول الأوروبية، فجعلها مراكز جذب، بعد أن كان بعضها طاردا للعمالة، كما صارت فرنسا بوابة رئيسية للدخول إلى بقية دول أوروبا في إطار إتفاقية شنغان، حيث تنامت الهجرة إلى البلدان الأخرى والمجاورة منها بالأخص، مثل أسبانيا وإيطاليا، فارتفع عدد المهاجرين من المغرب في أسبانيا من 5817 فردا خلال سنة 1985 إلى 378.979 فردا سنة 2003 مسجلاً تزايداً بأكثر من 65 مرة خلال 18 سنة. كما تزايد عددهم في إيطاليا بأكثر من تسع مرات ونصف بين سنتي 1988(30.000) و2002 (287.000)، كما امتدت هجرة المغاربة إلى دول المشرق وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج، حيث أبرمت المغرب - على سبيل المثال - اتفاقيات مع كل من قطر في 17 مايو عام 1981، ومع العراق في 20 مايو 1981، ومع الإمارات العربية في 22 ديسمبر من نفس السنة، والأردن في 20 أبريل 1983.

- وتوسعت أيضاً خلال السنوات الأخيرة

الهجرة الموسمية للعمل خاصة في قطاعات الزراعة والبناء وبعض من قطاعات الخدمات، وهاجر في هذا الإطار حوالي 126.000 مغربي إلى فرنسا خلال الفترة من 1972-1981، بمتوسط سنوي يعادل مثيله من الهجرة المغاربية العادية في إطار التجمع العائلي.(Khachani, 2004) وبلغ في عام 1994 عدد المغاربيين المهاجرين في إطار الهجرة الموسمية 10.330 فردا، أكثر من نصفهم من الجزائر وتونس.

- وبرزت خلال التسعينيات ظاهرة هجرة اللجوء القادمة أساساً من الجزائر نتاج الأحداث السياسية المؤلمة التى شهدها هذا البلد، حيث تزايد عدد اللاجئين في فرنسا من أصل جزائري من 194 لاجئ عام 1991 إلى 2385 عام 1994 .(Safir, 1999)

- وأصبحت الهجرة النسوية ظاهرة بارزة ابتداء من الثمانينيات، خاصة في المغرب، حيث دأبت أعداد مهمة من النساء على الهجرة بحثا عن ظروف عيش أفضل. ولكن هذا النوع من الهجرة يفتقر إلى المعطيات الإحصائية والأبحاث الميدانية. وعموما يمكن القول بأن الهجرة النسوية في بلدان المغرب العربي مرت بثلاث مراحل: اتسمت المرحلة الأولى التى تخص الستينيات بحضور ضئيل ومحدود للإناث بين المهاجرين، ثم مرحلة السبعينيات حيث ارتفعت بشكل ملحوظ هجرة الاناث في إطار التجمع الأسري، والذى أدى إلى تغيير في البنية الديمغرافية للجالية المغربية في الهجرة، ففي فرنسا مثلا، ارتفعت نسبة النساء بين المهاجرين المغاربة من 26.7 في المائة سنة 1975 إلى 39 في المائة سنة 1982. وبالنسبة للمهاجرين التونسيين، ارتفعت هذه النسبة خلال نفس المدة من 30.9 في المائة إلى 38.2 في المائة لتصل إلى 41.4 في المائة سنة 1990.

أما المرحلة الثالثة وتهم أكثر المرأة المغاربية، حيث ارتفع عدد المهاجرات خارج الارتباط الأسري وبطريقة مستقلة وفردية بوتيرة مرتفعة. ففي إيطاليا، تضاعف عدد المغاربيات ثلاث مرات ونصف بين سنتي 1992 و1999K حيث ارتفع عددهن من 12.453 إلى 44.378، 77.4% من المغرب الأقصى.

ويرجع تنامي الهجرة النسوية من بلدان المغرب العربي أساسا إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، حيث تزايدت نسبة النساء النشيطات اقتصاديا باطراد، ولكن تظل نسب البطالة والفقر أكثر ارتفعاً مقارنة مع الذكور.ففي المغرب -مثلا- تبلغ نسبة البطالة بين الإناث في المجال الحضري 24.2 في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة البطالة عند الذكور والتي تصل إلى 16.6 في المائة.

وأمام الإجراءات القسرية لدول الاتحاد الأوروبي، تضطر النساء كذلك للهجرة بطريقة غير قانونية، وهكذا تكاد لاتخلو قوارب الموت المحتجزة من مرشحات للهجرة السرية.

تضاعف عدد المهاجرين ثلاث مرات ونصف من بلدان المغرب العربى خلال التسعينيات بطريقة مستقلة وفردية

وفيما يخص سوق الشغل، تصل نسبة النساء المغربيات في فرنسا - مثلا - ما يقرب من ثلث النشيطين اقتصاديا من المغاربيين (31.37 في المائة)، وهي أعلى قليلا عند الجزائريات (34.83 في المائة) مقارنة مع المغربيات (29.50 في المائة)، والتو نسيات (26.72 في المائة).(INSEA, Enquête Emploi, Mars 2000)

ويشكل القطاع غير النظامى أهم قطاع لتشغيل المهاجرات المغاربيات (88.8 في المائة في فرنسا) . وتتراوح النسبة بين 81.1 في المائة بالنسبة للتونسيات، و87.87 في المائة بالنسبة للمغربيات، و92.2 في المائة بالنسبة للجزائريات. ويشتغل الكثير من المغاربيات في الخدمات المنزلية. ففي إيطاليا تمنح أكثر تراخيص الشغل لهذا النوع من العمل، وكذا الشأن بالنسبة لأسبانيا، حيث تبلغ نسبة النساء المشتغلات في هذا القطاع 67 في المائة.

ومن عيوب اشتغال النساء في هذا القطاع أنه لا يسهل اندماجهن في مجتمعات دول الاستقبال. وإجمالا، تظل النساء المغربيات عرضة للتمييز

السلبي والعنصرية، حيث تبلغ -على سبيل المثال- معدلات البطالة في فرنسا حسب المسح السابق الذكر مستويات مرتفعة: فقد بلغت بالنسبة للجزائريات 55 في المائة لمن سنهن 20 سنة، و34.5 في المائة بالنسبة لمن سنهن 46 سنة، وبلغت بالنسبة للمغربيات، 46 في المائة لمن سنهن 20 سنة، و 22 في المائة لمن سنهن 46 سنة. وللمقارنة، فإن هذه النسب لدى البرتغاليات لاتتعدى 19.5 في المائة لمن سنهن 20 سنة و8.1 في المائة لمن سنهن 47 سنة. ولكن رغم هذه العراقيل، فان عددا من النساء برزن في المجال الاقتصادي، سواء كأطر عليا أو كمقاولات ناجحات. و لكنا نفتقر إلى معطيات إحصائية في هذا الشأن.

• كما ارتفعت أعداد القاصرين المغاربة أو من أصول مغاربية، فمنهم من هم من مواليد دول الاستقبالأ ومنهم من هاجر في إطار التجمع الأسري. ويعيش هؤلاء في وضعية غير قانونيةأ ويصل عددهم بالنسبة للتونسيين في المهجر إلى 177.033.والجدير بالذكر في هذا الصدد أن دول الاتحاد الأوروبي دأبت على إصدار قوانين تحد من إمكانيات التجمع الأسري كما هو الحال بالنسبة لقانون بوسي-فيني في إيطاليا، والقانون الاسباني 2000/8، وكذا القانون الألماني الذي دخل حيز التطبيق في فاتح يناير 2003 والذي يحدد السن الأقصى للسماح للطفل بالتجمع الأسري في 12 سنة. ولكن الملاحظ هو التزايد الكبير في عدد القاصرين خاصة منهم ذوى الأصل المغربي الذين يعيشون في وضعية غير قانونية. ففي إيطاليا، تشير الإحصاءات إلى وجود 1379 قاصرا مغربيا بدون مرافق (Caritas, 2002)، وفي أسبانيا تشير بعض المصادر الصحفية إلى ارتفاع عدد هؤلاء القاصرين من 382 سنة 1998 إلى 705 سنة 1999 و1134 سنة (Maroc Hebdo,2000). هذا، ولقد دفع استفحال هذه الظاهرة بالحكومتين المغربية والاسبانية

ارتفعت أعداد القاصرين المغاربة أو من اصول مغاربية. فمنهم من هم من مواليد دول الاستقبال. ومنهم من هاجر في إطار التجمع الاسري. وهؤلاء يتواجدون في وضعية غير قانونية

إلى توقيع مذكرة اتفاق أيضا من أجل إعادة هؤلاء القاصرين إلى وطنهم. و ينص هذا الاتفاق على إجراءات مصاحبة اقتصادية واجتماعية وتربوية.

2. في خصائص المهاجرين

شهدت خصائص المهاجرين تحولات أخرى، تفيد إجمالاً بتنامى رغبة المهاجرين في الاستقرار في بلدان الاستقبال الأوروبية، وتغيير الهجرة من مؤقتة إلى دائمة أو نهائية، كما تفيد حدوث قدر من التوازن في الخصائص السكانية للجالية المغاربية، وخاصة الخصائص العلمية والمهنية التى تعبر عن اندماج لبعض من الجالية المغاربية في بلدان الاستقبال.

—فقد رفض المهاجرون الحوافز التى وضعها عدد من دول الاستقبال الأوروبية خلال السبعينيات والثمانينيات لتشجيع المهاجرين المقيمين لديها على العودة إلى بلادهم الأصل (مثل 10.000 فرنك فرنسي للتشجيع على العودة ومشروع رومبلود في هولندا ... الخ)، وكانت الاستجابة لهذه الإغراءات محدودة جداً. بل واتجه المهاجرون للإستقرار حيث بلغ -على سبيل المثال- متوسط فترة إقامة المهاجرين من المغرب الأقصى في بلد الهجرة في أواخر التسعينيات بحوالي 19.3 سنة، وتزيد فترة إقامة 39% منهم في المتوسط على 25 سنة (مسح المغرب، 2000 INSEA). كما بلغ متوسط فترة هجرة التونسيين في فرنسا حوالي 10 سنوات (مسح الهجرة التونسية، 1987). وتبلغ هذه الفترة في المتوسط بالنسبة لهجرة الأزواج التونسيين حوالي 20 سنة (الوحيشي، 2000).

—ومن أبرز إنعكاسات التحولات السابقة تلك النقلة في خصائص الجالية المغاربية، حيث ارتفعت نسبة السكان في أسفل الهرم السكاني، كما ارتفعت نسبة الإناث مما أدى إلى مزيد من التوازن بين الأعمار وحسب الجنس. ففي فرنسا، وبسبب هجرة الإناث،

تراجعت نسبة الذكور بين الجالية الجزائرية من 1.82 عام 1982إلى 1.32 عام 1990، ومن 1.47 إلى 1.31 بين التونسيين، ومن 1.5 إلى 1.25 بين المغربيين خلال نفس الفترة. وتنامت نسبة الأزواج بين الأسر فبلغت عام 1990، 71% من أسر المغربيين والتونسيين، و66% من أسر الجزائريين المقيمين في فرنسا، وبلغت نسبة الأزواج بمعية أطفال خلال نفس العام على التوالي 61% و57% و55%. أما الأسر المكونة من رجل بمفرده، فقد شهدت تراجعاً وبلغت عام 1998، 12% عند التونسيين، و13% عند المغربيين، و17% عند الجزائريين المقيمين بفرنسا.[1] (Hamdouch, 2000) وبلغت نسبة الإناث بين الجاليات المغاربية في كل من فرنسا وألمانيا وهولندا مابين 65 و80 امرأة لكل 100 رجل (Boubakri, 2002)

—وتميز المهاجرون المغاربة في السنوات الأخيرة بما فيهم المهاجرون غير الشرعيين بمستوى تعليمي مرتفع نسبياً، وقد يصح القول إنه بجانب هجرة العمالة العادية تنامت هجرة المثقفين والمتخرجين الجدد، حيث ارتفعت نسبة الحاصلين على الثانوية بين المهاجرين من المغرب -على سبيل المثال- من 20.2% خلال الفترة 1970-1984 إلى 44.1% خلال فترة التسعينيات، وارتفعت نسبة الجامعيين خلال نفس الفترة من 0.9% إلى 15.8% (مسح المغرب، 2000 INSEA).

—كما شهدت الجالية المغاربية في أوروبا تحولاً في الخصائص المهنية نحو المزيد من مشاركة المرأة والمزيد من أصحاب المشروعات الاقتصادية وأرباب العمل والعاملين بالمهن الحرة (أطباء وصيادلة ومحامين ....إلخ). فحسب مسح التشغيل الفرنسي لعام 2000 تتوزع قوة العمل الأجنبية بفرنسا على النحو التالي: 1.125 مليون أجير و 121.000 أصحاب عمل ومشاريع وأعمال حرة، وان نسبة 44% من الفئة الأخيرة تنتمي إلى المغرب العربي (Khachani, 2002) وتضاعفت نسبة النشيطات المغاربيات خلال الفترة 1982-1990، حيث ارتفعت نسبتهن من مجموع المغاربة المقيمين في فرنسا من 9% إلى 18.4% بالنسبة للجزائريات، ومن 8.3 % إلى 16.6% بالنسبة للمغربيات، ومن 8% إلى 14.8% بالنسبة للتونسيات.

—ومن أبرز المؤشرات على ديناميات الاندماج في بلدان الاستقبال الأوروبية، والتي شهدتها الجالية المغاربية، تزايد أعداد الحاصلين على جنسية بلد الإقامة. فقد بلغ عدد المقيمين بفرنسا من أصل مغاربي الحاصلين على الجنسية الفرنسية حسب التعداد العام للسكان عام (1999) 538.564 فردا موزعين كالتإلي: 208 ألف جزائري، و222 ألف مغربي، و106ألف تونسي، و2.362 موريتاني، و174 ليبي (Fargues., 2002).

—ولهذا تعتبر الجالية المغاربية أكثر الجاليات حصولاً على جنسية بلد الاستقبال في العديد من دول أوروبا، ففي بلجيكا حصل 63.000 مغربي على الجنسية البلجيكية بين سنتي 1985 و1997، وفي هولندا حصل 86.688 مغربي على جنسية بلد الإقامة بين سنتي 1994 و2000، وفي فرنسا بلغ عدد المغاربة المتجنسين 128.386 بين سنتي 1989 و1999 (Khachani, 2004).

—هذا، ويعبر تطور الهجرة المغاربية عن الاستمرار والتجدد عبر تنوع الأشكال والمسارات، رغم المواجهة القوية التي تعترضها من قبل سياسات المنع التي انتهجتها ودعمتها دول أوروبا في اتفاقية شنغن وما تلاها، ولا يعبر هذا فقط عن عدم "التقاء" استراتيجية المهاجر مع الحاجة

يعبر تطور الهجرة المغاربية عن الاستمرار والتجدد وعن عدم واقعية سياسات منع الهجرة وتناقضها مع السياسات الداعمة للانفتاح

و يقدم مسح المغرب أكثر تفصيلاً، حيث تعاظمت نسبة صغار السن دون العشرين بين الجالية المغربية المهاجرة، حيث ارتفعت من 17.6 % خلال الفترة 1960-196.9 ثم 19.2% خلال الفترة 1970-1974، وبلغت خلال الفترة 1975-1979، 35.2% .(INSEA,2000). وبلغت نسبة الأطفال من المهاجرين التونسيين المقيمين في أوروبا 26% عام 2000 (Boubakri 2002).

الملحة لعمالة رخيصة وطيعة لقطاعات مهمة من اقتصادات الدول الأوروبية وفي القطاعات غير النظامية منها بالأخص، بل تعبر أيضا عن عدم واقعية سياسات منع الهجرة وتناقضها مع السياسات الداعمة للانفتاح وتدعيم السيولة وحراك العوامل الاقتصادية من الدول المغاربية نحو العالم الصناعي، وأيضا عدم توافقها مع العلاقات التاريخية والاقتصادية والتجارية القوية والمتجددة بين دول جنوب ودول شمال البحر المتوسط.

ثالثا: في أبرز التحديات

أفرزت التحولات المستجدة في تيارات الهجرة تحديات حديثة نسبياً تمثل أولويات ملحة للتشخيص لصياغة وإحكام السياسات التنموية وتطوير العلاقات الدولية والإقليمية. ومن أبرز تلك التحديات: تحدي هجرة الكفاءات، وتحدي الهجرة غير القانونية، علاوة على تحدي العلاقة الضعيفة أو المفقودة بين الهجرة والتنمية، والهجرة والتعاون والحوار والتكامل الإقليمي.

مع ظهور الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات في الدول المصنعة في اواخر القرن الماضي، وبروز "مجتمع المعرفة" كنموذج للعالم الحديث، برزت الحاجة المتزايدة للابتكار والإبداع، وبالتالي الحاجة الملحة و الكثيفة للكفاءات العالية المهارة والتخصص

أ- هجرة الكفاءات: في المحددات والتداعيات

—مع ظهور الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات في الدول المصنعة في اواخر القرن الماضي، وبروز "مجتمع المعرفة" كنموذج للعالم الحديث، برزت الحاجة المتزايدة للابتكار والإبداع، وبالتالي الحاجة الملحة و الكثيفة للكفاءات العالية المهارة والتخصص، و بالأخص، في مجالات التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي .

وأمام نقص الموارد البشرية عامة بما فيها العالية الكفاءة والتخصص في دول الغرب المصنع، تزايد الطلب على كفاءات دول الجنوب النامي، مستخدمين في ذلك طرقا ووسائل متنوعة وفعالة، مثل: الاختراق الإعلامي الواسع، والاغراء المتنوع، وتوظيف شركات ومؤسسات وسيطة لنقل امهر وأبرز كفاءات البلدان النامية، مما خلق ضغطاً عالياً على كفاءات دول الجنوب النامي، ووسع من جمهور المؤهلين للهجرة .

لقد خلقت هذه التحولات الظروف الدولية الميسرة والداعمة لحراك واسع للكفاءات، وبخاصة في اتجاه دول الغرب الأكثر نموا. ومما دعم هذا الاتجاه، ويسر الاستجابة الواسعة له، والتي تتوقع الافتراضات تفاقمها خلال السنوات الموالية، تلك الأوضاع المجتمعية المتردية والضعيفة القدرة التنافسية لدول الجنوب النامي، والأوضاع الطاردة للمثقفين والكفاءات والخبرات من هذه الدول، ومنها أوضاع البحث العلمي والتوظيف التنموي للكفاءات وأوضاعهم المادية والبيئية، الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وتعتبر دول المغرب العربي والمنطقة العربية عموما من أكثر المناطق المعرضة للهجرة الواسعة لكفاءاتها نحو بلدان الغرب المصنع، نتيجة التباين الصارخ في مؤشرات التنمية بينها وبين بلدان الغرب، وباعتبار ضعف البيئة العلمية والبحثية من بنية تحتية وادارة وتشجيع، وباعتبار البطالة العالية بين المتعلمين والمتخرجين الجدد منهم بالأخص. إضافة إلى مجاورتها للبلدان الأوروبية، وعلاقات التبادل الواسعة بين بلدان المغرب العربي وبلدان أوروبا الغربية.

لقد تنامت هجرة الكفاءات نحو البلدان المصنعة بشكل مكثف خلال السنوات الأخيرة، حيث يقدر عدد الكفاءات العالية المهارة المهاجرة في اواخر القرن الماضي نحو بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بحوالي 6 ملايين فرد. ويقدر عدد المتخصصين فقط في مجالات البحث والتطوير (R&D.) الذين هاجروا إلى أمريكا وأوروبا واليابان بحوالي 400.000 فرد، أي ما يعادل حوالي ثلث المختصين في هذا المجال في البلدان النامية (Maghari, 2003)

ومن البيانات الدالة على تنامي حجم هذه الظاهرة أن منظمة العمل الدولية (ILO)

قدرت احتياج الدول الأوروبية من المتخصصين في مجال التكولوجيا الحديثة للمعلومات و الاتصال (NTIC) بحوالي 1.6 مليون فرد فقط للعام 2002، وقدرت المفوضية الأوروبية هذا الاحتياج للعام 2003 بحوالي 1.7 مليون متخصص.

ومن المؤشرات الدالة على هذا -أيضا- ان ثلث الحاصلين على جائزة نوبل من الولايات المتحدة مولودون في احدى الدول النامية، وان ثلثي الأجانب العاملين في أمريكا وفي فرنسا من المهندسين والعلميين أتموا دراساتهم العليا في هذين البلدين، وأن نصف الطلبة الأجانب فقط الذين يتحصلون على دكتوراه أو شهادة أعلى في فرنسا هم الذين يعودون إلى بلدانهم الأصل(UNESCO,1998)

—وانتهجت الدول الغربية -بما فيها دول أوروبا- طوال العقود الأخيرة سياسات انتقائية للهجرة، ميسرة دخول الكفاءات وتوظيفها ضمن اقتصادات هذه الدول، وذلك حتى في السنوات التي اتخذت فيها هذه الدول أكثر القوانين والإجراءات صرامة في مجال منع الهجرة، وحيث اتخذت غالبية الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة إجراءات وقوانين تشجع على استقطاب الكفاءات لتيسير دخولهم وإقامتهم، ومن ذلك:

• اعتماد فرنسا عام 1980 قانونا يشدد على منع الهجرة، ولكنه تضمن في بابه الأول (Article1) فقرة تمنح معاملة خاصة للكفاءات ذات المهارات العالية (Leila,2000). كما اعتمدت فرنسا ما يسمى "بالفيزا العلمية" (le visa scientifique)، والتي تسمح للكفاءات المهاجرة من الدول غير الأوروبية بالعمل في فرنسا. وأقرت الحق في التجمع الأسري "بعد سنة من الإقامة" بجانب حوافز أخرى مغرية (قانون 1998).

• أصدرت ألمانيا بطاقة الإقامة الخضراء (Green Card) للمتخصصين في مجالات تكنولوجيا المعلومات من القادمين من البلدان غير الأوروبية، كما منحت إقامة مؤقتة للمتقدمين للعمل في القطاعات التي تشكو من نقص في العمالة (Financial times, 4Aug. 2001).

• واتخذت هولاندا والسويد إجراءات تمكن الكفاءات العلمية المهاجرة من البلدان غير الأوروبية من إعفاءات من الضرائب و الأداءات، بالإضافة إلى الإقامة.

• وتميزت إنجلترا باعتمادها قوانين تسمح ليس فقط للكفاءات ورجال الأعمال بالإقامة، بل يكفي أن يكون المتقدم للهجرة صاحب فكرة يمكن أن تترجم إلى مشروع، حتى وإن لم يكن لديه رأس مال حتى تمنح له الإقامة. وتستهدف هذه السياسة أساسا أصحاب الافكار في مجال مشروعات تكنولوجيا المعلومات وفي التجارة... كما تسمح قوانين إنجلترا للمتخرجين الأجانب من المعاهد والجامعات البريطانية بتجديد الإقامة بمجرد حصولهم على فرصة عمل.

—تواجه محاولات حصر حجم الكفاءات المهاجرة صعوبات تحول دون تقديرها بشكل دقيق، وينطبق هذا على هجرة الكفاءات المغاربية، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها: صعوبات في تعريف هذه النوعية من الهجرة، حيث يعرفها البعض بالاعتماد على التوزيع المهني، ويعرفها البعض الآخر بالمستوى التعليمي...، ومن الصعوبات أيضا أنها تمكن أكثر من غيرها من المهاجرين من الحصول على جنسية بلد الهجرة، وأنها كما أشرنا تتم في قسم مهم منها عبر الهجرة للدراسة أو التدريب، ولكونها عالية الحراك والتنقل من بلد لآخر.

غير أن هناك العديد من البيانات والأمثلة التي تؤشر على الحجم الهام للكفاءات المغاربية المهاجرة، حيث يقدر "ديوان التونسيين بالخارج" عدد الكفاءات التونسية بالمهجر بحوالي 6575 مهاجرا، منهم 594 من الإناث، وأغلبهم من المتخصصين في مجالات التعليم والبحث العلمي بنسبة 21.5%، ومن المهندسين 21% (الجدول رقم د). ويبلغ عدد الباحثين من أصل مغاربي العاملين في احد

يبلغ عدد الباحثين من أصل مغاربي العاملين في أحد اشهر المراكز البحثية في أوروبا وهو المركز الوطني للبحوث العلمية الفرنسي (SRNC) 1600 باحث. يضاف إليهم عدد مهم من الاساتذة في الجامعات والمعاهد الفرنسية.

أشهر المراكز البحثية في أوروبا وهو المركز الوطني للبحوث العلمية الفرنسي (CNRS) بحوالي 1600 باحث، هذا غير الأساتذة الذين يعملون بالجامعات والمعاهد الفرنسية، وبلغت نسبة اساتذة معهد الرياضيات بجامعة الجزائر الذين هاجروا خلال السنوات الأخيرة بحوالي 70% من مجموع أساتذة هذا المعهد. أصبحت المؤسسات الجامعية و شركات المقاولات (في الجزائر على سبيل المثال) تشكل "مركزا للتكوين وتجويد التأهيل" لفائدة دول الاستقبال (Khelfaoui 2002). وقد كان للوضع الأمني في البلاد أثرا كبيرا في تحفيز هذه المؤهلات على مغادرة البلاد في اتجاه أوروبا والولايات المتحدة وكندا. وتتراوح نسبة المهاجرين سنويا من المغرب من مجموع المتخرجين (وعادة من المتفوقين) من "المدرسة المحمدية للمهندسين" (EMI) و"المعهد الوطني للبريد والاتصالات" (INPT)، وهي معاهد طلائعية، بين 50% و70% . ومن بيان من وزارة الصحة الجزائرية (Leila,2000)يتبين أنه من مجموع 160 طبيب ارسلوا للتكوين في أوروبا خلال سنوات 1987 و1991 عاد منهم فقط 30 طبيباً، أي ما يعادل 18% منهم فقط.

وتتجه العديد من الكفاءات المغاربية إلى كندا. فمن بين مجموع الدول الموفدة لهذا البلد، انتقل المغرب من الرتبة 12 سنة 1994 إلى الرتبة الثامنة سنة 1999. ومن أصل 2228 من الكفاءات التي غادرت المغرب لتقيم في هذا البلد، كان 1563 من الأطر العليا، و393 مهندسا في المعلومات، و375 مهندسا وتقنيا مختصا،14 مجاز في العلوم التطبيقية، و120 أستاذا، و118 مجازا في علوم الإدارة، و42 في الصحة.

—ومن أبرز عوامل هجرة الكفاءات الحاجة المتزايدة لأسواق العمل الغربية لهذه النوعية من الكفاءات، وخاصة مع احتدام التنافس الاقتصادي على الصعيد الدولي، مما خلق ضغطاً واضحاً على كفاءات الدول النامية التي تجد نفسها أمام إغراءات عاتية ومتعددة، و بالأخص من ناحية فرص البحث والتعلم وتعميق الاختصاص و التمكن من البيئة العلمية الملائمة، والإغراء المادي من حيث الدخل وظروف المعيشة، يقابل ذلك ضعف البيئة العلمية في بلد الأصل، وانحسار القدرة على ممارسة وتعميق التخصص، علاوة على الدخل الضعيف، و ظروف العيش الصعبة. كما يساهم في هذه العوامل -وبشكل مهم- التدويل القائم في التعليم و المهن ومتابعة جمهور واسع من أبناء بلدان الجنوب دراستهم في جامعات ومعاهد الدول الغربية طوعا أو اضطرارا، مما ييسر انخراطهم في أسواق العمل في هذه البلدان.

—ومن نتائج الملاحظات الميدانية القليلة المتوافرة ان المنافسة في الرواتب والدخل لا تبدو عوامل رئيسية لنزيف العقول من البلدان النامية بما فيها البلدان العربية، فالبيئة الاجتماعية والإدارية والسياسية الضعيفة الاهتمام بالبحث والعلم والابتكار والمعيقة لحرية الفكر والإبداع تبدو أكثر وقعا على قرار الكفاءات بالهجرة والعزوف عن العودة.

فحسب المسح المغربي عام 1999 الذى أنجزته الجمعية الثقافية للمهندسين من أصل مغربي المتخرجين من المعاهد الغربية في العلوم التطبيقية، يتبين أن 88.7 % منهم عبروا عن عدم نيتهم في العودة إلى المغرب، وذلك للأسباب التالية (حسب ترتيب الأهمية):

- الطابع التقليدي للعقليات والنقاشات المحلية 64.3% .
- ضعف الشفافية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (32.5%)، وكذلك تهميش الكفاءات، وتفضيل الخبرة الأجنبية والمحسوبية والزتابية الاجتماعية كعوامل رئيسية لتحقيق الصعود الاجتماعي و المهني، وأجاب بهذا حوالي ثلث الاصوات.
- عدم تطابق التخصص مع الفرص المعروضة (13.3%)، وبنفس الحجم تقريبا

المنافسة في الرواتب والدخل لا تبدو عوامل رئيسية لنزيف العقول، بل ان البيئة الاجتماعية والإدارية والسياسية الضعيفة الاهتمام بالبحث والعلم والابتكار والمعيقة لحرية الفكر والإبداع تبدو أكثر وقعا على قرار الكفاءات بالهجرة أو العزوف عن العودة.

عبر المبحوثون عن ضعف فرص العمل وممارسة البحث العلمي كعامل مهم لعدم رغبتهم في العودة .

- ضعف الرواتب المعروضة (11.6%) فقط.
- أما الأسباب الأخرى، مثل: الحرية، والأمن، وظروف العمل،... فقد ذكرت من قبل اعداد محدودة من المبحوثين.
- اعتبارا لهذا، و حسب معطيات اليونسكو لسنة 1997، فإن 13 في المائة من أصل 34.430 طالبا مغربيا في الخارج فضلوا البقاء في الدول التي كانوا يدرسون في جامعاتها.

—تتوافق آراء الملاحظين والمسئولين والمؤسسات الحكومية والدولية ذات العلاقة على أن هجرة الكفاءات تمثل خسارة كبيرة لبلدان الأصل، ويعتبرها بعضهم أهم خسارة للدول النامية، وتقدر تلك الخسارة من خلال تكلفة التعليم والتأهيل وتكلفة الصحة والبنية التحتية طوال حياة الفرد وإلى ان يصبح نشيطا وفعالا.

ويصعب تقدير الخسارات التي تتكبدها الدول المرسلة لهذا النوع من المهجرين، وذلك لافتقارنا إلى دراسات حول الموضوع. ورغم هذا نجد بعض التقييمات التقريبية كتلك التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) والتي تقدر كلفة الاستثمار لتكوين إطار إفريقي بحوالي 184.000 دولار. ويقدر أحد الباحثين (Mghari.,2003) التكلفة الدراسية لتخصص واحد بالمغرب بحوالي 16.000 دولار سنويا، ويقدر التكلفة المترتبة على الدولة لكل طالب من طلاب المعاهد العليا، كالمدرسة المحمدية للمهندسين بحوالي 100.000 دولار كل سنتين.

ومن جهة أخرى، تفيد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأن تكاليف الخبرات والاستشارات الخارجية التي تحتاجها الدول النامية تعادل حوالي 40 % من مجموع المساعدات الخارجية الحكومية للتنمية (Public Aid for Development P.A.D)، وتمثل ثلث المساعدات التي تتلقاها دول إفريقيا والبالغة 4 مليارات دولار سنويا.

—في هذا الإطار، دعت المجموعة الدولية -منذ السبعينيات- إلى ضرورة معالجة هذه الظاهرة كما دعت إلى وضع ضريبة دولية أو إنشاء نظام تعويضي لتبادل الكفاءات (UN.Conf: 1979) ورأت ان ينظر لهجرة الكفاءات إلى الغرب كمساعدة لدول الغرب مثلها مثل المساعدات التي تذهب إلى الدول النامية .

واقترح الامير الحسن بن طلال (الأردن) في نفس السياق منذ عام 1997 إنشاء صندوق تعويض لتمكين الدول المرسلة للكفاءات من تغطية تكاليف التدريب اللازم للكفاءات المحلية، لتعويض الكفاءات المهاجرة، وطالب بتمويله من قبل الدول الصناعية المستقبلة للعمالة (مؤتمر منظمة العمل الدولية الدورة 63). وقبل ذلك اقترح "باغاواتي" الاقتصادي الأمريكي ذو الأصل الهندي ضريبة على الدول المستفيدة تودع في صندوق ينشأ لهذه الغاية في الأمم المتحدة، ويصرف في مساعدات لتنمية هذه البلدان.

وأمام فشل هذه الاقتراحات وتفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات، إتجه عدد من الدول النامية إلى اعتماد سياسات أكثر "براغماتية" وواقعية، وذلك بتكثيف العلاقات مع الجاليات المهاجرة ومؤسسات وشبكات الكفاءات المهاجرة في دول الغرب سعيا لتوظيف خبراتها في التنمية الوطنية.

فقد اعتمدت الجزائر -على سبيل المثال- عدة إجراءات ضمن هذا التوجه، ومنها اعتماد برنامج "TOKTEN" (نقل المعرفة عبر الكفاءات الوطنية المهاجرة) منذ عام 1993، واعتمدت قوانين وتشريعات تمكن الكفاءات المهاجرة من تعيين ممثليها بالبرلمان الجزائري. ويسرت علاقتهم مع المؤسسات الوطنية، ومن ذلك إعفاء

تعادل تكاليف الخبرات والاستشارات الخارجية التي تحتاجها الدول النامية حوالي 40% من مجموع المساعدات الخارجية الحكومية للتنمية

العديد منهم من "الخدمة العسكرية الإجبارية". وحسب الوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية الوطنية في الخارج، فان الكفاءات المغتربة ساهمت في 19 مشروعا تهدف إلى المساهمة في تنمية البلاد، تتوزع بين الصحة والبحث العلمي والطب النووي والإعلام كما اتخذت وزارة التعليم العالي قرارا بتنظيم تأطير الطلبة من طرف أساتذة جامعيين يعملون في الخارج (CARIM, 2005)

واعتمدت تونس والمغرب عدة إجراءات تنحو نفس المنحى. غير أن إجراءات دول أصل الكفاءات لا زالت بطيئة، ولا تقع بعد -في غالب الأحيان- ضمن سياسات متكاملة ومبنية على تشخيص واف للظاهرة، في محدداتها وتطورها، وتبدو بالمقابل النشاطات والإجـراءات الـتي اتخذتها جاليات الكفاءات المغاربية المهاجرة والهادفة تفعيل تعاونها وتبادلها المعلومات والخبرات بين بعضها وبينها وبـين دول المنشا أكثر تقدما، كما هو حال جمعية "العلم و التنمية" بالنسبة للكفاءات المغربية في الخارج ومقرها في فرنسا. وهي جمعية تضم حوالي 200 عضو ينتمون إلى دول مختلفة واختصاصات متباينة (Khachani, 2004).

وشهدت تحركات الكفاءات المغاربية المهاجرة تحولات مهمة، تمثلت في تعميق وتفعيل اندماجها وتفاعلها ضمن ومع مجتمعات الاستقبال، وتدعيم التنسيق داخلها، وتفعيل مساهمتها في الجهود التنموية في بلدان الأصل المغاربية. ولقد تزايدت وتنوعت الجمعيات والمنظمات والشبكات الوطنية والإقليمية المغاربية الجامعة للكفاءات، مثل الجمعيات المغاربية الأصل، أو المنتمية لدولة أو أخرى من دول المغرب والمؤسسة حسب التخصص، كجمعية الاطباء، وجمعية المهندسين، وجمعية المحامين، وجمعية المتخصصين في مجال الحاسب الآلي، وكذلك الشبكات المتخصصة على الإنترنت، وجمعيات أصحاب رءوس الأموال والمشروعات الاقتصادية ومن اهم نشاطات هذه المؤسسات والشبكات:

- تبادل المعلومات و الإرشادات بين الأعضاء
- التـبـادل المـعـرفي، وخـاصـة بالنسبة للشبكات المتخصصة، سـواء بين أعضائها، أو بينها وبين المؤسسات و الأفراد ذوي العلاقة في بلد الأصل.
- تنظيم أو المـسـاهـمـة في تـنـظـاهـرات علمية متخصصة.
- تقديم الدعم الفني للدول المغاربية
- تنظيم ورش عمل وتـظـاهـرات ثقافية لها وللجاليات.

عايشت الكفاءات المغاربية المهاجرة تحولات مهمة، تمثلت في تعميق وتفعيل اندماجها وتفاعلها ضمن ومع مجتمعات الاستقبال، وتدعيم التنسيق داخلها، وتفعيل مساهمتها في الجهود التنموية في بلدان الأصل المغاربية.

جمعية الاطباء من أصل مغاربي بفرنسا

- يبلغ عدد أعضاء الجمعية حوالي 6000 طبيب، منهم 5000 من المقيمين بفرنسا .
- يعرف أمين عام الجمعية أهداف الجمعية كالتالي: "تعمل الجمعية مع دول المغرب العربي ....، نحن نساهم -على سبيل المثال- في تكوين الأطباء المتخصصين في أمراض القلب القادمين من دول المغرب العربي باستقبالهم وتأمين تدريبهم بفرنسا، كما نساهم في ندوات علمية في دول المغرب العربي، لكي نمكن الزملاء من أصحاب الاختصاص و الطلبة في المجال من التكنولوجيات و المعارف الجديدة .....، لدينا علاقات وطيدة مع زملائنا في الضفة الأخرى من المتوسط، .....المغرب العربى بلادي....."

المصدر: Latrach 2003

ب- من نزيف العقول إلى الاستفادة من المهارات والكفاءات

—تعد الموارد البشرية والكفاءات ذات المهارات العالية والمتمكنة من العلوم والتكنولوجيا الحديثة ثروة رئيسية للبلدان النامية ولإحداث النقلة التنموية المنشودة. ويعتقد البعض أن نجاح المعجزة التايوانية يعود -في جانب منه- إلى نجاح الدولة في توظيف فعال للكفاءات في الداخل والكفاءات

المهاجرة وتحفيزها على العودة.

ونظرا لتداعيات العولمة ذات الصلة بجذب الكفاءات من ناحية، ولأن موقع الدول المغاربية والعربية عموما ضمن التنافسية الدولية المتهافتة على استقطاب هذه الثروة موقع ضعيف، ولايسمح ضمن انساقه الحالية بمواجهة هذا التيار بفعالية من ناحية أخرى، فإن اعتماد سياسات متكاملة تجمع بين الواقعية والتخطيط المستقبلى من شأنه أن يفعل توظيف هذه الثروة في الجهود التنموية الوطنية.

—وفي ضوء عدد من التجارب الناجحة لبلدان مماثلة من الجنوب (ومنها تجارب الهند وسنغافورة وتايوان وكوريا والصين حديثا وغيرها)أ وفي ضوء نتائج الدراسات التى أجريت مع الكفاءات المهاجرة -والتى أشرنا إلى بعضها- والتى عبر فيها المشاركون عن دوافع هجرتهم وعن شروط عودتهم وعن رغبتهم واستعدادهم للمساهمة الفعالة في الجهود التنموية في بلدانهم الأصل، بل وشروعهم في الانضواء ضمن شبكات وجمعيات من أهدافهما الرئيسية تقديم الدعم الفنى للمؤسسات والأفراد ذوى العلاقة في بلدانهم الأصل، في ضوء هذا يمكن إيجاز التوجهات ذات الأولوية لسياسات متكاملة بديلة، لتفعيل توظيف الكفاءات المغاربية المهاجرة منها وغير المهاجرة:

- دعم شبكات وجمعيات الكفاءات المهاجرة بما يمكنها من القيام بأدوارها بأكثر فعالية وتحفيز أكبر عدد للانخراط فيها.
- تشجيع وتمكين هذه الشبكات من التنسيق مع الشبكات والمؤسسات المماثلة في دول الاستقبال وفي الدول المغاربية.
- توسيع نشاطات وعلاقات جمعيات وشبكات المهاجرين المغاربيين لكى تشمل المؤسسات المماثلة العربية داخل وخارج البلاد العربية.
- الاعتراف بالكفاءات المهاجرة وبجمعياتها واعتبارها شريكا في التنمية، وإشراكها في مختلف أبعاد السياسات التنموية في البلدان المغاربية، وعلى مختلف مستويات التخطيط والانجاز والمتابعة، وإشراكهم في اتخاذ القرار عبر مساهمتهم في البرلمانات و في الأطر التشريعية في القرارات الأخرى ذات العلاقة.
- الاعتراف بشبكات وجمعيات الكفاءات المهاجرة كوسائط في الحوار والشراكة بين دول الأصل والدول المستقبلة، وتفعيل أدوارها في الحوار والتبادل الثقافي والحضارى العربى-الغربى.
- تمكين جمعيات وشبكات الكفاءات المهاجرة من الدعم المالي الذى تقدمه المنظمات والمؤسسات الدولية الغربية والعربية الممولة ذات العلاقة، بما يمكنها من تفعيل أدوارها في دعم جهود التنمية في البلدان المغاربية والعربية عامة.
- تدعيم البنية التحتية ذات العلاقة بالبحث العلمى، ونقل وتوطين وإنتاج المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، وتطوير البيئة الإدارية والتحفيز المعنوى والمادى للعلماء والباحثين، وتمكينهم من ممارسة اختصاصاتهم في ظروف ملائمة.

فإن اعتماد سياسات متكاملة تجمع بين الواقعية والتخطيط المستقبلى من شأنه ان يفعل توظيف هذه الثروة في الجهود التنموية الوطنية.

ويبقى السؤال المطروح هو: كيف نفعل دور المهاجرين والصفوة منهم بالخصوص في دور الوسيط الاقتصادى والتجارى ولنقل المعارف ورأس المال وخلق ديناميكية جديدة وفعالة في استثمارات القطاع الخاص وخلق مشروعات كثيفة العمل ومشروعات متعددة الجنسية بين بلدانهم وبلد الاستقبال؟. وقد نجد في تجارب بعض أصحاب رءوس الاموال المهاجرين من أصل مغاربى أمثلة جديرة بالانتباه، حيث يفيد عدد من الدراسات بظهور صفوة من رجال الأعمال العرب بالدول الأوروبية الذين أقاموا مشروعات اقتصادية تعمل في كلتا الجهتين: دول الإقامة الأوروبية، وفي دول الأصل المغربية (Boubakri, 1996).

• الحد من البطالة بين المتخرجين الجدد من الكفاءات، باعتبارها أكثر الفئات تعرضا للبطالة التي تدفع بها إلى الهجرة

• دراسة شروط وإجراءات تفعيل تنقل الكفاءات بين الدول المغاربية وبينها وبين الدول العربية.

ج- *الهجرة غير النظامية*

—ظهرت وتدعمت الهجرة غير النظامية (ويطلق عليها كذلك الهجرة غير القانونية/غير الشرعية) أثر ونتاج اتخاذ الدول الأوروبية إجراءات منع الهجرة من الدول غير الأوروبية في منتصف السبعينيات، كما أشرنا، وبسبب تدعيمها عبر الوقت مع محاولة تعميمها وتوحيدها على الصعيد الأوروبى. ومن أبرز ما اتسمت به الهجرة غير القانونية والعمل في القطاع غير المنظم Informal Sector في بلدان الاستقبال الأوروبية من دول المغرب العربي أو من خارج الدول الأوروبية عامة، نذكر: (أ) تفاقمها مع ظهور وتدعيم القوانين المانعة للهجرة، (ب) علاقتها القوية بالحاجة المتزايدة للعديد من القطاعات الاقتصادية في دول أوروبا، وبخاصة حاجة القطاع غير المنظم إلى العمالة الرخيصة والطيعة، إضافة إلى علاقات هذه العمالة بالشبكات الاجتماعية من العمال المهاجرين الذين يلعبون دوراً في نقل المعلومة وتيسير الإقامة والعمل، (ج) وتتسم بظروف تنقل خطيرة أدت بالعديد منهم إلى الموت، (د) كما أن ارتباط الهجرة غير النظامية بالوظائف والرواتب المتدنية والإقامة في ظروف سيئة كرس الصورة السلبية للمهاجر لدى العامة من الشعوب الأوروبية، وغذى السلوكيات والأيديولوجيات العنصرية والمناهضة للمهاجر، (هـ) وتثبت تجربة الهجرة غير النظامية أو غير الشرعية فشل سياسات المنع المعتمدة في دول أوروبا التى غذت هذه النوعية من الهجرة.

—في ضوء هذا، فإن أبرز العوامل والأطراف المحددة والمغذية لهذه الهجرة تظل مرتبطة بما يلي:

أ- التباينات الواضحة وفي بعضها الشديدة في مؤشرات الرفاه والتنمية بين مجتمعات شمال المتوسط ومجتمعات جنوبه، والتى تعكسها مؤشرات الدخل والبطالة والتعليم وغيرها. ويعتبر البعض أن التباين بين ضفتى البحر الأبيض المتوسط هو من أعلى التباينات بين بلدان المنطقة الواحدة في العالم.

ب- الوضعية الاقتصادية غير المستقرة لدول المغرب العربي، و ما ينجم عنها من بطالة وفقر وأجور زهيدة مقارنة مع تلك المتاحة في دول الاستقبال.

د- العلاقات التاريخية والجيرة الجغرافية، مما جعل التبادل في البشر والسلع في الحاضر وعبر التاريخ بين دول جنوب ودول شمال المتوسط عملية واسعة ومسترسلة. فأوروبا لا تبعد عن الشاطىء المغربي إلا 14 كيلومترا

د- "عوامل النداء" وحاجة الأطراف الأوروبية لهذه النوعية من العمالة التي يقابلها فائض في العمالة في دول الإرسال. فالكثيرمن القطاعات في البلدان الأوروبية تعتمد على هذا النوع من العمالة المهاجرة، كالفلاحة والبناء والخدمات، كعمالة رخيصة وطيعة. ولعل نموذج منطقة الايخيدو الفلاحية في أسبانيا خير دليل على دلك.

هـ- عوامل سيكولوجية تتجلى في الرغبة الملحة في الهجرة رغم المخاطر المحدقة التي تحيط بها. ويغذي هذه العوامل الآثار التي تتركها وسائل الإعلام المرئية، وكذا صورة النجاح الاجتماعي التي يتفانى المهاجر في إظهارها عند العودة إلى بلده.

و- الأطراف الوسيطة الاجرامية التى تنهب اموال المهاجر وتدفع به للهاوية، وهي أطراف تنتمي إلى بلدان الضفتين (Eurostat, 2000).

—وتطرح الهجرة غير القانونية عدة إشكالات، حيث يناقض هذا التعريف مبدأ حرية التنقل الذى أقرته مواثيق حقوق الإنسان وأكدته المنظومة الدولية في أكثر من مناسبة داخل الأمم المتحدة وضمن مؤتمرات ومقررات منظمة العمل الدولية، وكذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تطرح الهجرة غير القانونية عدة إشكالات، حيث يناقض هذا التعريف مبدأ حرية التنقل الذى أقرته مواثيق حقوق الإنسان وأكدته المنظومة الدولية

(OECD). وقد يكون المصطلح المناسب هنا هو الهجرة غير النظامية Irregular. ومن تبعات إطلاق تسمية هجرة سرية أو غير قانونية على الهجرة غير النظامية هوما يترتب عليها قانونا من سهولة تجريم هؤلاء المهاجرين، وتعرضهم بالتإلى للمحاكمات والمتابعات القانونية.

—كما يجدر ملاحظة صعوبة حصر هذه الظاهرة بحكم طبيعتها غير المنظمة والعفوية وغير المؤسسية، وتعدد أشكالها، حيث تشمل ليس فقط المهاجرين بدون تأشيرة، بل أيضاً المسافرين بواسطة تأشيرة للسياحة أو للعلاج أو التدريب أو في مهمة أخرى وكذا مرافقيهم من أفراد أسرهم

رأس المال الاجتماعى والهجرة الدولية

- رأس المال الاجتماعى هو القيم والمعايير المشتركة وشبكة العلاقات الاجتماعية، والأقارب، والأصدقاء والجيران، والبلديات، وزملاء العمل، ودفعة التعليم، التى تيسر التنسيق والتعاون لتحقيق المنافع المتبادلة بين أعضاء المجتمع.
- إن وجود شبكة علاقات اجتماعية بين المهاجرين تحفز الراغبين في الهجرة على اتخاذ قرارها فهى تمدهم بالمعلومات حول الهجرة، وتتيح لهم مكان الإقامة الأول بعد الهجرة.
- يميل المهاجرون من بلد ما ومن مكان بعينه إلى التجمع في مدينة بها معارف أو أصدقاء، توخيا للدعم النفسى والمادى. كما فعل المهاجرون العرب إلى أوروبا والمكسيكيون في الولايات المتحدة.

Asson. 2000

الذين يستمرون في الإقامة في البلد الأوروبى بعد انتهاء مدة التأشيرة.

وتعتمد التقديرات أساسا على حجم المهاجرين غير النظاميين المقيمين في دول أوروبا الذين يتقدمون بطلبات لتسوية أوضاعهم القانونية، وهى إجراءات تنتهجها دول الاستقبال من حين لآخر بغرض الاستجابة لحاجة الأسواق الداخلية وللحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية [1]

كما تعتمد التقديرات على أحجام المهاجرين الذين يلقى عليهم القبض قبل أو أثناء محاولة عبورهم الحدود أو بعدها، وأيضا على Hعداد المهاجرين الذين يلاقون حتفهم خلال السفرات الخطيرة نحو بلدان الإستقبال.

وخلافا للرأى السائد حول خصائص هؤلاء المهاجرين المغاربة، يتبين بصفة غير نظامية إلى البلدان الأوروبية، ان أغلبهم قادم من المدن، ويتميزون بمستوى تعليمى مرتفع نسبيا، وأنهم ليسوا من العاطلين أو على الاقل ليست فترة بطالتهم بالطويلة، وليسوا من الأسر الأكثر فقرا في بلدانهم.

ويستنتج من هذا أن هذه الهجرة شملت المتعلمين المتخرجين الجدد (نسبيا) الذين لايجدون ما يرضيهم في أسواق العمل الداخلية وأن غالبيتهم ليسوا من الفقراء وهم ضحايا "عولمة الثقافة وأنماط الحياة الغربية" التى يشاهدونها عبر وسائل الإعلام الواسعة الانتشار. والهدف من هجرتهم كما عبروا عنه في المسوحات ذات العلاقة (Reyneri,1999) هو البحث عن فرص عمل أكثر ملائمة وتحقيق احلامهم. كما يتبين سهولة اندماج هؤلاء في مجتمعات الاستقبال وتحول مشاريعهم من هجرة مؤقته إلى هجرة دائمة.

وفي ضوء تصريحات المهاجرين بصفة غير نظامية حول مشروع الهجرة وتكاليفها وتوقعاتهم من

[1] من الأمثلة على إجراءات التسويات التى اتخذت في عدد من الدول الأوروبية / إيطاليا : سنوات 86-87 ، 90، 95-96، 98-99 (تم تسوية أوضاع حوالى 160 ألف مغربى وتونسى)/ أسبانيا : سنوات 85-86 ، 91،92، 96،2000 (تم تسوية أوضاع 134.179مغربي)/ اليونان: سنتي 98-1999 /فرنسا : سنوات 81-82، 98-99 (تمت تسوية أوضاع حوالى 70 ألف مغاربى)

مـردودهـا، يتبين ان أغلبهم سخر وقتا كبيرا في الاعـداد للهجرة وتجميع الامـوال اللازمة والاسـتـعـداد للتضحية، ذلـك لأنهم يتوقعون تعويض كل هذا بحلولهم في بلد الهجرة، مما يدعو إلى افتراض أن تكثيف الموانع أمام الهجرة يؤدى إلى نقيضه، أى إلى زيادة الرغبة في الهجرة.

ويلعب عرض العمل غير المنظم أو غير القانونى دورا مهما في جلب الهجرة غير النظامية، بل يعتقد بعض المتخصصين في أمـور الهجرة Hن هذا العمل هو الـذى خلق الهجرة غير المنظمة وليس العكس (Fargues,2003). ويتم هذا الجذب عبر وسائط تلعب فيها العلاقات الأسرية والاجتماعية الـدور الأسـاسـى. وهـو مـا يفسر ارتفاع الهجرة غير النظامية للدول التى ينتشر فيها القطاع غير المنظم مثل إيطاليا وأسبانيا واليونان. لقد صرحت غالبية المهاجرين إلى أسبانيا وإيطاليا من المغاربة أنهم فضلوا هذين البلدين، لسهولة حصولهم على عمل، ولتواجد أقارب لهم فيها كما أن غالبية المهاجرين يعلمون بتوافر إمكانية العمل بشكل غير قانونى في هذه الدول قبل قدومهم.

يلعب العرض المهم للعمل غير المنظم أو غير القانونى دورا مهما في جلب الهجرة غير المنظمة. بل يعتقد المتخصصون أن هذا العمل هو الذى خلق الهجرة غير المنظمة وليس العكس

ويقدر أحد التقارير المتخصصة، ان نسبة مساهمة الاقتصاد غير المنظم غير المهيكلUnderground Economy في مجموع الدخل القومى عام 1998 تـراوح بـين 20-26% في إيطاليا، و29-35% في اليونان، و10-23% في أسبانيا (Reyneri, 1999). والجدير بالملاحظة أن الغالبية العظمى من المهاجرين يعملون بنفس القطاعات، سواء كان عملهم أو إقامتهم قانونية أو غير قانونية، حيث يتواجدون أساسا في قطاعات البناء والزراعة والورش الصغيرة وبعض فروع قطاع الخدمات. ذلك ما يفسر سهولة حصول المهاجرين غير النظاميين على مواطن عمل في بلدان الهجرة.

وتـتـوقـع الـدراسـات تـزايـد حـاجـة الأسـواق الأوروبية للعمالة المهاجرة الرخيصة في المستقبل. فهذه الاقـتـصـادات (وبـالأخـص إيطاليا وأسبانيا واليـونـان) لازالـت تعتمد -بشكل ملموس- على الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم، خاصة الأسرية أو الفردية منها، مما ينمى الحاجة إلى العمالة القليلة التعليم والرخيصة والطيعة، حيث تـتراوح نسبة العمالة نصف الماهرة اوغير الماهرة في إيطاليا ما بين 25 و27% من مجموع العمالة في هذا البلد، وتصل في أسبانيا إلى ما بين 33 و34%، في حين تصل هذه النسبة في دول أوروبـا الشمالية الأخـرى إلى 20% فقط.

وبالحصيلة تخلق دينامية جلب وتشغيل العمالة المهاجرة إلى دول أوروبـا المتوسطية في ظل ظروف المنع وغلق الحـدود أمـام العمالة العادية المهاجرة، مقابل قطاعات ليس لها اختيار في المنافسة إلا تشغيل عمالة رخيصة، تخلق هذه الدينامية ما يشبه الحلقة المفرغة، حيث تدفع سياسة المنع إلى التجاء المهاجر للهجرة غير النظامية والعمل غير القانونى وإلى تركز عمل المهاجر في القطاعات غير النظامية والمصنفة في أدنى السلم الوظيفي، وبشروط عمل متدنية، وهو ما يكرس الصورة السلبية عنه، وينمي العداء والكراهية للمهاجر، ويغذى بدوره الرأي العام المساند للسياسات المانعة للهجرة....

وتمر الأفـواج الأساسية للهجرة المغاربية غير القانونية عبر مسارين أساسيين: إما عبر مضيق جبل طـارق بالنسبة للهجرة الخارجة من المغرب أو عبر جزر صقلية ولامبيدوزا ولينوزا الايطالية للهجرة من تونس أو ليبيا، وهـذه الهجرة تكلف المهاجر أمـوالاً باهظة يدفعها لوسطاء مجرمين يتدبرون المراكب والميسرين. وكثيرا ما تنتهي هذه الرحلات إما بين أيدي حراس السواحل الأسبان أو الايطاليين، أو بطريقة تراجيدية في أعماق البحر. حيث تـراوح عدد الذين حاولوا الهجرة بشكل غير نظامي من المملكة المغربية، وهم أساسا من إفريقيا جنوب الصحراء، بين 24.000 و 36.000 سنويا خلال الفترة 2000و2004 حسب وزارة الداخلية المغربية (جدول 3). وحسب جمعية العمال المغاربة في أسبانيا، نقلا عن وزارة الداخلية الاسبانية، فإن عدد الضحايا بلغ بين سنة 1997 وأواسط سنة 2001،

جدول (3): المرشحون للهجرة الذين ألقي عليهم القبض في المغرب

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
مغاربة	9.850	13.002	16.100	12.400	9353
أجانب[1]	14.395	15.000	15.300	23.851	17252
المجموع	24.245	28.002	31.400	36.251	26605

[1] والمصنفون أجانب هم أساسا من أصل إفريقي جنوب الصحراء، وبخاصة من مالي ونيجيريا والسنغال وغينيا وغانا والكوت ديفوار وغامبيا والكونغو الديمقراطية والسيراليون.

المصدر: وزارة الداخلية - المغرب.

5632 فردا منهم 3932 رمى البحر بجثتهم و1700 يعتبرون في عداد المفقودين. وفي اتجاه الشواطئ الايطالية، تعتبر كارثة شط مريم في عرض السواحل التونسية في أوائل شهر أكتوبر 2004 من إحدى أفظع الحوادث، حيث ذهب ضحيتها 52 من الشباب المغربي المرشحين للهجرة السرية. و يقدر عدد الذين لاقوا حتفهم في المضيق من المهاجرين الأفارقة بين سنة 1989 و2002 بحوالي 8000 إلى10000 ضحية.

د - هجرة الافارقة جنوب الصحراء: المغرب العربي كمجال للعبور

—من أكثر الظواهر الحديثة الملفتة للانتباه في الهجرة هو الدور الذي أصبحت تلعبه دول المغرب العربي، وخاصة ليبيا و المغرب وأخيرا موريتانيا، كمجالات لعبور الهجرة غير النظامية القادمة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تراوح عدد القادمين من هذه البقاع إلى بلدان المغرب العربى خلال السنوات الأخيرة بين 65.000 و80.000 مهاجر سنويا، ويقدر ان حوالى 80% منهم يمرون عبر ليبيا كمرحلة أولى، يتنتقلون بعدها اما مباشرة إلى سواحل إيطاليا أو إلى المغرب عبر تونس والجزائر لكى يدخلوا فيما بعد إلى أسبانيا. وهى ظاهرة متنامية تتناقل مآسيها باستمرار وسائل الإعلام

—ويعتبر التباين في عوامل التنمية والرفاه أحد اهم عوامل هجرة الافارقة، حيث يبلغ -على سبيل المثال- الدخل الفردى في الدول الأوروبية المستقبلة لهذه الهجرة عدة اضعاف مثيله في دول الإرسال الإفريقية في الجدول التإلى. ويشكل هذا التباين بين المنطقتين أعمق هوة إقليمية في العالم، ويرجع سبب ذلك إلى هشاشة الاقتصادات الإفريقية وعجزها عن مواجهة إكراهات العولمة, فهي اقتصادات مثقلة بالديون، تعتمد غالبا على إنتاج مواد أولية لا تعرف أثمانها استقرارا في السوق الدولي، وتفتقر هذه الدول إلى الحوكمة الرشيدة Good Governance لتدبير شئونها. فإفريقيا تمثل 10 في المائة من سكان العالم، ولكنها تأوى نصف النزاعات والحروب الأهلية. وينتج عن هذا الوضع معدلات ضعيفة للاستثمار، سواء تعلق الأمر بالاستثمار المحلي أو الأجنبي، لا تسمح بخلق فرص كافية لتشغيل الشباب. ولهذا فمعدل البطالة في إفريقيا جنوب الصحراء يتعدى حسب المكتب الدولي للشغل14 في المائة, وهذا من عوامل تفشي الفقر في هذه البلاد، حيث تفيد إحصاءات البنك الدولي BM, Perspectives économiques) mondiales 2004) أن عدد الفقراء ازداد بنحو 82 مليون بين سنتي 1990 و2000. و يعيش الآن 45.7 في المائة من سكان إفريقيا جنوب الصحراء تحت عتبة الفقر (أقل من دولار واحد في اليوم) وتصنف 32 دولة من أصل 48 ضمن الدول الأقل نموا إلى هذه المنطقة (جدول 4).

واذا كانت المنطقة تعرف أعمق هوة اقتصادية بين ضفتي المتوسط ، ففي ذات الوقت تتبنى دول الاستقبال الأوروبية القوانين الأكثر صرامة في محاربة الهجرة غير الشرعية.

من أكثر الظواهر الحديثة الملفتة للانتباه في الهجرة هو الدور الذي أصبحت تلعبه دول المغرب العربي، و خاصة ليبيا والمغرب كمجالات لعبور الهجرة غير النظامية القادمة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء

الجدول (4) : الهوة في الدخل الفردي بين أهم دول الاستقبال وبعض الدول الإفريقية بآلاف الدولار (2002)

المملكة المتحدة	هولندا	ألمانيا	بلجيكا	فرنسا	إيطاليا	أسبانيا	المعدل الدولي	إفريقيا جنوب الصحراء	سيراليون	الكونغو الديموقراطية	السنيغال
25.25	23.96	22.67	23.25	23.51	18.96	14.43	5.08	0.45	0.14	0.09	0.47

مرجع: تقرير البنك الدولي 2004

هـ- اشكالية اندماج المهاجرين في بلدان الاستقبال

تعد مسألة اندماج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال احدى أبرز المشكلات الاجتماعية للهجرة في بلدان أوروبا. ويرتبط ذلك بعدة عوامل اقتصادية وإقليمية وتاريخية، كما تعود إلى النزاعات التى تنجم عن التقاء ثقافتين لكل منهما خصوصياتها التى تميزها عن الأخرى. وتظل مسألة الاندماج مركبة، وتتجدد الإشكالات التى تطرحها بسبب التمييز الاقتصادى والاجتماعى الذى تتعرض له جاليات المهاجرين، وانعكاساته على خصائص وأوضاع المهاجرين مقارنة مع الفئات المماثلة في بلدان الاستقبال.

—ففي المجال الاقتصادي، نلاحظ إجمالا تركز اليد العاملة المغاربية في القطاعات التي لا تتطلب تأهيلا عاليا، وهي أنشطة منبوذة من طرف قوة العمل المحلية، وهي عادة توصف بكونها انشطة Dirty Dangerous, Degrading . ويتعلق الأمر هنا بأعمال البناء والأشغال العمومية والمعادن والفلاحة وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات، كالتنظيف والخدمات المنزلية (Izquierdo, 2003). ففي أسبانيا -مثلا- يستوعب هذا القطاع الأخير 23% من عمل المهاجرين مقابل 3% فقط من الايدى العاملة المحلية.

تظل مسألة الاندماج مركبة، وتتجدد الإشكالات التى تطرحها بسبب التمييز الاقتصادى والاجتماعى الذى تتعرض له جاليات المهاجرين.

—وفي أسبانيا دائما، يتوزع المغاربة في القطاعات المختلفة على النحو التالي:يعمل ما يقرب من 37% في الفلاحة، و35% في الخدمات، و15.5% في البناء، و8% فقط في الصناعة. وتتميز هذه الأشغال بطابعها المؤقت بنسبة 57% في قطاع البناء، و49% في خدمات النظافة، و47% في الخدمات المنزلية، و 46% في الفنادق (Annuario de Migraciones 2000 &2002).

—ورغم حصول المهاجر على عدة حقوق تنص عليها الاتفاقيات الثنائية أو المواثيق الأوروبية أو الدولية، فان الملاحظ هو تفشي عقلية وسلوكيات الإقصاء والعنصرية و"سم التمييز"، كما جاء على لسان الرئيس الفرنسي جاك شيراك نفسه اثر الأحداث التي عرفتها ضواحي بعض المدن الفرنسية خلال عام 2005. وهكذا عندما يتجاوز المهاجر الحدود الخارجية، فانه يواجه "الحدود الداخلية"، وهي ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية. وهي حواجز تكون أحيانا أصعب من الحواجز الخارجية.

ففي سوق الشغل، أدت التحولات التي عرفتها اقتصادات دول الاستقبال في أوروبا إلى تأزم الوضع بالنسبة لليد العاملة المهاجرة المغاربية، حيث سجلت مع الأتراك أعلى نسب البطالة في كل الدول دون استثناء. ففي فرنسا مثلا، و حسب تعداد سنة 1999، بلغ عدد

المغاربة العاطلين 90.756 فرد بزيادة 34.500 فرد مقارنة مع سنة 1990، أي بمعدل زيادة سنوي يبلغ 5.3%. وبلغت بذلك نسبة البطالة بين المغاربة 30.8 % عام 1999، وهي نسبة تفوق نسبة البطالة بالنسبة لمجموع المهاجرين و التي تبلغ 22 %. و ترتفع هذه النسب عند الشباب والنساء. فمعدل البطالة يصل إلى 44% بين الشباب في فئة العمر 20-24 سنة، وإلى 37% لمن سنهم بين 25-29 سنة. و يرتفع هذا المعدل عند النساء إلى 38% مقابل 27%عند مجموع النساء المهاجرات. ولعل هذا ما يشرح تزايد عدد المهاجرين الذين يمارسون أعمالاً مستقلة في مختلف الدول المستقبلة.

هذا التمييز -الذي يختلف نسبيا من بلد إلى آخر- يغذى ويجدد بعدة عوامل منها قيم "التفضيل الوطني" « préférence nationale » والسلوكيات العنصرية وإجراءات الإقصاء التي تطال نسبة كبيرة من المغاربة في المهجر، و هذا ما يفرغ الاتفاقيات المبرمة مع هذه الدول من محتواها، وخاصة اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي ينص أحد بنودها (64) على المساواة في سوق الشغل بين المهاجرين والسكان المحليين.

وتبرز نتائج الدراسات والأبحاث التى أجرتها منظمة العمل الدولية في عدد من دول الاتحاد الأوروبي (بلجيكا، فرنسا، أسبانيا،...) أساليب الإقصاء التى تمارس في أسواق العمل إزاء المهاجرين، وتفيد بأنه يتم عادة على ثلاثة مستويات: الاسم، والمقابلة مع المرشح للعمل، فالقرار النهائي، أى أنه خلال كل مرحلة من هذه المراحل يتم عادة إقصاء المرشحين الأجانب والعرب منهم عادة. ففي بلجيكا مثلا، أكد البحث أنه بنفس المؤهلات يقصى الشباب المهاجر بنسبة 40% في منطقة الفلاندر و34% في بروكسيل و27% في منطقة والونيا.

—مما لاشك فيه أنه لا يوجد عامل يحول دون اندماج المهاجر أخطر من العنصرية. والملاحظ أن هذه الظاهرة المرضية تتزايد كما تؤكد الأبحاث التي تقوم بها بعض المؤسسات المختصة وعلى رأسها " المرصد الأوروبي للظواهر العنصرية ونبذ الآخر " الذي أبرز بحثه لسنة 1997، بمناسبة " السنة الأوروبية ضد العنصرية". إن هذه الظاهرة تستفحل مقارنة مع السنوات السابقة، حيث عبر 33% من المستجوبين أنهم عنصريون، و41% أعلنوا أنهم يعتبرون أن عدد الأقليات العرقية من جنسية أو دين أو ثقافة أخرى كثير جدا. وتظل النظرة الدونية هي السائدة لدى الرأي العام الأوروبي، يغذيها الخطاب السياسي أحيانا لأغراض انتخابية، ويعمل على نشرها الخطاب الإعلامي، وكلا الخطابين يركز على ما هو سلبي في الهجرة دون الاعتراف بالأبعاد الإيجابية لها وانعكاساتها المهمة على اقتصادات هذه الدول و مساهمتها في زيادة الإنتاج وتوفير عوامل الرفاه في مجتمعات الاستقبال.

—وتؤدى في العديد من الأحيان سياسات وسلوكيات التمييز والإقصاء -وبخاصة في أسواق العمل وفي السكن- إلى حالة من الانطواء والعزلة لدى العديد من المهاجرين والشباب بالأخص، وقد تؤدى إلى اتجاهات متطرفة وعنيفة في بعض الأحيان. غير أنه ورغم هذه المعوقات فقد نجحت الجاليات المغاربية والعديد من نخبها في اقتحام المجتمع المدنى الأوروبى ومؤسساته.

هذا التمييز، الذي يختلف نسبيا من بلد إلى آخر، يغذى ويجدد بعدة عوامل منها قيم "التفضيل الوطني" والسلوكيات العنصرية وإجراءات الإقصاء التي تطال نسبة كبيرة من المغاربة في المهجر.

فانتخابات يونيو 2004 أكدت حدوث تقدم في ولوج هذه النخبة المؤسسات التمثيلية. ففي برلمان بروكسيل ، ومن أصل 72 نائبا فرانكفونيا، كان منهم 18 هم من أصل غير أوروبي، منهم 12 من أصل مغربي. ومن أصل 17 نائبا ناطقين بالفلامنية، في نفس البرلمان، هناك نائب برلماني من أصل مغربي. وفي البرلمان الفلاماني نائبان من أصل مغربي، وفي البرلمان الفيديرالي نائب واحد وفي مجلس الشيوخ نائبتان. وتوج كل هذا بحصول السيدة فاضلة العنان وهى من أصل مغربى على حقيبة وزارية في المجموعة الفرانكفونية ببلجيكا (وزارة الثقافة والمجال السمعي البصري). وقد أخذ هذا المد السياسي يطال دولا أخرى كفرنسا، حيث يتواجد الكثير من المستشارين المحليين والأعضاء في دواوين وزارية،

شكل (2): تغير تحويلات التونسيين (مليون يورو) والمغربيين (بالمليون دولار) خلال الفترة 1975-2001

تطور التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين المقيمين بالخارج
بالمليون يورو

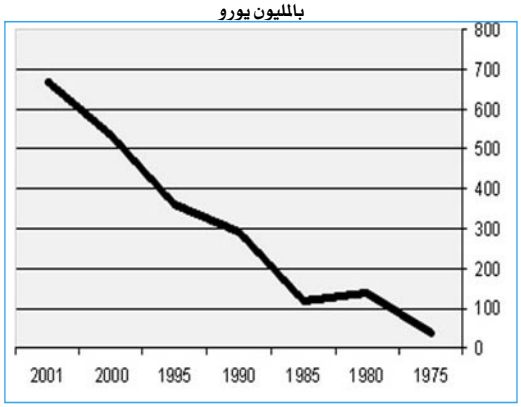

تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغربيين المقيمين بالخارج
بالمليون دولار

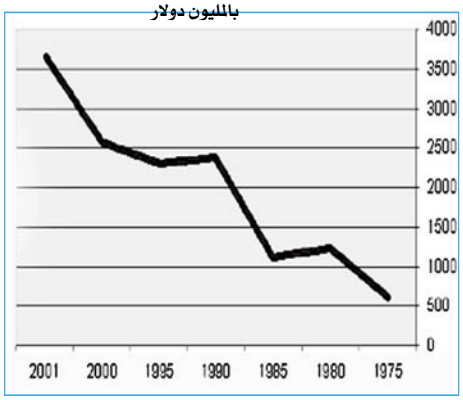

إضافة إلى وزيرين من أصل جزائري هما حملاوي مكيشيرا "الوزير المنتدب لقدماء المحاربين"، وعزوز بكاك "الوزير المنتدب لانعاش مساواة الحظوظ".

رابعا : التوظيفات التنموية لتحويلات المهاجرين

اتسمت تحويلات المهاجرين المغاربة إلى بلدانهم بالاستمرارية والثبات النسبي طوال الأربعين سنة الأخيرة، وترتب على هذا أن أصبح هذا المورد من العملة الأجنبية أحد المدخلات الأساسية للتنمية في البلدان المغاربية، وشهدت سياسات الدول المرسلة اهتماما متزايدا بهذا المورد، مما ساهم في تكريس ثباته وتعزيزه. نقدم فيما يلى ،هم خصائص هذه التحويلات، ووقعها على الأسرة والمجتمع المحلى وعلى الاقتصاد الكلى في ضوء البيانات المتوافرة:

اتسمت تحويلات المهاجرين المغاربة إلى بلدانهم بالاستمرارية والثبات النسبي طوال الاربعين سنة الاخيرة وشهدت سياسات الدول المرسلة اهتماما متزايدا بهذا المورد المهم مما ساهم في تكريس ثباته وتعزيزه.

—يصعب التقدير الدقيق لتحويلات المهاجرين، لكونها تتخذ أشكالا عديدة: منها الرسمية (التى تمر عادة عبر المؤسسات المالية) وغير الرسمية التى تحول بعدة طرق، سواء بواسطة المهاجر نفسه عند عودته السنوية أو عبر وسائط أخرى، كما تشتمل على تحويلات عينية (سيارات ومعدات منزلية....)، والتى تستهلك داخل الأسرة، أو يعاد بيعها في السوق غير النظامية، أو ما يسمى "بتجارة الحقائب".

ومع هذا، تعد التحويلات المالية ذات أهمية بالغة، حيث يتبين أن ما يزيد على 9 من كل 10 مهاجرين يحولون جزءا من دخولهم نحو بلد المنشأ، وحوالى 60% يحولون ما يزيد على ربع دخولهم (المسح المغربى INSEA, 2000)، ويقدر حجم تحويلات الجالية المغاربية المقيمة في الخارج بحوالى 5 مليارات دولار عام2000 كتحويلات مالية عبر المؤسسات المعتمدة، وتفوق الـ 5 مليارات إذا احتسبنا التحويلات العينية والمالية الأخرى. حيث تقدرالتحويلات العينية بحوالى 2.5 مليار دولار في حالة الجزائر (Khachani,2003)، وما يعادل 30% من تحويلات المهاجرين المالية عام 2005 في حالة تونس (علي الجواني، 2006).

ورغم تراجع حجم الهجرة المغاربية خلال العقدين الأخيرين، يلاحظ التزايد المستمر في حجم تحويلات المهاجرين المغاربة والتونسيين بالأخص، حيث تضاعفت تحويلات المغتربين المغربيين بحوالى 17 مرة خلال 26 سنة الأخيرة (1975-2001)، و23 مرة بالنسبة للتونسيين (جدول 5) .

وتعود هذه الزيادة خلال السنوات الأخيرة في الغالب لتزايد أعداد المؤسسات المالية المغاربية في بلدان المهجر أ وإلى انخفاض قيمة العملات الوطنية. والجدير بالانتباه هو الارتفاع الملفت لحجم التحويلات خلال عام 2001 (حيث ارتفعت بأكثر من 60% في حالة المغرب مقارنة مع السنة السابقة)أ والتى قد تعود لانعكاسات تعميم اليورو في البلدان الأوروبية، وأحداث 11 سبتمبر التى ترتب عليها تردى الأوضاع الأمنية للمهاجرين.

جدول (5): تطور التحويلات المالية للمهاجرين المقيمين بالخارج

السنوات	تحويلات المغربيين بالمليون دولار	تحويلات التونسيين بالمليون يورو	تحويلات الجزائريين بالمليون دولار
1975	607,0	36,2★★	391,2★
1980	1236,0	138,8★★	512,3
1985	1121,0	119.0	529,5
1990	2.383,0	292,2	399,8
1995	2.298,0	360,9	–
2000	2.574,0	535.4	131.4★★
2001	3.670,0	670.3	163.8★★

• ★ عام 1977 ★★ تقدير باليورو

• المصدر: قاعدة بيانات كريم

—وتعتبر هذه التحويلات موردا رئيسيا في اقتصادات دول الإرسال، فهي في حالة تونس المورد الرئيسى الثالث للعملة الأجنبية بعد السياحة وقطاع النسيج، وتمثل ما يعادل 31.8% من عجز الميزان التجارى، و57% من دخل السياحة. وفي المغرب، تمثل تحويلات المهاجرين 21.6% من ميزان المدفوعات، أى ما يعادل 84% من عجز الميزان التجارى، وتمثل المورد الرئيسى للعملة الأجنبية وقبل مورد السياحة بكثير،حيث بلغت 36.9 مليون درهم مقابل 28.8 مليون للسياحة.

—وتتباين الآراء حول مدى إيجابية وقع تحويلات المهاجرين على التنمية في بلدان الأصل بين من يرجح الإيجابيات ومن يركز على السلبيات. وتتمحور الخلافات عادة حول محدودية مساهمة هذه التحويلات في القطاعات المنتجة، ومدى مساهمتها في استقرار المجتمعات المحلية، وفي رفع الاسعار والتضخم، وفي توسيع رقعة الحضر على حساب الأراضى الزراعية، وفي تغيير الأنماط الاستهلاكية.

وتتقاطع هذه الحوارات مع مثيلتها على الصعيد الدولى، غير أن الاتجاه يبدو لصالح ترجيح الأبعاد الإيجابية لتحويلات المهاجرين، خاصة في ضوء تراكم التجربة خلال السنوات الأخيرة، وتغير بعض المفاهيم نفسها في تقدير ما هو المنتج وغير المنتج من القطاعات، ومع توجه هذه التحويلات للاستثمار في مشروعات اقتصادية وفي التنمية المحلية.

ومن أبرز الملاحظات حول سلبيات تحويلات المهاجرين، تلك التى تحذر من أن استمرارية التحويلات بوتائر منتظمة وأحجام مهمة من شأنه أن يمثل موردا مريحا لتمويل العجز في الموازنات العامة، وأن يضعف الرغبة لدى الحكومات في اعتماد سياسات اقتصادية بعيدة المدى لتغيير البنى الاقتصادية وجعلها أكثر قدرة تنافسية على الصعيد الدولى. وفي نفس السياق، يذهب البعض لاعتبارها "مخدر التبعية" Drug dependency ومن شأنها ان ترفع من الحاجة للاستيراد بدلا من أن تحد منه.

ومن الملاحظات الأخرى تلك التي تعتبر تحويلات المهاجرين موردا غير مضمون، ذلك لأن أية إجراءات للحد من الهجرة تتخذها دول الاستقبال يترتب عليها تقلص مفاجئ في حجم المهاجرين وحجم تحويلاتهم، وبالتالى تحدث مشكلات

إن الاتجاه يبدو لصالح ترجيح الأبعاد الإيجابية لتحويلات المهاجرين، خاصة في ضوء تراكم التجربة خلال السنوات الأخيرة وتغير بعض المفاهيم نفسها في تقدير ما هو المنتج وغير المنتج من القطاعات، ومع توجه هذه التحويلات للاستثمار في مشروعات اقتصادية وفي التنمية المحلية.

مردود الاستثمار في قطاع البناء والمساكن الفردية

- يمكن من توفير ظروف أكثر صحية لتجديد قوة العمل .
- يمكن من توفير ظروف أكثر ملاءمة لتعليم الاطفال.
- يساهم بفعالية في تقليص مشكلة السكن .
- يساهم في خلق ديناميكية للاقتصادات المحلية وتشجيع المهن ذات العلاقة بقطاع البناء كالنجارة والحدادة ومعدات البناء.. إلخ.
- يخلق بالتالى مواطن عمل بشكل مباشر وغير مباشر.

Louhichi, 2004

من أبرز الأوجه الإيجابية لتحويلات المهاجرين هو مساهمتها في الحد من الفقر في بلدان الأصل. ويتم ذلك أساسا عبر تمكين قسم مهم من الأسر والسكان من الفئات الوسطى من تجنب السقوط في فئة الفقراء

مفاجئة في ميزان مدفوعات الدول المرسلة. غير أن هذا التخوف يبدو غير واقعي في نظر البعض الآخر من منظور التجربة الفعلية، وبخاصة فيما يتعلق بالدول المرسلة من جنوب البحر الأبيض المتوسط، والتى احتفظ مهاجروها بحجم مرتفع للتحويلات لبلدانهم الأصل طوال العقود الأخيرة، رغم التحولات في أسواق عمل الدول المستقبلة وإجراءات الحد من الهجرة.

—وباعتبار أن الجزء الأكبر من تحويلات المهاجرين تستثمر في قطاع البناء (بناء أو ترميم بيوت خاصة) يرى البعض أن في هذا إهدارا لهذا المورد المالي باعتبار قطاع البناء غير منتج. غير أن الكتابات المبرزة لإيجابيات هذا الاستثمار والتى بدأت في التزايد تعتبر أن توفير المسكن الملائم من شأنه أن يدعم استقرار السكان، وتحسين ظروف الأسرة بما فيها الظروف الصحية وظروف تجديد قوة العمل، كما يسهم هذا القطاع في إنعاش قطاعات ومهن أخرى متعددة ذات العلاقة مثل مؤسسات إنتاج مواد البناء والتجارة والحدادة.....إلخ، وتساهم بالتالي في خلق أعداد مهمة من مواطن العمل والتخفيف من حدة البطالة خاصة على الصعيد المحلى

—ومن أبرز الأوجه الإيجابية لتحويلات المهاجرين هو مساهمتها في الحد من الفقر في بلدان الأصل، ويتم ذلك أساسا عبر تمكين قسم من الأسر والسكان من الفئات الوسطى من تجنب السقوط في فئة الفقراء، ذلك أن غالبية أسر المهاجرين فيما يبدو تنتمى إلى الفئات الوسيطة والوسيطة العليا. ويتبين -على سبيل المثال- من نتائج المسح الوطنى حول المستوى المعيشى بالمغرب (ENNVH 1998-99) ان تحويلات المهاجرين خلال سنة المسح كانت 6.9% من الاستهلاك الخاص و5.7% من الإنتاج الوطنى الخام (PIB) ويستفيد حوالى مليون ستمائة ألف أسرة من هذه التحويلات وتجنب ما لايقل عن 200 ألف أسرة منها (أى حوالى 1.170 مليون فرد) من السقوط تحت عتبة الفقر، ومن ثم تسهم التحويلات في خفض نسبة الفقر بحوالى 4.2 نقطة، أو ما يعادل 22% من مجموع السكان تحت عتبة الفقر. (Soudi, 2003).

تسهم التحويلات في خفض نسبة الفقر بحوالى 4.2 نقطة أو ما يعادل 22% من مجموع السكان تحت عتبة الفقر كما تسهم التحويلات في العديد من الحالات في تطوير وسائل الإنتاج الزراعية واستقرار سكان الريف

الهجرة والتنمية: تجربة رائدة بالمغرب

منظمة الهجرة والتنمية، منظمة غير حكومية فرنسية –مغربية تعمل منذ حوالى 15 سنة في الأوساط المحلية القروية والفقيرة التى ينتمى إليها المهاجرون، وذلك بهدف توفير البنية التحتية من كهرباء وماء صالح للشرب ومؤسسات تعليمية وصحية وطرقات، بالاعتماد على المشاركة الاهلية بما يمكن من استقرار السكان ويحد من هجرتهم. وتتجه مساهمات هذه المنظمة وفروعها خلال الفترات الأخيرة لإنجاز مشروعات مربحة مثل تجربة جنوب المغرب، كما يلاحظ وجود منظمة مماثلة بالجزائر منذ عام 2000.

(Khachani,2003)

جدول (6): المشروعات التى أنجزتها منظمة الهجرة والتنمية بالمغرب

مجالات التدخلات	عدد القرى المنتفعة	عدد المنتفعين	ميزانية مرصودة بالدرهم
ماء صالح للشرب	55	26.188	5.384.194
الكهرباء	103	35.731	19.913.500
تمكين المرأة	16	62	2.162.240
التعليم	52	1.425	6.130.140
الصحة	164	40.623	624.000
حضائر عمل	50	552	3.375.694
طرقات	255	70.000	3.630
نشاطات اقتصادية	-	-	12.474.000
المجموع	695	174.581	53.660.771

المصدر: جمعية الهجرة و التنمية

—كما تساهم التحويلات في العديد من الحالات في تطوير وسائل الإنتاج الزراعية واستقرار سكان الريف، ففي حالة تونس، حيث تعفي القوانين استيراد وسائل العمل الزراعي من الضرائب، ساهمت تحويلات المهاجرين في ميكنة الزراعة في العديد من مناطق الشمال الغربى والوسط الغربى (Zekri, 1996). كما يؤكد هذا الاستنتاج نتائج مسح الهجرة التونسى 1986-1987 (وحدة البحوث والدراسات السكانية 1991)، والتى بينت ان الهجرة الموسمية إلى ليبيا ساهمت في تطوير وتحديث وسائل العمل بالنسبة للزراعات الصغيرة والأسرية وفي استقرار سكان أرياف الجنوب والوسط التونسى الكثيفة الهجرة إلى ليبيا، وقد ينطبق هذا على الهجرات القصيرة المدى بين البلدان العربية. فقد ساهمت تحويلات التونسيين في إنشاء حوالي 9000 مشروع اقتصادي خلال الفترة من 1987و2004 (مرفق جدول رقم هـ)، وباعتبارها مشاريع تقع أساسا على المستوى المحلي، فقد كان لها -رغم صغرها- وقع مهم على سكان الأرياف (محمد خشاني، 2006).

—وساهمت تحويلات المهاجرين -أيضاً- في توفير البنى التحتية من كهرباء وماء صالح للشرب ومد الطرقات في العديد من القرى والمناطق النائية. ومن المبادرات الجديرة بالذكر، والتى نجحت في إقامة تجارب رائدة في تفعيل دور تحويلات المهاجرين في التنمية المحلية ضمن مقاربة تشاركية، تلك التى قامت بها "منظمة الهجرة والتنمية الفرنسية-المغربية" والتى نجحت في توفير البنية التحتية لحوإلى 700 قرية مغربية (جدول 6). كما ساهمت تحويلات المهاجرين في تمويل البنوك المحلية، فقد بلغ -على سبيل المثال- حجم الادخار البنكى للمهاجرين عام 2000 في حالة المغرب -على سبيل المثال- ما يزيد على 78 مليار درهم أو ما يعادل 28% من القيمة الإجمالية لودائع البنوك المغربية (2003 ,Khachani).

—كما تزايدت مساهمة تحويلات المهاجرين في الاستثمار في المشروعات الإنتاجية، حيث ساهم المهاجرون التونسيون المقيمون بالخارج في إنشاء 7022 مشروعا اقتصادبا في تونس خلال العام 1988 –1999 منها 430 مشروعا زراعيا، و1883 في الصناعة، و4079 في الخدمات (Ibid, 2003).

—غير أنه، ورغم الجهود الكثيفة التى بذلتها دول الإرسال المغاربية، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة بهدف تشجيع المهاجرين على الاستثمار في بلدانهم الأصل عبر تقريب الخدمات المصرفية والبنكية للمهاجرين في بلدان الاستقبال وتيسير الخدمات الإدارية والجبائية وتقديم المشورات ونشر المعلومات ذات العلاقة بالاستثمار والادخار وتوظيفات مدخرات المهاجرين، برغم هذا فإنه يلاحظ وجود أوجه قصور عديدة من أبرزها:

رغم الجهود الكثيفة التى بذلتها دول الإرسال المغاربية والهادفة إلى تشجيع المهاجرين على الاستثمار في بلدانهم، فإنه يلاحظ وجود أوجه قصور: ضعف البنية التحتية، والظروف البيئية غير المواتية للاستثمار على المستوى المحلى

• ضعف البنية التحتية والظروف البيئية المواتية للاستثمار على المستوى المحلى وفي القرى التى ينتمى إليها المهاجرون، مما جعل قسما من استثماراتهم يتوجه إلى المناطق الأكثر نموا من نواحى توافر البنية التحتية والخدمات.

• ويلاحظ من نتائج مسح المغرب (INSEA, 2000) أن المزايا التى يحصل عليها المهاجرون الراغبون في الاستثمار تكون أعلى بكثير في بلد الهجرة منها في بلد الأصل، حيث صرح 70.3% من المستثمرين في بلدان الهجرة أنهم حصلوا على مزايا مفيدة مقابل 24.4% فقط من المهاجرين الذين استثمروا مدخراتهم في المغرب، وهو بيان يؤكد خطورة هذه المنافسة، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.

• وتفيد تصريحات المهاجرين من أصحاب المشروعات الاقتصادية أن حوالي نصفهم (48% في حالة المغرب) تعرض لصعوبات في إنجاز مشاريعه مقابل 29.8% فقط صرحوا بعدم تعرضهم لأية صعوبات. ومن أبرز الصعوبات التى اشار إليها المهاجرون: المشكلات ذات العلاقة بالبيروقراطية الإدارية، وبالتكلفة الباهظة مقابل المردود المتوقع، وبارتفاع الضرائب، وبضعف المشورة المقدمة وبعدم الثقة.

من أهم المبادرات للمراجعة الواقعية والإنسانية لظاهرة الهجرة غير النظامية تلك التى تسعى إلى إعادة إبرام اتفاقيات بين الدول الأوروبية والدول الأخرى بما فيها المغاربية لتنظيم الهجرة

خامسا: في السياسات والرؤية البديلة

1- في السياسات الأوروبية

—مرت السياسة الأوروبية المتعلقة بالهجرة غير النظامية عموما بثلاث مراحل، حيث تميزت المرحلة الأولى بالموقف المتسامح للحكومات الأوروبية تجاه هذا النوع من الهجرة، حيث امتنعت هذه الحكومات عن اصدار قوانين رادعة في حق المهاجرين غير القانونيين خلال الستينيات، معتبرة أن حاجيات الاقتصادات إلى اليد العاملة وهي في مرحلة البناء لا تبرر الإجراءات التقنينية، وهي مرحلة عرفت تواجدا كبيرا لهذا النوع من الهجرة.

وبدأت المرحلة الثانية مع منتصف السبعينيات واستمرت إلى أواخر القرن الماضى وتدعمت خلالها سياسات إصدار القوانين واتخاذ الإجراءات والتدابير لمراقبة الحدود ومتابعة المهاجرين غير الشرعيين. ثم كان السعي إلى توحيد هذه السياسة على الصعيد الأوروبى، وكلل ذلك باتفاقية " شنغان" المشهورة و " نظام المراقبة الأوروبى". واستندت هذه السياسة إلى رؤية تهويلية لمخاطر الهجرة غير القانونية وهاجس أمنى عال سرعان ما انتشر في أنحاء أوروبا، وخلق الشعور المعادي للمهاجرين ودعم الأيديولوجية العنصرية. وأدت هذه السياسة إلى التجريم القانونى لهذه الهجرة غير النظامية، مما ترتب عليه مآسى مركبة للمهاجر.

ومن التعبيرات ذات الدلالة في هذا السياق في وثائق المجموعة الأوروبية ما ورد في وثيقة برلين 1991، والتي أقرها رؤساء دول أوروبا المعنيون بالهجرة، والتى تنص على "أن الهجرة غير المراقبة يمكن أن تهدد استقرار جميع الدول، ويمكن ان تسئ إلى تطور العلاقات بين الأمم". وفي مؤتمر بودابست سنة 1993 أكدت الوثيقة النهائية لاجتماع الوزراء أن "الهجرة غير القانونية تمثل تهديدا للأمن العام وللاستقرار، وتشجع الإجرام والعمل غير القانونى والعمل السرى.....".

—وتتمثل المرحلة الثالثة في بوادر سياسة بديلة تتركز في المراجعة والتشكك في جدوى سياسات المنع والتراجع عن سياسات تجريم الهجرة غير النظامية. وظهرت هذه البوادر على مستوى عدد من الدول باعتمادها نظام "الكوتا" أو الحصة مثل إيطاليا.

كما عبرت بجرأة مقررات وتوصيات اجتماعات المجموعة الأوروبية عن رغبة في مراجعة سياستها، مثل التوصية رقم 1499 الصادرة عن البرلمان الأوروبى في اجتماعه عام 2000، والتى تعترف بفظاعة تفاقم مآسى الهجرة غير القانونية، وتؤكد بحق البشر في الهجرة، وتعترف

بتناقض سياسات أوروبا المشجعة للهجرة بين بلدان السوق الأوروبية مع سياسات منع الهجرة من الدول غير الأوروبية، كما تعترف بفشل سياسات المنع في الحد من الهجرة غير النظامية، بل اعتبرتها سياسة تسيء لصورة أوروبا، باعتبارها غير انسانية، واضرت أساسا بالفئات الأكثر معاناة وتعرضا للتمييز في دول المنشأ.

—وحقيقة الامر، إن هذا التحول في السياسة الأوروبية جاء نتيجة لتعاظم وتفاقم تناقض السياسة الأوروبية المانعة للهجرة الوافدة مع واقع هذه الظاهرة ومحدداتها وواقع احتياجات السوق الأوروبية نفسها. فقد تكثفت البيانات والدراسات التي تؤكد من ناحية احتياج السوق الأوروبية للعمالة نصف الماهرة وحتى غير الماهرة، وتوقع تنامي هذه الحاجة في المراحل القادمة كما أشرنا، والتى تبين أن إجراءات المنع قد فشلت من ناحية أخرى في منع الهجرة غير النظامية التى تبدو في تنامى، وأن تجريم هذه الهجرة أضر فقط بالمهاجر وبصورة أوروبا وبالعلاقات المتوسطية، وزاد من إثراء شبكات المهربين، علاوة على تناقض عدد من أبعاد هذه السياسة مع مبادئ حقوق الإنسان، وفشل توحيد سياسات المراقبة على الصعيد الأوروبى.

—وقد يكون من أهم مبادرات المراجعة الواقعية والإنسانية لظاهرة الهجرة غير النظامية تلك التى تسعى إلى إعادة إبرام اتفاقيات بين الدول الأوروبية والدول الأخرى بما فيها المغاربية لتنظيم الهجرة ومنها:

- تدعيم وتنويع فرص الحوار بين دول جنوب وشمال المتوسط، ومنها مؤتمر برشلونة والاجتماعات الوزارية (التى يطلق عليها باجتماعات 5+5) والانفتاح لإشراك وزراء دول الجنوب في اجتماعات الاتحاد والبرلمان الأوروبيين في مناقشة قضايا الهجرة.
- ضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين غير القانونيين بما يحد من المآسى التي يواجهونها، وتكثيف الإعلام والتوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية وبفرص الهجرة النظامية.
- محاربة وسطاء وتجار وشبكات الوساطة للهجرة، ومواجهة التشغيل السرى وغير القانونى في دول أوروبا.

—ولكن الملاحظ أن هذا الاتجاه شوشت عليه أحداث 11 سبتمبر في نيويورك و11 سبتمبر في مدريد، مما جعل الهاجس الأمني يحول دون انفتاح هذه الدول، و الحد من الطابع القسري لقوانينها المجرمة للهجرة غير النظامية.

وهكذا، ورغم الوعي بضرورة إعادة النظر في السياسة الأوروبية وضرورة توحيدها، ظلت هذه السياسة متذبذبة، وتشوبها عدة نواقص وتناقضات. فالاتحاد الأوروبي لم يستطع لحد الآن تبني المقاربة الكلية التي نصت عليها قمة طامبيري سنة 1999، والتي جعلت من أهدافها ليس فقط محاربة الهجرة السرية وشبكات المهربين، ولكن كذلك سن سياسة اندماج فاعلة بالنسبة للمهاجرين المقيمين بطريقة شرعية في بلدانها، والأخذ بعين الاعتبار للواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول المرسلة للأيدي العاملة. كذلك، لم تفلح المجموعة في انتهاج سياسة موحدة في مجال الهجرة، رغم أن معاهدة أمستردام لسنة 1997 نصت على ذلك، وحددت فاتح مايو 2004 كموعد لانطلاق تطبيق هذه السياسة الموحدة. وفي غياب هذه السياسة الموحدة، لجأ الكثير من الدول إلى إصدار قوانين وطنية دون أدنى تنسيق بينها. ففرنسا - مثلا - أصدرت خمسة قوانين للهجرة بين سنتي 1992 و2003: قانون مارشان سنة 1992، قانون باسكوا سنة 1993، قانون دوبري سنة 1997، قانون شوفينومان سنة 1998، وأخيرا قانون سركوزي سنة 2003. وفي المملكة المتحدة تم تغيير قانون الهجرة مرتين

رغم بروز الوعي بضرورة إعادة النظر في السياسة الاوروبية وضرورة توحيدها، ظلت هذه السياسة متذبذبة، وتشوبها عدة نواقص وتناقضات

1 اعتمدنا في هذا القسم أساسا على نتائج مسح بالاستبيان وجه لكافة الدول العربية : خالد الوحيشي، 1998

من بيانات المسح حول سياسات الهجرة في الدول العربية

- الإطار التنظيمي المأمول لهجرة العمل "ينبنى على التنسيق والتعاون بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للهجرة لوضع سياسة موحدة للهجرة مبنية على احترام مصالح الطرفين، وعدم تعارضها مع السياسات الحكومية للجانبين....
- يمكن للهجرة العربية داخل النطاق الإقليمي العربى أن تحل محل الهجرة إلى حارج المنطقة اذا ما أتيحت فرص التنقل، وذلك بخلق فضاءات للاستثمار في مختلف الدول العربية كل في ميزاته الطبيعية، مع ضرورة وضع إطار قانونى من طرف الدول العربية المستقبلة لتنظيم التشغيل وحماية حقوق العامل المهاجر، كاتفاقية اليد العاملة، واتفاقية الضمان الاجتماعى، ومعاملة المواطن العربى المستقدم بنفس الضمانات التى يتوافر عليها ابن البلد المضيف من تغطية اجتماعية وتقاعد (معاش) وإمكانية استقدامه لعائلته للعيش معه."

سمية الحسنى، وزيرة مفوضة، وزارة الشئون الخارجية بالمملكة المغرب

خلال ثلاث سنوات. وفي إيطاليا، تم إصدار ثلاثة قوانين بين سنتي 1993 و2002، وفي أسبانيا روجع قانون 2000/4 في نفس السنة ليعوض بقانون 2000/8 (22 ديسمبر 2000) ،وقد عدل هذا القانون الأخير أيضا .

ومن أولويات السياسات المطلوبة إنشاء قواعد بيانات تستجيب لحاجيات التخطيط لهذا القطاع، وبلورة خطة وطنية شاملة في إطار سياسة مندمجة، والسعي عربيا لخلق سوق عربية مشتركة

2- ملاحظات حول سياسات الهجرة بدول المغرب العربى

—شهدت سياسات الدول المغاربية المعنية بالهجرة تطورات مهمة خلال السنوات الأخيرة نحو مزيد من تدعيم الاهتمام بهذا القطاع، وتفعيل مردوده التنموي، وإيجاد سياسات لحماية المهاجرين وضمان حقوقهم، وتيسير تحويلاتهم وادخاراتهم واستثماراتهم في بلدان المنشأ. ومن أبرز تلك السياسات تلك التى سعت إلى إيجاد آليات لبلورة سياسات وطنية موحدة، وتفعيل التنسيق بين المؤسسات الوطنية ذات العلاقة لتيسير استثمارات المهاجرين، كما تنامت سياسات لتكثيف الاهتمام بهجرة الكفاءات.

ومن الإجراءات التي اتخذتها دول المغرب العربى خلال السنوات الأخيرة في هذا السياق نذكر:

- إنشاء وزارة متخصصة معنية بالمهاجرين في كل من المغرب (الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشئون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية في الخارج)، وفي الجزائر (وزارة الجالية الجزائرية بالخارج)، ودعم المؤسستين الرئيسيتين المعنيتين بالمهاجرين في حالة تونس (ديوان التونسيين بالخارج ومركز الاستقبال و الإعداد الاجتماعي والثقافي للعمال التونسيين المرشحين للعمل بالخارج)، هذا علاوة على إنشاء وتدعيم عدد من المؤسسات المتخصصة في مجال أو آخر من المجالات ذات العلاقة بالهجرة، مثل مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بالمغرب، والمعنية أساسا بالعمال المهاجرين وبإنشاء قاعدة معلومات حول الهجرة، وغيرها من الأنشطة الهادفة إلى الاستجابة لحاجيات المهاجرين وأسرهم، وتفعيل أدوارهم في التنمية، وإنشاء العديد من المؤسسات المعنية بقضايا الهجرة والمهاجرين في دول الاستقبال الأوروبية.
- الشروع في إنشاء أجهزة وطنية لرصد حركة الهجرة وخصائصها ومن ذلك إنشاء مرصد للهجرة ومديرية تابعين لوزارة الداخلية في المغرب، إضافة إلى المرصد التابع لمؤسسة الحسن الثاني والذي أنشئ بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة. وأنشيء نفس المشروع في تونس لجمع المعلومات وإنشاء قواعد بيانات حول مختلف أبعاد الهجرة.
- تبلور سياسات أكثر تناسقاً منها بلورة أهداف سياسات الدول وتأكيدها على أبعاد رئيسية على نحو ما جاء في وثيقة "استراتيجية الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشئون الخارجية و التعاون المكلفة بالجالية المغربية في الخارج"، والتي حددت أهداف العمل على مستوى البلدان المضيفة وعلى المستوى الوطني.

• اتخـاذ إجـــراءات لتيسير تحـويـل مـدخـرات المهاجرين واستثمارها في مشروعات اقتصادية (إعفاءات جبائية وجمركية، وإنشاء بنوك وطنية بدول الاستقبال، وإنشاء نـوادي لرجال الأعمال بالخارج).

• إبـرام اتفاقيات مـع دول الاستقبال، لضمان حقوق المهاجرين

—وتعتبر الـدول المغاربية أن وقـع الهجرة على التنمية يغلب عليه الطابع الإيجابي، وتتمثل تلك الإيجابيات أساسا وحسب ترتيب الأهمية في: الانتفاع من تحويلات واستثمارات المهاجرين لتوفير فرص عمل للحد من البطالة، ولتحسين أوضاع أسر المهاجرين، ولتوفير العملة الأجنبية، وذكـرت تـونـس عـامـل الانـتـفـاع مـن الخـبرات المتراكمة لدى المهاجرين.

وتفيد ملاحظات دول المغرب العربى أن أبرز المشكلات ذات العلاقة بالهجرة هى مشكلة الهجرة غير الشرعية، ومشكلة ضعف توافر البيانات، ومشكلة هجرة الكفاءات. كما أشارت تونس إلى مشكلة النقص في العمالة العادية ونصف الماهرة المترتب على الهجرة مثل ما هو الحال في قطاع البناء، وأشـارت المغرب وتونس إلى مشكلة أوضاع وحقوق المهاجرين في بلدان الاستقبال.

ولمواجهة هذه المشكلات ترى الـدول ضرورة تفعيل السياسات الوطنية المعنية بالحد من البطالة وتوفير فرص العمل، وإيجـاد آليات فعالة لتفعيل الحـوار وتحديث الاتفاقيات مع بلدان الاستقبال، وتوفير الشروط اللازمة لتفعيل الهجرة العربية –العربية.

ومن أولويات السياسات المطلوبة، ترى الدول ضـرورة إنشاء قواعد بيانات تستجيب لحاجيات التخطيط لهذا القطاع، وبلورة خطة وطنية شاملة في إطار سياسة مندمجة، والسعى عربيا لخلق سوق عربية مشتركة، لضمان حرية تنقل البضائع والأفراد، وتسوية الخلافات بين بعض الدول ودعم اجهزة ومؤسسات الجامعة العرب

أمـا فيما يعنى بسياسات التعاون والشراكة المتوسطية، فإن توقيع دول المغرب العربى لاتفاقيات الشراكة مع الاتحـاد الأوروبـي، قد حـددت الإطـار القانوني لسياسات دول المغرب في مجال الهجرة. وإجمالا، ترتكز السياسة الأورومغاربية على المحاور الثلاثة الآتية:

- الـتـنـمـيـة الاقـتـصـاديـة لـلـمـنـاطـق المـرسـلـة للهاجرين.

- الـتـعـاون في مجـال محـاربـة الهـجـرة غير النظامية.

- الـتـفـاوض حـول اتـفـاقـيـات ثـنـائـيـة لإعـادة قبول المهاجرين غير النظاميين.

يضاف إلى هذا حرص الدول المغاربية على حماية حقوق المهاجرين، وتوثيق العلاقة مع الوطن الأم كما أشرنا اعلاه.

ولقد كان من نتاج هذه السياسة الأورومغاربية إصدار قانونين للهجرة في كل من المغرب (قانون 03/02 بتاريخ11نوفمبر2003)، وتونس (قانون رقم 2004-6 بتاريخ 3فبراير2004)، يهدفان أساسا إلى محاربة الهجرة الغير شرعية.

أما فيما يخص المواثيق الدولية، فقد كان المغرب ثاني دولـة صادقت على الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين و أعضاء أسرهم في 21 يونيو سنة 1993، وصادقت الجزائر على هذه الاتفاقية مؤخرا (الجريدة الرسمية 05-01-2005)، وتمثل ليبيا الدولة الوحيدة من دول الاستقبال التي صادقت على هذه الاتفاقية.

الجدول (أ) : السكان المغربيون المقيمون بالخارج حسب بلدان الإقامة في الفترة من 1993-2004

دولة الإقامة	1993	1997	2002	2004
ألمانيا	85156	104051	99000	102000
بلجيكا	145363	199647	214859	293097
الدنمارك	4622	6678	7800	6300
أسبانيا	65847	119422	222948	423933
فرنسا	678917	722000	1024766	1113716
بريطانيا	25000	17715	30000	35000
إيطاليا	91699	146460	287000	298949
النرويج	3400	4517	3970	6300
هولندا	164546	274641	276655	300332
السويد	5500	3748	3781	10000
سويسرا	5517	4339	8691	11500
أخرى	3991	6603	255341	15744
مجموع أوروبا	1279558	1609821	2185821	2616871
ليبيا	102413	112026	120000	120000
الجزائر	54576	47998	63000	79790
تونس	20000	24840	16414	25637
السعودية	9000	20000	11973	27830
مصر	1000	1073	1876	2105
الإمارات	2992	4782	8359	13040
عمان	2213	2910	2910	1700
العراق	694	830	830	300
سوريا	702	1189	1278	2700
الكويت	638	620	1000	1700
الأردن	545	869	877	1958
موريتانيا	422	430	1056	1653
قطر	392	460	500	1208
دول عربية أخرى	472	1165	28889	3151
مجموع الدول العربية	196017	219192	231962	282772
استراليا	414	800	2500	⋆2500
اليابان		183	183	419
بلدان أخرى في آسيا	323	441	839	2248
مجموع آسيا	731	1424	3522	5167
جنوب إفريقيا	600	540	2063	832
كوت ديفوار	1060	1231	1517	1971
الجابون	229	348	417	785
السنغال	544	819	919	⋆919
أخرى	288	290	439	859
مجموع دول إفريقيا	2721	3228	5355	5366

دولة الإقامة	1993	1997	2002	2004
كندا	45000	60000	70000	77713
الولايات المتحدة	25000	24000	85000	100000
مجموع كندا وأمريكا	70000	84000	155000	177713
مجموع أمريكااللاتينية	70270	84412	155432	178914
الإجمالي	1549297	1918077	2582097	3089090

المصدر: وزارة الخارجية والتعاون، المغرب 2002 - نقلا عن تقرير CARIM 2005

جدول (ب): الجزائريون العائدون من إقامتهم في الخارج حسب بلد الإقامة 1995

دول الإقامة	العدد الفعلي
ألمانيا	9018
بلجيكا	18166
أسبانيا	5753
فرنسا	932275
إيطاليا	5753
المملكة المتحدة	15000
السويد	2907
سويسرا	2924
مجموع أوروبا	991796
السعودية	1796
مصر	506
الإمارات	1301
العراق	129
الأردن	40
الكويت	44
لبنان	733
ليبيا	4988
المغرب	25000
موريتانيا	62
سوريا	1731
تونس	30000
اليمن	68
مجموع الدول العربية	66398
كندا	1180
الولايات المتحدة	3853
مجموع أمريكا وكندا	5033
مالي	37
النيجر	82
مجموع الدول الأخرى	119

المصدر: المجلس القومي الاقتصادي والاجتماعي (1997) – نقلا عن تقرير CARIM 2005

جدول (ج): السكان التونسيون المسجلون في القنصليات، حسب بلد الإقامة في الفترة من 2001 – 2003

البلد / السنة	2001	2002	2003
فرنسا	470459	480067	493028
إيطاليا	78581	89896	101042
ألمانيا	44143	45904	53925
بلجيكا	16305	16982	17084
سويسرا	6909	6909	6909
هولندا	6642	7058	7058
النمسا	472	5057	519
إنجلترا – أيرلندا	3168	3293	3512
أسبانيا	129	13	136
السويد	563	6003	6156
النرويج	877	1156	1185
الدنمارك	861	975	975
فنلندا	535	535	535
أيسلند	8	8	8
اليونان	443	438	458
تركيا	272	343	345
البرتغال	61	61	49
مالطا	173	177	177
بولونيا	241	211	210
روسيا - أوكرانيا	666	1037	1406
التشيك	257	325	319
سلوفيكيا	30	30	30
المجر	66	66	66
رومانيا	56	56	
بلغاريا	11	11	
يوجوسلافيا	16	244	600
البوسنة	20	20	20
ألبانيا	11	11	11
مجموع أوروبا	642541	668173	701660
الجزائر	12367	13249	13554
ليبيا	47751	35601	60023
المغرب	4000	4000	4082
موريتانيا	351	351	451
مجموع دول المغرب العربي	64469	71201	78110
الكويت	702	802	758
البحرين	356	420	534
مصر	1395	1500	1600
سوريا	1693	1964	1850
العراق	570	291	252
الأردن	370	370	350
لبنان	781	849	849
فلسطين	452	452	452
اليمن	71	87	87
جيبوتي	1	1	1

السودان	37	30	33
مجموع الدول العربي الأخرى	38256	31886	38816
جنوب إفريقيا	31	61	64
كوت ديفوار	142	187	108
السنغال	122	133	142
الجابون	129	64	67
الكاميرون	35	46	35
مالي	34	42	42
غينيا	65	65	75
غينيا بيساو	5	5	5
أثيوبيا	19	28	28
نيجيريا	11	12	7
الكونغو	16	290	489
تشاد	5		
أخرى	16	22	87
مجموع دول إفريقيا	630	955	1149
الصين	74	89	88
اليابان	279	311	238
أندونيسيا	31	22	130
إيران	27	29	48
باكستان	33	33	57
الهند	7	12	15
ماليزيا	38	38	38
الفلبين	6	6	6
تايلاند	24	24	24
أخرى	9	21	25
مجموه دول آسيا	528	585	669
كندا	10531	11545	12347
الولايات المتحدة	6820	9348	9800
مجموع أمريكا وكندا	17331	20893	22147
البرازيل	40	23	24
الأرجنتين	9	8	9
أستراليا	156	156	620
مجموع دول أمريكا-المحيط	17556	21080	22800
الإجمالي	763980	793880	843204

المصدر: وزارة الخارجية - نقلا عن تقرير CARIM 2005، بالنسبة لبيانات 2001،2002،2003
وزارة الخارجية - استمارة تجميع بيانات الهجرة - إدارة السياسات السكانية والهجرة، جامعة الدول العربية .

جدول (د) النخب التونسية بالخارج حسب بلدان الإقامة والاختصاص حتى 31 ديسمبر 2004

	أوروبا	أمريكا	البلدان العربية	إفريقيا	آسيا	المجموع	%	منهم نساء
التعليم والبحث العلمي	832	324	238	12	7	1413	21.5	190
الهندسة والهندسة المعمارية	684	430	232	24	3	1373	21	70
الطب والصيدلة	487	85	122	11	2	707	11	103
الإعلامية	134	25	17	6		182	3	9
المحاماة	42	8	31			81	1	18
اختصاصات أخرى	852	367	413	54	7	1693	25.5	158
رجال الأعمال	929	62	121	12	2	1126	17	46
المجموع	3960	1301	1174	119	9	6575	100	594
%	62	20	18	2	0.3		100	

المصدر: على الجواني (2006)

جدول (هـ): تطور المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج (مليون دينار)

ميدان العمل	الفلاحة			الصناعة			الخدمات			المجموع		
السنة	العدد	الاستثمار	مواطن الشغل	العدد	الاستثمار	مواطن الشغل	العدد	الاستثمار	مواطن الشغل	العدد	الاستثمار	مواطن الشغل
1987	5	0.173	8	12	1.424	1108	-	-		77	1.597	1116
1988	16	0.868	46	129	6.204	1277	112	2.150		257	9.222	1323
1989	8	0.607	30	144	10.693	1964	88	2.854		240	14.154	1994
1990	16	1.296	58	224	10.693	2958	327	8.220		567	20.209	3016
1991	50	3.107	135	296	17.665	2795	874	13.357		1220	34.129	2930
1992	37	2.006	131	103	6.667	694	422	2.960		562	11.633	825
1993	76	6.491	297	183	9.700	1246	500	10.100	2520	759	26.291	4063
1994	41	2.459	89	143	9.500	1121	707	14.700	3011	891	26.659	4221
1995	33	2.057	48	151	8.600	1137	917	27.100	4524	1101	37.757	5709
1996	33	1.515	38	149	7.300	789	307	10.300	1255	489	19.115	2082
1997	52	2.079	67	140	7.700	763	153	5.800	708	345	15.579	1538
1998	74	4.051	113	99	8.000	721	150	5.200	569	323	17.251	1403
1999	66	1.778	72	122	6.915	856	152	4.233	606	340	12.926	1534
2000	62	4.001	75	98	4.429	589	141	6.215	663	301	14.645	1327
2001	46	3.154	65	91	3.070	676	168	6.137	865	305	12.352	1597
2002	47	2.842	49	78	3.265	476	239	8.413	1210	364	14.550	1735
2003	72	6.615	112	96	5.051	557	214	7.217	847	382	18.883	1516
2004	39	2.074	47	105	6.851	786	178	5.180	619	322	14.105	1452
المجموع	773		1471	2423	133.727	20513	5649	140.136	17397	8845	321.057	39381

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

انتقال العمالة إلى دول مجلس التعاون
ديناميات التحول والتحديات التنموية

مقدمـــــة

—الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أهم الظواهر الاجتماعية والسكانية التى خايرتها تلك البلدان منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين. لقد تجاوزت تأثيراتها السكانية والتنموية بلدان الخليج إلى الإقليم العربى ودول الإرسال غير العربية .

نسبة الهجرة إلى بلدان الخليج العربية من أعلى نسب الهجرة المعاصرة في العالم. فبينما لم تتجاوز هذه النسبة إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة 10% من السكان ، بلغت نسبة الهجرة في بعض دول الخليج أكثر من ستة أضعاف هذا المعدل عام 2000.

تعد نسبة الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أعلى نسب الهجرة المعاصرة في العالم. فبينما لم تتجاوز هذه النسبة إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة 10% من السكان ، بلغت نسبة الهجرة في بعض دول الخليج أكثر من ستة أضعاف هذا المعدل عام 2000.

—مر انتقال قوة العمل بلدان مجلس التعاون الخليجي بمراحل وحقب، كان لكل مرحلة منها ملامحها وخصائصها النوعية، فتميزت مرحلة ما قبل 1973 بهجرة عربية محدودة في ضوء تعاون ودعم من بعض الدول العربية المرسلة للأيدي العاملة، والتي بلغت نسبتها عند مطلع السبعينيات حوالي 85% من العمالة المهاجرة إلى هذه البلدان (محمد ديتو، 2006). وتميزت المرحلة من 1973 وحتى منتصف الثمانينيات بغلبة العمالة العربية، نتاجاً لتحكم الدولة الوطنية الخليجية في استجلاب الأيدى العاملةK وباعتبار الدولة المستخدم الرئيسى لهذه العمالة. وبدأت تيارات الهجرة الآسيوية تتزايد كميا منذ منتصف الثمانينيات وحتى حرب الخليج الثانية نتيجة لبروز دور القطاع الخاص كمستخدم رئيسى للعمالة الوافدة. وبعد حرب الخليج الثانية 1990 تزايدت العمالة الآسيوية وتناقصت العمالة العربية لمبررات اقتصادية وربما سياسية، فقد وصلت حصة العمالة العربية في أواخر عام 1990 إلى أقل من 34% من إجمالي الوافدين في دول مجلس التعاون (جدول رقم (ب))(المصدر السابق).

—تزايد إجمالي عدد السكان بالخليج بما يقرب من ثلاثة أضعاف خلال العقود الثلاثة الأخيرة، من حوالى 10 ملايين إلى حوالى 27 مليونا، بمعدل نمو وصل إلى 4.1، حسب تقديرات الأمم المتحدة في حين تضاعف الوافدون حوالى خمس مرات وبمعدل نمو وصل إلى 8.1% خلال نفس الفترة. (الجدولان رقما 1، 2) حتى أصبح حجم العمالة الوافدة في هذه البلدان كبيرK بحيث أضحى يشكل الغالبية داخل قوة العمل، وفي بعض الأحيان بالنسبة لإجمالي عدد السكان، وتحول المواطنون في ثلاث دول خليجية (الإمارات، وقطر والكويت) إلى أقلية، حيث لا تزيد نسب المواطنين على 18.5%، 30%، 34.8% من مجموع سكان هذه الدول على التوالي عام 2005 (عادل مسعود، 2005) .

تزايد إجمالى عدد السكان بالخليج بما يقرب من ثلاثة أضعاف خلال العقود الثلاثة الاخيرة، فى حين تضاعف الوافدون حوالى خمس مرات، حتى أضحى الخليجيون أقلية فى بلدانهم خلال عقد واحد من الزمن

وتتفاوت نسبة نمو قوة العمل الوافدة إلى بلدان المجلس بين بلد وآخر، حيث ارتفعت في دولة الإمارات من 2.4% عام 1960 إلى 58.9% عام 1975، ثم إلى 70.5% عام 1995 و 71.4% عام 2005، كما ارتفعت في قطر من 32% عام 1960 إلى 69.6% عام 1975، ثم إلى 77.2% عام 1995، وإلى 78.3% في عام 2005 ، أما سلطنة عمان فهي تمثل الحالة الأقل في نسبة نمو قوة العمل الوافدة إليها، من 5.6% عام 1960 إلى 8.2% عام 1975، وحوالي 26.3% عام 1995، وانخفضت إلى 24.4% عام 2005 (ميثاء الشامسي، 2006).

—وتطرح ظاهرة العمالة الوافدة إلى بلدان الخليج عدة تساؤلات وملاحظات سوف نحاول الإجابة عنها، تمثل بلورة لأهداف هذا القسم من التقرير:

حدد الاختيار التنموي المبكر في دول مجلس التعاون الخليجي الطلب على الأيدي العاملة من خارجها

أولا: ما أهم التحولات التى طرأت على أنتقال قوة العمل الوافدة إلى بلدان الخليج في العقود الثلاثة الماضية، خاصة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، سواء من ناحية تيارات الهجرة، أوخصائص المهاجرين؟

ثانيا: ما أهم التحديات التى يطرحها انتقال قوة العمل الوافدة على بلدان الخليج سكانيا وتنمويا؟، وفي هذا السياق يتطلب الأمر الإجابة على تساؤلات فرعية:

أ- لماذا استمر تدفق العمالة الوافدة رغم الجهود الوطنية المبذولة لتنمية رأس المال البشرى الخليجى ؟

ب- لماذا تزايدت أعداد العمالة الآسيوية مقابل الانخفاض الملحوظ العمالة العربية ؟

ت- لماذا أخفقت نسبيا جهود توطين وخلجنة قوة العمل وتوظيف حراك العمل في التكامل الإقليمى الخليجى والتكامل الإقليمى العربى ؟

ثالثا: ما السياسات والجهود والإجراءات المطلوبة لتوظيف انتقال قوة العمل الوافدة، خاصة العربية في التنمية وفي التكامل الاقتصادى الخليجي والعربي ؟

أولا: النمط التنموى في الخليج والطلب على الأيدى العاملة الوافدة

—حدد الاختيار التنموي المبكر في بلدان مجلس التعاون الخليجي قبل 1973 الكثير من مسارات الاقتصاد الخليجى والسياسات القطاعية المرتبطة به، في التعليم والصحة والإسكان وغيرها، وبالتالي تحديد الطلب على الأيدي العاملة. لقد أنفقت البلدان الخليجية خلال هذه الفترة الكثير من عوائدها على الاستثمار في الإسكان والتعليم والصحة، وخلق هذا حاجة متزايدة إلى أيد عاملة - حيث العمالة المواطنة محدودة عددا ونوعية- كما زادت خبرات ماهرة للوفاء بخدمات التعليم والصحة (ميثاء الشامسي 2002: 10). وكان من المتوقع بعد إعداد قوة العمل المحلية تعليميا أن تنخفض الحاجة إلى الأيدى العاملة غير المواطنة، بإحلال العمالة المواطنة محلها، غير أن مثل هذا التوقع لم يحدث، وهو ما يطرح تساؤلات كثيرة منها:

لماذا لم يتيسر إحلال الأيدى العاملة المحلية محل الوافدة ؟ هل يرتبط هذا بنمط السياسات التعليمية التى اتبعت في تلك الفترة فلم تف مخرجاتها بمتطلبات أسواق العمل ؟ هل افضى اختيار أنواع وأنماط من التكنولوجيا إلى استجلاب مهارات لتشغيلها وصيانتها؟ هل حالت قيم اجتماعية وثقافية ومحددات اقتصادية وسياسية دون إحلال العمالة المواطنة محل الوافدة ؟ هل أثر نمط تقسيم العمل الاجتماعى بين المواطنين تعليميا واجتماعيا وحسب النوع الاجتماعي دون حدوث هذا الإحلال؟

—لقد أفضت الثروة النفطية بعد 1973 متفاعلة مع الاحتياجات التنموية من الأيدي العاملة إلى استمرار الحاجة إلى أيد عاملة غير مواطنة، فبدلا

من اختيار سياسات اقتصادية وتكنولوجية تتسق وخصائص قوة العمل المواطنة، كما ومن حيث المهارات والخبرات، سار التوجه نحو التصنيع، الذى اقتضى وجود تكنولوجيا وخبرات بشرية ذات خصائص ومهارات نوعية - قوة إنتاجية جديدة - لم تتوافر بعد في أسواق العمل المحلية مما عمق الحاجة إلى عمالة وافدة، فاستمر اتجاه الاعتماد عليها (Evans & Papps, 1999). وتفاعل مع ما سبق عدة عوامل ومتغيرات حالت دون دخول المواطنين في بعض قطاعات أسواق العمل، فتعززت الحاجة إلى أيد عاملة من الخارج، ومن بين اهم تلك المتغيرات:

- حدوث تحفيز وجذب مبكرين لعمل المواطنين في الحكومة والقطاع العام عندما كانت الحكومة المستخدم الرئيسى في السبعينيات وبعض سنوات الثمانينيات. تمثل هذا التحفيز في الأجور العالية والمواقع المتميزة في السلطة أو بنية القوة الإدارية، فضلا عن عوامل اجتماعية - عائلية وقيمية - عمقت إحجاما متبادلا لعزوف المواطنين عن الاشتغال في القطاع الخاص (ميثاء الشامسي 2002: 13)، وإحجام القطاع الخاص نفسه عن تشغيل المواطنين. لقد ذهبت نتائج دراسة أجريت على 232 مؤسسة قطاع خاص بالسعودية عام 1999 إلى مايلي: أن العامل السعودي لا يرغب في العمل في الأعمال المطلوبة بنسبة 48.3%، وأنه لا يقبل أجرا منخفضا بنسبة 47.4%، وأنه ليس لديه الخبرة أو المهارة بنسبة 34.5%، وأن المتاح من العمالة الوطنية ليس كفؤا بنسبة 25.4%، وأن النوعية المطلوبة منهم غير موجودة بنسبة 14.2% (Girgis,2002)K ولهذا كانت نسب مشاركة العمالة المواطنة في القطاع الخاص الخليجي منخفضة. فالعاملون الكويتيون في القطاع الخاص - على سبيل المثال - لا يتجاوزون 1.3%، في الوقت الذى تصل منه نسبة إجمالي العاملين بهذا القطاع إلى 75% من إجمالي العاملين بالكويت (IOM, 2000) .

- إن النظام التعليمى بدلا من أن يهدف لمخرجات توافر متطلبات مشروعات التنمية وبرامجها، خضع لاعتبارات ذاتية وشخصية ذات صلة برغبات المتعلمين، والتى تفاعلت مع الدخول المبكر إلى سوق العمل الحكومى بكل ما يحفل به من حوافز سبقت الإشارة إليها. ولهذا حدث خلل مبكر صار يتعمق مع الوقت في توزيع المتعلمين على التخصصات الجامعية المختلفة. فوفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2002، كانت نسبة الملتحقين بالكليات العلمية (الهندسة والزراعة والطب) عام 1995 منخفضة، وهي تخصصات تعد لمهن أساسية تحتاجها مشروعات التنمية، والبنية الأساسية، حيث كانت - مثلا - في السعودية 19% وفي الكويت 27% وفي البحرين 52% (تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002).

- إن ثمة مجموعة من الاعتبارات القيمية، الثقافية والاجتماعية، أثرت في تقسيم العمل على أساس النوع. ففي الوقت الذي تزايدت فيه نسبة التحاق الإناث بالتعليم لا تزال مشاركتهن في العمل منخفضة. لقد كانت نسبة التحاق الإناث بالتعليم الثانوى في البحرين 50%، وفي التعليم الجامعي 42% عام 1993، وبلغت نسبة النشيطات اقتصاديا 21.93% عام 2000. وفي الوقت الذى وصلت فيه نسبة المسجلات بالتعليم الثانوى بالكويت عام 1996 إلى 51% وفي الجامعة 42%. كانت نسبة النشيطات اقتصاديا 26.7% في عام 2000. ووصلت نسبة المسجلات بالتعليم الثانوى بقطر عام 1995 إلى 51% وفي الجامعة 28%، بينما كانت نسبةالنشيطات اقتصاديا 11.8% عام 2000. أما في الإمارات فكانت نسبة المسجلات بالتعليم الثانوى 50% وفي الجامعة 30% عام 1990، وكانت النشيطات اقتصاديا عام 2000 19.9% فقط.

- أفضت بعض توجهات سياسة دول الرفاه Welfare States إلى عدم إقبال بعض المواطنين على المشاركة في مهن يرونها ذات مكانة اجتماعية منخفضة، ومردود مادي أقل مقارنة بما يتيحه لهم العمل في مؤسسات الدولة والقطاع

أفضى ارتفاع الأجور المتاحة للمهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجى في مقابل البطالة وانخفاض الأجور في دول الإرسال العربية وغير العربية إلى خلق حوافز للانتقال للعمل ببلدان الخليج

العام. وحرصت الحكومات بجانب توفير الخدمات المجانية (الصحية والتعليمية) على تقاسيم الأرض وإعانات الإسكان، خاصة الإسكان المتميز الذى احتاج إلى أيد عاملة في الخدمات الشخصية، لا يقبل العمل بها المواطنون- لاعتبارات اجتماعية، قيمية وعائلية- ومن ثم كانت الفرصة مواتية للعمالة الوافدة(Evans & Papps, 2002).

• أفضى ارتفاع الأجور المتاحة للمهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجى، في مقابل البطالة وإنخفاض الاجور في دول الإرسال العربية وغير العربية، إلى خلق حوافز للهجرة إلى الخليج. ففي عام 1976، كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في الخليج 8.421 دولارا مقابل 616 في الأردن، و280 دولارا في مصر واليمن. وكانت الفروق بالنسبة للآسيويين أكبر، لقد كان باستطاعة المهاجر من بنجلاديش في عام 1982 أن يحصل على دخل من عمله بالسعودية يزيد ما بين 10 إلى 20 مرة عن دخله في بلده. كما كانت معدلات البطالة المرتفعة في بلدان الإرسال أحد أهم دوافع الهجرة إلى الخليج، حيث تراوحت النسبة في البلدان المرسلة حسب التقديرات الرسمية ما بين 4.8% و40% في عام 1995 ، ومن ثم يمكن أن تتيح الهجرة للخليج فرصة عمل وفرصة ادخار . (Ibid)

بدأت أعداد العرب في الثمانينيات والتسعينيات في التناقص، مقابل اتجاه العمالة الآسيوية إلى التزايد. فبعد أن كان هناك ثلاثة وافدين عرب مقابل آسيوي واحد، وأصبح يوجد عربي واحد مقابل كل ثلاثة آسيويين

يعادل مجموع المهاجرين الهنود في الخليج عام 2002 – تقريبا – مجموع المهاجرين من مصر واليمن والأردن وسوريا .

N. SHAH, Arab Migration Patterns in Gulf Region, in Regional Conference on Arab Migration in Globalised world : (Table 3) 2003

ثانيا : أهم التحولات في الهجرة إلى الخليج

1- تناقص العمالة العربيّة وتزايد العمالة الآسيوية :

• كانت غالبية المهاجرين إلى الخليج قبل أوائل السبعينيات من العرب، في مقدمتهم اليمنيون والمصريون، والتحق بهم الفلسطينيون بعد حرب 1948 وبعض العراقيين بعد 1968. وكان هناك خليجيون يعملون في بلدان خليجية غير بلدانهم، خاصة العمانيين، إضافة إلى بعض الإيرانيين والهنود والباكستانيين، بحكم الاتصالات التجارية التاريخية. واستمر توافد العرب خاصة بعد الطفرة النفطية في السبعينيات فوصل عددهم إلى 1.5 مليون مقابل 7.5 مليون هو إجمالي سكان مجلس التعاون في السبعينيات.

• غير أنه مع الثمانينيات والتسعينيات بدأت أعداد العرب في التناقص مقابل اتجاه العمالة الآسيوية إلى التزايد (Kapiszewiski, 2003). فقد تناقص العرب من 72% من إجمالي المهاجرين في الخليج عام 1975 إلى 56% عام 1985 ثم إلى 31% فقط عام 1990 (جدول رقم 3)، ووصلوا في بعض التقديرات إلى 25% - 29% عام 2002 (جدول رقم 4). وبدأ الآسيويون يتزايدون حتى وصلوا إلى قرابة الثلثين (جدول رقم 5). وتوضح بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالكويت عام 2002 - على سبيل المثال - أن نسبة العرب الوافدين أصبحت 28.2% مقابل 71.8% للآسيويين (الكويت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل2003) .

•وتذهب بعض التقديرات إلى أنه يوجد الآن في بلدان مجلس التعاون 3.5 مليون عربى مقابل 3.2 مليون هندى و1.7 مليون باكستانى، و820 ألف من بنجلاديش و730 ألف من الفلبين و750 ألف من سيرىلانكا.وإذا أضفنا إليهم المهاجرين من اندونسيا وعددهم 250 ألف يصل مجموع الوافدين من جنوب آسيا وحدها إلى 7.5 مليون، أى ضعف العرب (Kapiszewiski, 2003). ولقد بلغت نسبة

الآسيويين في قوه العمل في دولة قطر - على سبيل المثال - حوإلى 65% في عام 2004 (محمد الكبيسى وآخرون 2006).

هـذا، ويـثـير الـتـزايـد المـتـواصـل للعمالة الآسيوية مقابل تناقص العمالة العربية، عدة تساؤلات هامة حول تنافسية العامل العربي في أسـواق العمل، أو مـن منظور التنمية الوطنية والتكامل الإقليمى العربى منها:

- هـل ازداد عـدد الآسـيـويـين في الخليج لأن القطاع الخاص الخليجى أصبح المستخدم الرئيسى الآن للعمالة الوافدة؟
- هل يجب أن تكون الجـدوى الاقتصادية أو بـالأدق التكلفة المادية للعمل هى المعيار الوحيد في اختيار العاملين وتفضيلهم؟ أم أن ثمة متغيرات اجتماعية وسياسية وحضارية أخرى من الضرورى وضعها في الحسبان تحسبا لنقاء الهوية الحضارية للمواطن الخليجى لغة وقيما؟

لقد حاولت بعض دراسات الهجرة في الخليج تفسير تزايد العمالة الآسيوية مقابل تناقص العمالة العربية، فرصدت مجموعة من المتغيرات والاعتبارات، اختلطت فيها المؤشرات الواقعية بأخرى ذاتية تفتقد إلى الأسانيد العلمية، ولخص بعضها جرجس (Girgis,2003) على النحو التالي:

- يقبل الآسيويون أجرا أقل، ويعملون ساعات أطول، ولا يتوقعون زيادة في أجورهم خلال مدة العمل. ويقبل بعض الأعلى مهارة منهم أجرا يساوى أجر الأقل مهارة .
- الآسيويون بصفة عامة إحصائية أكثر إتقانا للغة الإنجليزية مقارنة بالعرب.
- الـعـمـال الآسـيـويـون الـذيـن يعملون بالقطاع الخاص أكثر خبرة وتخصصا من العرب ، ولأن بعض بلدان الخليج تستورد تكنولوجيات صناعية آسيوية ، يتم بناء عليها استجلاب الأيـدى العاملة الآسيوية، باعتبارها الأكثر ألفة بتلك التكنولوجيات .
- الآسيويون أكثر إلماما بمعرفة التكنولوجيات من العرب .
- غالبا ما يعود الآسيويون إلى بلدانهم بعد انتهاء تعاقداتهم. ويميلون للعيش بدون أسرهم في بلد الاستقبال، توخيا لمدخرات أعلى مقارنة بالعرب .
- الآسـيـويـون أكثر انضباطا وطاعـة في العمل من العرب .
- تقبل الآسيويات أعمال الخـدم وأعمال البيع أكثر من النساء العرب .
- تلعب شبكة العلاقات الاجتماعية –الأقـارب والأصدقاء وأبناء المجتمع المحلى الواحد– تلعب دورا مهما في استجلاب الأيدي العاملة الآسيوية، وبالاخص العمالة المنزلية، في الوقت الذي تنحسر فيه هذه الشبكة أو لا توجد إلا نادرابين العرب .

وإضـافـة إلى الخصائص الشخصية والمهارية والسلوكية للآسيويين، هناك متغيرات أخرى أثرت في تفضيل العامل الآسيوى على العربى منها:

أ- إن القطاع الخـاص الخليجى أضحى المستخدم الأكبر للعمالة الوافدة إلى الخليج، فهو يوظف ما بين 80% و90% من العمالة الوافدة في السعودية والـكـويـت والإمـــارات (Human Right Watch, 2001)، يعمل من الكويتيين - مثلا - بالقطاع الخـاص إلا 1.3%، في الـوقـت الـذى تشكل فيه قوة العمل في هذا القطاع 75% من إجمالي قوة العمل بالكويت، كما سبقت الإشارة (IOM, 2001) ويشكل القطريون العاملون بالقطاع الخاص حوإلى 1% فقط في عام 2004 (كلثم الـغـانم وآخـــرون، 2006). هـذا فضل، ولايـزال القطاع الخاص العامل الآسيوي لأن من أهداف القطاع الخليجى– ويتشابه في هذا كثيرا مع القطاع الخاص في أقطار عربية أخرى- التطلع

يثير التزايد المتواصل للعمالة الآسـيـويـة مـقـابـل تناقص العمالة العربية عدة تساؤلات هامة حول تنافسية العامل العربي في أسـواق العمل، أو من منظور التنمية الوطنية والتكامل الإقليمى العربى

من بيانات مسح أجرى على عينة من المهاجرين الآسيويين العائدين من بلدان مجلس التعاون الخليجي العربية:

- أجاب 80% من المهاجرين العائدين أن الهجرة كانت مفيدة لهم. وأجاب 74% بأنهم يوافقون على إعادة التجربة في نفس البلدان الخليجية التى كانوا يعملون بها.
- كانت نسبة مدخرات المهاجرين من دخولهم:
- 80% لدى المهاجرين من كل من كوريا وتايلاند، و76% لدى المهاجرين من سيرلانكا، و 70% لدى المهاجرين من بنجلاديش، و65% لدى المهاجرين من باكستان، و56% لدى المهاجرين من ولاية كيرالا في الهند.
- كان من المهاجرين في عينة المسح 1.6% من العاملين في المهن الفنية والمهنية المتخصصة، و5.9% من المعلمين والمحاسبين والممرضين، و 14.8% مهن غير ماهرة، وكان إجمالى المشتغلين بالخدمات المعاونة (سائق ، عامل اطفاء..إلخ) 45% .
- كان 6.6% من المهاجرين العائدين من الأميين، و47.6% مؤهل ابتدائى، و21.7% تعليم ثانوى. و3.3% تعليم جامعى بلا مؤهل، و2.4% درجة جامعية أولى، ومن المرشحين للالتحاق بكليات جامعية 0.3% .
- أجرى المسح على عينة من سبع بلدان آسيوية هى: كوريا الجنوبية، بنجلاديش، الفلبين، باكستان، تايلاند، سيرلانكا، ولاية كيرالا (الهند). وشملت العينة 3500 مهاجر عائد.

Gunatilleke(ed) "•Migration to the Arab World: Experiences of Returning .Migrants"• UN. Uni press , 1991

أوجد القطاع الخاص والأفراد سوقا غير مهيكل أو غير منظم للعمالة الوافدة، فزاد عرض العمل الأرخص في سوق العمل المحلى خاصة بين الآسيويين

إلى زيادة الربح، فهو يتخذ إجراءات متنوعة، منها الاستثمار السريع الدوران في إنتاج السلع الاستهلاكية على نحو مباشر وفي الخدمات، بجانب الحرص على تخفيض تكلفة العمل، سواء كان من خلال الأجور أو العوائد العينية والتأمينات ومكافآت نهاية الخدمة وما إلى ذلك. ولهذا يفضل القطاع الخاص العامل الآسيوى (ميثاء الشامسي، 2002)، مقارنة بالعامل في مناطق أخرى بما في ذلك البلدان العربية، يضاف إلى هذا أن العامل الآسيوي يميل إلى الانتقال بمفرده دون اصطحاب الأسرة، توخيا لزيادة المدخرات. لقد كانت نسبة العرب العاملين بالكويت 39.6% في عام 1980 تصطحب معها ذويها بنسبة 59.7%، في حين أن نسبة الآسيويين العاملين كانت 71.3% تصطحب معها ذويها بنسبة 26.5% فقط. ونفس الأمر في الإمارات، حيث كان العاملون العرب عام 1980 حوالى 46.6% كانوا يصطحبون من ذويهم 51.9%، في حين كانت نسبة الآسيويين العاملين 76.8% يصطحبون ذويهم بنسبة 22.7% (UNESA, 2001).

ب- أوجد القطاع الخاص والأفراد سوقا غير مهيكل أو غير منظم Informal Market للعمالة الوافدة من خلال توظيف الكفالة أو مايسمى بالفيزا الحرة للتربح من استجلاب أيد عاملة، فزاد عرض العمل الأرخص في سوق العمل المحلى، خاصة بين الآسيويين لانخفاض تكاليف وصولهم إلى الخليج، ولقبولهم العمل والأجر المتاحين، وأيضا نظرا لتزايد نسبة العمال غير المهرة بينهم كما سبقت الاشارة (ميثاء الشامسي، 2002). لقد وصل عدد من يعملون بسوق العمل بشكل غير قانوني في بعض التقديرات بالبحرين إلى 55 ألف عامل (مملكة البحرين، وزارة العمل، 2006)

ج- إن شبكات العلاقات الاجتماعية بين الآسيويين - سواء كانت منظمة أو غير منظمة - لعبت دورا بارزاً في إيجاد فرصة العمل للآسيوى. لقد تبين من دراسة أجريت عام 1996 على عينة حجمها 800 مهاجر آسيوى ماهر وغير ماهر بالكويت، أن 34% منهم ساعدتهم شبكات العلاقات الاجتماعية في الانتقال إلى الكويت على نحو مباشر ورسمى. كما اعترف 56% من الباكستانيين بالعينة المدروسة

أنهم تلقوا دعما قويا عند انتقالهم من شبكات العلاقات الاجتماعية (IOM,2000).

2- الخصائص المتغيرة للعمالة العربية والآسيوية بالخليج :

— *الخصائص المهنية للمهاجرين العرب والآسيويين:*

نظرا لندرة البيانات التفصيلية حول أهم خصائص العمالة العربية الوافدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وأن المتاح منها لا يسعف في التحليل العلمي المرغوب فيه، إلا أن حالة كالكويت يمكن أن تقدم نموذجا قد لا يبتعد كثيرا عن بقية بلدان الخليج. ويوضح جدول (10) أن المهاجرين العرب في الكويت يتفوقون على الآسيويين في المهن الفنية والإدارية العليا نسب تصل إلى حوالي ثلث العرب عام 1989 وأكثر من الخمس في عام 2001، مقابل 5.1% للآسيويين في العامين المذكورين، وفي حين يتركز الآسيويون في مهن الخدمات 43% و41.5% في العامين المذكورين على التوالي يأتي بعدهم عمال الإنتاج بالمعنى الواسع والفضفاض للتصنيف 40.1% و42.7% على التوالي، زادت نسبة العرب في مهن عمال الإنتاج من 37.1% عام 1989 إلى 41.6% عام 2000 وهي نسبة لا تبتعد كثيرا عن نسبة الآسيويين. وبالرغم من تناقص أعداد العرب في بلدان مجلس التعاون عام 2000 مقابل تزايد أعداد الآسيويين، فإن العرب لايزالون يمثلون الاغلبية في المهن الماهرة (Girgis 2002). وبهذا قد يحتاج القول بأن الآسيويين أكثر مهارة وخبرة من العرب إلى بعض التمحيص والمراجعة، حيث يشير - إضافة إلى ما سبق - تقرير الهجرة الدولية إلى أن أكثر من نصف المهاجرين من الدول الآسيوية إلى بلدان مجلس التعاون من غير المهرة، وأن الكفاءات المتخصصة- مهندسون وأطباء ومتخصصون في الحاسب الإلى- كانت نسبتهم من المهاجرين من الباكستان 1% ومن بنجلاديش 3% (Ibid, IOM)

ومما تجدر الاشارة إليه في سياق التغير في الخصائص المهنية للمهاجرين إلى الخليج أن ثمة اتجاها متناميا ببلدان مجلس التعاون نحو انتقائية العمالة الوافدة لصالح العمالةالماهرة والمتخصصة. (Shah,2003)، ومن المتوقع أن تتزايد وفقا لها نسبة الوافدين العرب.

— *الخصائص المهنية حسب النوع والجنسية*

توضح بيانات العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون حسب النوع اتجاه نسب الاناث إلى الارتفاع بين الوافدين، حيث ارتفعت نسبة الإناث الوافدات بالكويت لإجمالي السكان الوافدين من 32.9% عام 1995 إلى حوالي 36.1% عام 1998. وارتفعت في السعودية من 29.6% عام 1992 إلى 31.1% عام 1998، وفي الإمارات من 26.9 % عام 1985 إلى 27.9% عام 1998، وتزايدت نسبة الوافدات إلى السكان في البحرين من 19.4% عام 1991 إلى 33.6% عام 1998 (IOM, 2000)، وكانت نسبة الاناث في قطر في حدود الثلث بين عام 1986 وعام 2004 (كلثم الغانم وآخرون، 2006).

ولو أخذنا نسبة الإناث بين الوافدين في الكويت حسب الجنسية سنجد أن نسبة العربيات لإجمالي العرب الوافدين كانت 35.9% في عام 1989، انخفضت إلى 34.3% في عام 2001، في حين تزايدت نسبة الآسيويات لإجمالي الآسيويين من 29.4% عام 1989 إلى 31.4% عام 2001. أما الإناث من الجنسيات الأخرى فكانت نسبتهن في 1989 حوالي 50%K انخفضت إلى 43.7% في عام 2001. ومما يستنتج ايضا في هذا السياق أن الانخفاض في نسبة العربيات والجنسيات الأخرى كان لصالح المرأة الآسيوية (جدول 12)، مع ملاحظة ان الغالبية منهن يعملن في الخدمات الشخصية والاجتماعية.

ويفيد توزيع الإناث الوافدات في الكويت (جدول 13) بأن أعلى نسبة من العربيات كانت في عام 1989 في المهن الفنية المتخصصة 50.6% (الجدولان 12و13) انخفضت إلى 46.1% في

بالرغم من تناقص أعداد العرب في بلدان مجلس التعاون مقابل تزايد أعداد الآسيويين، فإن العرب لايزالون يمثلون الاغلبية في المهن الماهرة

ثمة اتجاه جديد متنامي ببلدان مجلس التعاون الخليجي نحو انتقائية العمالة الوافدة لصالح العمالة الماهرة والمتخصصة.

عام 2001 تليها المشتغلات بالأعمال الكتابية 27.4%، و33% على التوالي، ثم العاملات في الخدمات 16.3%، و9.7% في نفس العامين. أما الآسيويات فكانت نسبتهن الأعلى في قطاع الخدمات 89.9% عام 1989، انخفضت إلى 87.2 % في عام 2001. وكانت نسبتهن في المهن الفنية المتخصصة 5.1%، ارتفعت إلى 5.4%، وكانت نسبتهن في المهن الكتابية 3.1% و3.4% خلال نفس الفترة.

ويكاد يتسق هذا الملخص مع الاستخلاص العام الذى سبقت الإشارة إليه، والذى ذهب إلى أنه رغم انخفاض نسبة العمالة العربية في الخليج، فإن نسبتها هى الأكبر بين العمالة الماهرة المتخصصة.

— *العمالة الوافدة والإنتاجية في بلدان الخليج*:

توضح الجداول (3 و4 و5) التناقص المستمر في العمالة العربية في بلدان مجلس التعاون منذ الثمانينيات مقابل التزايد المستمر في العمالة الآسيوية. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا: هل تزايدت خلال هذه الفترة إنتاجية العمالة الوافدة أم تناقصت؟ باعتبار الإنتاجية أحد أهم معايير تقييم الحاجة إلى العامل الوافد والإبقاء عليه، وتفضيله على غيره، بل وطلب المزيد منه .

توجد إمرأة عاملة في الخدمات الشخصية لكل ثلاث أفراد من الخليج. وتوجد إمرأتان لكل ثلاثة من الأسر الميسورة

ومع أنه لا توجد لدينا دراسات اقتصادية متخصصة ومتعمقة حول إنتاجية العمالة الوافدة حسب متغيرات خصائصها حسب الجنسية والتعليم والنوع.....الخ. إلا أن ثمة بيانات يمكن أن تهيء التفكير إلى طرح بعض الفرضيات ذات العلاقة. توضح البيانات المتاحة حول الإنتاجية في ثلاث بلدان خليجية (السعودية، والكويت، والإمارات) - وهى ليست نصف بلدان الخليج فقط، وإنما من بين أكثرها توظيفا للعمالة الآسيوية- أنه بينما ارتفعت إنتاجية العامل خلال الفترة من أواسط السبعينيات وحتى أواسط الثمانينيات، بدأت في الانخفاض بعد ذلك بين فترة وأخرى.

فقد وصلت الإنتاجية في عام 1981 مقارنة بسنة 1975، إلى 113%، ثم بدأت في الانخفاض المتواصل لتصل إلى 81.6% عام 1983، ثم إلى 58.2% عام 1987، ثم إلى 49.9% عام 1993، وتناقصت بمعدل النصف على طول الفترة قيمة ما يضيفه العامل الوافد مقوما بالدولار من 45.000 دولار إلى 20.000 فقط عند نهايتها .(Girgis, 2002). وتقدر مصادر أخرى متوسط نسبة الانخفاض السنوي في الإنتاجية خلال الفترة 1980و2000 بحوالي 2.9% في الإمارات، و 2.5% في السعودية (ميثاء الشامسي: 2006)

ومع أن ثمة تلازما زمنيا بين تزايد العمالة الآسيوية، وانخفاض إنتاجية العامل الوافد، الا أنه لا يعني بالضرورة وجود ارتباط مؤكد بينهما Kولذلك من المهم طرح بعض التساؤلات الهامة التي ليس لدينا إجابات قاطعة عليها: هل يعزى هذا الانخفاض إلى تزايد العمالة الآسيوية؟ أم إلى عوامل ومتغيرات أخرى، ترتبط بالنمط التنموى الخليجى، وخاصة نمط الإنتاج والاستهلاك السائد؟ ومن أهم الصعوبات أمام حسم إجابات الأسئلة المذكورة أن بيانات الجدولين (10 و14) توضح تركز العمالة الآسيوية في قطاع الخدمات خاصة الخدمات الشخصية، وهو قطاع من الصعب حساب إنتاجيته، حيث توجد - على سبيل المثال - إمرأة عاملة في الخدمات الشخصية كمتوسط عام –مدبرة منزل– لكل ثلاثة أشخاص خليجيين، وامرأتان لكل ثلاثة في الأسر الميسورة الغنية .(Migration News, 2000)

— *الهجرة غير النظامية في بلدان الخليج*:

مرة أخرى رغم عدم وجود بيانات موثوق بها حول الهجرة غير النظامية بالخليج، إلا أنه يمكن التدليل على وجودها، وبصرف النظر عن تفصيلات حجمها، من خلال بعض الإجراءات التى اتبعتها بلدان الخليج، خاصة بعد حرب الخليج الثانية:

• تذهب التقديرات إلى أنه بعد حرب الخليج الثانية غادر السعودية نحو 700 ألف يمنى، أخفق غالبيتهم في تسوية أوضاعه القانونية للإقامة (UNDESA,2002) كما اشارت إحدى الدراسات بناء على تقديرات من مصادر صحفية إلى أنه كان بالسعودية حتى 1997 ما بين 2.0 إلى 2.3 مليون وافد على نحو غير نظامية (Shah,2003).

• قالت الإذاعة البريطانية الناطقة بالعربية BBC يوم الخميس 2003/7/3 إنه ورد إليها أن حوالى مائة ألف وافد غير قانونى غادروا الإمارات خلال الستة أشهر الماضية. كما ذكرت نقلا عن جريدة أخبار الخليج التى تصدر بالإنجليزية في دولة الإمارات أنه تم الإمساك بحوالى 40 ألف شخص حاولوا الإقامة بصورة غير شرعية،إلا أنها لم تكشف عن جنسياتهم.

• يعد نظام الكفالة السائد في بلدان الخليج العربية دليلا وميسرا في الوقت نفسه على وجود قوة العمل غير النظامية. فوفقا لهذا النظام غير الرسمى تمنح الكفالة للوافد مقابل مبلغ من المال بمساعدة شبكة العلاقات الاجتماعية، دون ضمان العمل، وعلى العامل نفسه أن يبحث عن فرصة للعمل! تجدد التأشيرة كل عامين غالبا مقابل مبلغ من المال يستفيد منه المانحون للكفالة. ويترتب على هذا إقامة أعداد من المهاجرين إقامة غير شرعية. ولهذا لجأت بلدان الخليج مؤخرا إلى إجراءات صارمة وغرامات مالية باهظة وعقوبات بالحبس تتراوح مابين شهر وستة أشهر للمقيمين إقامة غير قانونية. ولقد نتج عن هذه الإجراءات مغادرة أكثر من مليون وافد من الخليج عائدين إلى بلدانهم خلال عامين فقط في اواخر التسعينيات (IOM, 2000).

ثالثا: أهم التحديات التى تطرحها الهجرة على بلدان مجلس التعاون الخليجي:

1- **تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة وتناقص الاعتماد على العمالة المواطنة:**

رغم تضاعف أعداد العمالة الوطنية في بلدان الخليج ونموها بمعدل سنوي وصل إلى 1.9%، إلا أن نسبتها لإجمالي قوة العمل لاتزال منخفضة، ويرجع ذلك إلى عدم التوازن بين النمو السكاني في دول مجلس التعاون وأعداد العمالة الوافدة، فقد ارتفعت أعداد العمالة الوافدة من 1.1 مليون عام 1975 بنسبة 38.1% من إجمالي العمالة إلى 5.5 مليون عامل وافد بنسبة 70.2% عام 1990(سعد حافظ، 1999). وفي عام 1997 وصلت أعداد العمالة الوافدة إلى 7.3 مليون بنسبة 70%من إجمالي الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون، وبنسبة 34% من إجمالي عدد سكان دول المجلس (تركي الحمد، 1994) وبنهاية عام 2000 تجاوزت أعداد العمالة الوافدة 9.16 مليون عامل وافد بنسبة تزيد على 70% من مجموع القوى العاملة، وبنسبة تصل إلى 37% من حجم سكان دول المجلس (أحمد عبد العال فودة، 2004). ولا يقتصر أمر الاعتماد على العمالة الوافدة على زيادة كمها فقط، وإنما ايضا –ولايقل أهمية- التعود على وجودها على مستوى الأسرة وعلى مستوى مختلف مؤسسات المجتمع.

2- ارتبط بما سبق حدوث مظاهر خلل غير قليلة في التركيب السكانى لدول مجلس التعاون، سواء في معدلات النوع الاجتماعى (ذكور/ إناث)K أو في التركيب العمرى، فقد اتجهت نسبة المعمرين –كبار السن- أكثر من 60% إلى التزايد، بجانب تزايد الكثافة السكانية، وخلل توزيع السكان على مناطق الدولة، نتيجة للاستقطاب الحضرى للعواصم، مع وجود بعض الاستثناءات. وتوضح مجموعة من الدراسات المهمة حول أحد بلدان مجلس التعاون (قطر) ان فئة العمر 15-64 عاما بلغت على مستوى المجتمع القطرى 76.3% من السكان، وهى بذلك أعلى من المتوسط العالمى 60%، ومن الدول النامية 66%، ومن المتقدمة 64%، وذلك بسبب تزايد الوافدين في هذه الفئة، حيث وصلت نسبتهم في عام 2004 إلى 82.8% مقابل 56.7% لدى القطريين. كما أن نسبة الذكور وصلت إلى 66.7% مقابل 33.3% للإناث، نتيجة لغلبة الذكور بين الوافدين (كلثم

لجأت بلدان الخليج مؤخرا إلى إجراءات صارمة، ونتج عن هذه الإجراءات مغادرة أكثر من مليون مهاجر من الخليج عائدين إلى بلدانهم خلال عامين فقط في اواخر التسعينيات

ولا يقتصر أمر الاعتماد على العمالة الوافدة على زيادة كمها فقط، وإنما أيضا –ولايقل أهمية- التعود على وجودها على مستوى الأسرة وعلى مستوى مختلف مؤسسات المجتمع.

الغانم وآخرون، مصدر مذكور). توضح - أيضا - دراسة حول النمو الحضرى في قطر أن حجم سكان مدينة الدوحة (العاصمة) بلغ 88% من إجمالي سكان قطر عام 2004 (محمد الكبيسى وآخرون، 2006).

- ويدلل على مظاهر الخلل في التركيب السكاني تزايد أعداد نمو المواطنين في التعدادات السكانية الرسمية، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة كانت نسبة الوافدين في تعداد السكان 2.4% عام 1960، ارتفعت إلى 70.5% عام 1995، ثم إلى 71.4% عام 2005. وكانت نسبة الوافدين في المملكة العربية السعودية في تعداد السكان 1.6% عام 1960، ثم زادت إلى 24.7% عام 1995، ووصلت إلى 25.9% عام 2005، وفي قطر زادت نسبة الوافدين من 32% عام 1960 إلى 77.2% عام 1995، ثم إلى 78.3% عام 2005، كما زادت نسبة الوافدين في الكويت من 32.6% عام 1960 إلى 58.7% عام 1995 ثم وصلت عام 2005 إلى 62.1%، وفي البحرين كانت نسبة الوافدين في تعداد السكان 17.1% عام 1960، ارتفعت إلى 37.5% عام 1995، ثم إلى 40.7 عام 2004 (جدول رقم(أ))(United Nations: 2005)

3- انخفاض مساهمة المرأة الخليجية في قوة العمل:

اهتمت بلدان الخليج كافة بتعليم المرأة، ومع هذا فالنشيطات اقتصاديا منهن تتراوح نسبتهن بين11% وحوإلى الربع وفق بيانات2001. وتتركز الخليجيات النشيطات في قطاع الخدمات حيث كانت نسبتهن على مستوى أقطار الخليج 85.6% (مركز كوثر،2001).

تقدر البطالة الهيكلية في الخليج بحوإلى 500 ألف شخص، وهو عدد يوازى 6.5% من قوة العمل الوافدة، وحوإلى 15% من قوة العمل المواطنة :

Girgis, 2002

4- الاستثمار ..... التعليم .....البطالة:

ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم في البلدان العربية الخليجية من الناتج المحلى الإجمالي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وحافظت على ارتفاعها، وإن كانت بنسب محدودة نسبيا ما بين 1990 و1995–1997 من 3.5% إلى5% في الكويت، ومن 3.5% إلى 4.5% في عمان، ومن 6% إلى 7.5% في السعودية، وارتفعت في الإمارات من 1.6% إلى 1.8%، وحافظت على نسبتها 3.4% في قطر، وانخفضت فقط في البحرين من 5% إلى 4.4% (كوثر: المصدر المذكور)، وتوالي إنشاء الجامعات والمعاهد العليا في كل أقطار الخليج منذ السبعينيات، وأضحى في بعض منها أكثر من جامعة، كما في السعودية والإمارات على سبيل المثال. وتؤكد التقارير والبحوث العلمية أنه رغم التوسع الكمى في التعليم بكل مراحله، إلا أنه بدا منفصلا –نسبيا- عن احتياجات مشروعات وبرامج التنمية في دول مجلس التعاون، ويدلل على هذا مؤشران هامان: الأول انخفاض نسبة الملتحقين بتخصصات العلوم الطبيعية والهندسة والزراعة والعلوم الطبية مقارنة بالكليات الأخرى المتخصصة في علوم التربية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية. وانخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم الفنى الثانوى، حيث تراوحت في عام 1995 ما بين أقل من 0.1% في الكويت، و1.4% في الإمارات وعمان، و1.8% في قطر، و5.5% في السعودية، و 12.7 % في البحرين (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002).

ونتيجة لعدم وفاء التعليم باحتياجات التنمية، وتحول القطاع الخاص إلى مستخدم رئيسى، ومستجلب لقوة العمل الوافدة، وإحجام بعض المواطنين عن العمل

في هذا القطاع، بدأت البطالة السافرة في البروز في عدد من أقطار الخليج، وبخاصة بين الشباب.

ويدلل على هذا ارتفاع معدلات البطالة في بلدان مجلس التعاون، ماعدا الكويت التي انخفضت بها نسبة البطالة، فقد كانت نسبة البطالة لعامي 2001و2004 في الإمارات 2.3% ارتفعت إلى 3%، وارتفعت في البحرين من 2.5% إلى 3.1%، وفي السعودية من 5.9% إلى 6%، وفي عمان من 5% إلى 7.1%، واستقرت في قطر عند 2.3%. أما الكويت فقد انخفضت معدلات البطالة فيها من 1.8% إلى 0.7% (جدول رقم (د))(المصدر: ميثاء الشمسي، 2006)

الخاتمة

الهجرة والتنمية في الخليج : من اتجاهات الماضي إلى آفاق المستقبل

1- الهجرة والنمو والتنمية في بلدان الاستقبال والإرسال

• تجمع البحوث والتحليلات العلمية على أن قوة العمل الوافدة إلى دول مجلس التعاون أسهمت - بوضوح - في نمو مشروعات التنمية في دول المجلس، خاصة البنية الأساسية والإنتاج والاستهلاك والادخار الحكومي. ومع هذا، رصدت البحوث مجموعة من الآثار السلبية الجانبية للعمالة الوافدة في الخليج، من أهمها وأكثرها حساسية وخطورة: بروز ما أسماه البعض بالبطالة الطوعية (Voluntary unemployment) بين المواطنين، والآثار اللغوية والثقافية للعمالة الآسيوية -خاصة العاملة بالخدمات المنزلية والشخصية- على ثقافة الأطفال والنشء (Girgis, 2002) .

• كما أسهمت في إعادة توزيع جانب من الثروة النفطية عبر الإقليم العربى وإقليم آسيا، من خلال تحويلات المهاجرين، والتى كانت في العديد من الاحيان أكبر وأكثر فاعلية في التنمية من المساعدات الرسمية التى تتلقاها دول الإرسال. حيث عالجت بعضا من الخلل في ميزان مدفوعات بعض دول الإرسال، كما حسنت من فرص العيش وإشباع الحاجات الأساسية للمهاجرين وأسرهم، كما سبقت الإشارة .

. تتزايد تحويلات العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة مطردة، ففي عام 1975 بلغت التحويلات 1.6 مليار دولار، وفي عام 1980 بلغت 6.9 مليار دولار بمعدل نمو 33%، وفي عام 1985 بلغت 9.9 مليار بمعدل نمو 43.5%، وبلغت في عام 1990 16.7 مليار بمعدل نمو بلغ 41%، وفي عام 1995 بلغت التحويلات 24.3 مليار بمعدل نمو 46%، وبلغت في عام 2000 حوالي 24.6 مليار بمعدل نمو بلغ 1.2%، ووصلت التحويلات عام 2004 إلى 27.2 مليار بمعدل نمو يقدر ب 1.6% (جدول رقم (ج))(غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي: 2005).

أسهمت قوة العمل الوافدة إلى دول مجلس التعاون بوضوح في نمو مشروعات التنمية في دول المجلس، خاصة البنية الاساسية والإنتاج وخدمات الصحة والتعليم

• إن التغيرات والمستجدات في ظاهرة الهجرة فرضت تحديات مهمة على بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مقدمتها: بعض مظاهر الخلل في التركيب السكانى، وظهور أنواع من البطالة السافرة والطوعية بين المواطنين والمواطنات، والحاجة إلى مناقشة جدية ومبدعة لتشغيل المرأة الخليجية.

• وفي المقابل، يفرض الانحسار في الطلب على الأيدي العاملة العربية في أسواق العمل في الخليج مجموعة من التحديات أمام حكومات دول الإرسال العربية، منها إعادة النظر في إعداد الأيدي العاملة العربية، مهاريا ومعرفيا وقيميا، بما يخلق لها ميزات تنافسية مقارنة بالعمالة من بلدان غير عربية، كما يفرض عليها البحث عن أفكار وآليات تنموية تعالج الضغط الهجروى المتزايد في بعض بلدان الإرسال العربية.

2- سياسات استقبال العمالة الوافدة، الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية

تتركز سياسات استجلاب العمالة في بلدان الخليج في محورين متكاملين: الأول هو توطين وتعزيز قوة العمل الوطنية و الثانى تخفيض نسبة العمالة

الوافدة (ميثاء الشامسى، 2002)

• ففي الخطة الخمسية الثالثة بالسعودية، كان المأمول أن يدخل سوق العمل حوإلى 575 ألف سعودى، وأن يخرج منها حوإلى 15000 من بين 220.000 وافد، إضافة إلى تقليل عدد الوافدين بحوإلى 1.2 مليون وافد في الخطة الثانية من بينهم 600.000 عامل، ولكن بنهاية 1995 لم تتجاوز نسبة السعوديين في أى قطاع 7% خلافا لكل التوقعات (المصدر السابق).

• تتضمن السياسة الراهنة في الكويت ومنذ 1999 إحلال العمالة المواطنة محل الوافدة في الكويت بنسبة 10% في الجهاز الحكومى، و1 % في القطاع الخاص.

• اعتمدت الحكومة في عمان استراتيجية شاملة تقريبا لتنمية القطاع الخاص والتقليل التدريجى للدور الاقتصادى للحكومة، وتوفير المناخ الملائم لهذا القطاع، وتطوير البنية الأساسية والأطر التشريعية والقانونية، وتنمية الموارد البشرية لتحقيق هذه التوجهات.

تلجأ بعض أقطار الخليج إلى توفير عدد من الحوافز للقطاع الخاص لتشغيل المواطنين، كالقروض محدودة الفوائد والحماية

• سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى وضع عدة برامج وخطط لتوطين الوظائف والتقليل من العمالة الوافدة، ومن بينها مشروع تشغيل المواطنين والمواطنات الذى يهدف في شقه الأول إلى التوظيف الكامل والمنتج للعمالة المواطنة وتشجيع توظيف المواطنين في القطاع الخاص عبر عدة إجراءات إدارية وحوافز مادية.

• وفي البحرين، سعت الحكومة إلى توفير شروط الاستخدام الأمثل للقوة العاملة المواطنة، تطلعا إلى تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وضمان كفاءة العملية الإنتاجية.

• سعت الحكومة القطرية إلى إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية، خاصة في القطاع الخاص الذى يعمل به 40% من القوى العاملة المواطنة، و60% من العمالة الوافدة.

لقد خططت بلدان الخليج العربية لإحلال العمالة الوطنية محل الوافدة تدريجيا. ومن الإجراءات التى اتخذت في هذا الصدد تخصيص مهن ووظائف معينة للمواطنين، كما في السعودية، أو تخصيص نسبة منها كما في سلطنة عمان – كالنقل والتخزين 60% والمالية والتأمين 45% والمقاولات 15% - أو نسبة متدرجة في الارتفاع كما في البحرين.

وكان من أهم الآليات والأدوات التى لجأت إليها بلدان الخليج للتقليل من العمالة الوافدة (Girgis, 2002):

• تصاريح العمل: حيث لا يسمح لأى صاحب عمل باستخدام عامل إلا بعد الحصول على إذن مسبق قبل وصول العامل.

• تصاريح الكفالة: Sponsor ship لا اعتراض على من يستخدم عمالا لخدمته أو لأسرته.

• الحصص: يحدد بعض أقطار الخليج أعداد تصاريح العمل، سواء لأصحاب العمل، أو للعمل لدى الأسرة. تجعل بعض البلدان هذا التحديد على المستوى الوطنى - السعودية - وبعضها يحددها على مستوى المشروع كما في حالة عمان.

• الحظر: تعلن معظم أقطار الخليج قوائم بالمهن والمهارات التى يحظر استجلابها من الخارج على أساس أنها متوافرة في السوق المحلى، سواء من المواطنين، أو الوافدين الموجودين بالفعل. ويتم تحديث تلك القوائم باستمرار، غير أن الالتزام بهذه القوائم يختلف بين بلد خليجى وآخر.

• رسوم مالية: تحصل رسوم مالية، سواء لتصاريح عمل العمالة الوافدة، أو تجديد إقامتها سنويا

• توطين الوظائف: بهدف إحلال المواطنين محل الوافدين - كما سبقت الإشارة - وهو غالبا ما يتم في قطاعات الخدمة المدنية والنفط والقطاع العام، وتمارس بعض الضغوط على القطاع الخاص وإغرائه في نفس الوقت للالتزام بهذا التوطين.

• إعانات التوظيف: وهى تخصص لإحلال العمالة المواطنة محل الوافدة في القطاع الخاص،

تجربة اكتساب المهارات و تطوير أسواق عمل بلدان مجلس التعاون

تجربة الإمارات العربيّة المتحدة نموذجا

أولا: الإطار الاستراتيجي:

الرؤيـــة: مواكبة المعرفية واكتساب مهارات الثورة التقنية.

الهدف العملى: تهيئة المواطنين لدخول سوق العمل والقطاع الخاص، مع توفير فرص عمل لهم عن طريق الدعم المباشـر.

الآلية المركزية: التدريـب والتأهيـل.

اطار التوجـه: مؤسسى (عام وخاص) وتنظيمى وإجرائى.

المتركزات الواقعية: التعليم (تكوين المهارات) وسوق العمل (ممارسة المهارات)، إضافة إلى المؤسسات ذاتية التطوير.

ثانيا: التطورات

1- المواكبة المعرفيـة والتوطيـن.

في عام 2000 تم البدء بإنشاء ثلاثة مشاريع رئيسية في منطقة دبى الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية بجبل " على"، وهى مدينة دبى للإنترنت، ومدينة دبى للإعلام، وواحة دبى للمشاريع. ويتضمن أهم أهدافها تصنيع تكنولوجيا المعلومات بكل أنواعها، وكذلك التدريب عليها والمؤسسات العلمية المهتمة بها أو أية خدمات تقدم للعاملين في هذا المجال. والطموح أن تشكل هذه الخطوة نواة لاستكمال منظومة مجتمع الاقتصاد المعلوماتى. ومنذ ذلك التاريخ اتخذت عدة قرارات تنظيمية ومالية دقيقة لتحقيق هذا الهدف، بنقل قطاع التكنولوجيا إلى مدينة دبى، واطلاق الكلية الإلكترونية للجودة الشاملة، وتنظيم مدينة دبى للإنترنت قمة لتقنية المعلومات والاتصالات ترعاها جامعة الدول العربيّة، وافتتاح أكبر معرض للتقنية في الشرق الأوسط، جيتكس في مدينة دبى للإنترنت بمشاركة 1500 شركة، كما تم التوقيع مع ألمانيا بكلفة مليارى دولار تتضمن إنشاء معهد تقنية السليكون لتدريب المواطنين من طلبة والأفراد الراغبين في التخصص وفي مجال تصميم الرقائق وإدارة شركات ذات الاختصاص التقنى، وإرسال 500 مواطن للتدريب بالخارج وتوفير برامج للتدريب واسعة، وإقامة مصنع للرقائق في المنطقة الحرة في دبى.

2- المهارات العملية والتوطيـن:

يعد إنشاء " هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية " 1999، وهى خطوة مؤسسية مركزية على صعيد التوطين، ومن أهم أهدافها: التوظيف الكامل للموارد البشرية الوطنية، تخفيض نسبة العمالة الأجنبية ضمن قوة العمل الإجمالي، وزيادة عرض قوة العمل الوطنية المؤهلة والماهرة لتلبية احتياجات سوق العمل، وتنمية وتطوير القدرات والإمكانات العلمية للقوى العاملة الوطنية.
كما تم تشكيل لجنة اتحادية لعلاج قضية سوق العمل والتركيبة السكانية، ومن أهم وظائفها: دراسة القضية وإيجاد حلول لها، وتصنيف الشركات، ونظام الكفلاء، ومعوقات إنشاء قاعدة المعلـومات، ثم اقتـراح وسائل ضبط سوق العمل بما يخدم مشاريع التوطين والتدريب. وفي 18 كانون الأول/ ديسمبر 2002، صدر قرار عن اللجنة يقضى بتعميم برنامج دبى " طموح " لعموم الاتحاد. ويتضمن هذا البرنامج إنشاء صندوق لدعم المواطنين محدودى الدخل والذين يرغبون في إقامة مشروعات استثمارية، وذلك بهدف رفع مستويات الدخل وتعزيز مستويات التوطين في القطاعات الاقتصادية.

وبالنسبة لتفعيل دور التعليم في التوطين - رؤية التعليم 2020، اتخذ التوجه نحو تفعيله مسارين في آن واحد: رفع نوعية تكوين المهارات (أداء الكفاءة الخارجية)، وكذلك في السعى نحو مواءمة مناهجه لمتطلبات سوق العمل. وتأكيدا على أولوية التدريب في عملية اكتساب المهارات وذلك لكل من التعليم العام والجامعى والتقنى. الأول: تطوير مناهج الحاسوب، لكى تتوافق مع الاستخدامات التقنية في النظام التعليمى، والثانى: إعداد استراتيجية جديدة لتحويل المدارس الفنية إلى مراكز للتفوق التقنى، وتستهدف أساسا تطوير الكوادر البشرية المواطنة.

3- إجراءات داعمة للتوطيـن:

في 10 نوفمبر 2002 اعتمدت إجراءات جديدة تهدف إلى رفع تكلفة العمالة الوافدة غير الماهرة: تعديل متطلبات النقل واستثناءات الكفالات، وزيادة الضمان المصرفي، ثم توحيد الرسوم. وأقرت وزارة العمل في 11 ديسمبر 2002 تطبيق عقد عمل موحد للمواطنين في القطاع الخاص ابتداء من السنة القادمة. وأيضا اتخاذ إجراءات لدعم التعليم الصناعى والحرفي، وتدرس إمكانية رفع نسبة امتلاك الأجانب إلى أكثر

من 49%. واستصدار قرار لنظام خدمة جديدة، يستهدف الحد من توظيف غير المواطنين، يشتمل على خفض الإجازات وخفض تذاكر السفر بهدف مركزى يتعلق بدعم المواطنين.

ثالثا: التوطين: تقييم أولى للمسيرة

إنه من الواضح أن ثمة عدم استقرار ما زال قائما في تحديد أفضل كيفية يتم بها عملية التوطين. حيث تتباين الاتجاهات والمواقف، فمنهم من يشير إلى أن " توطين الوظائف طموح مشروع ووسائل قاصرة "، وآخرون يؤكدون أن مشكلة تطبيقه ترتبط بمصداقية الالتزام. القضية لا تتعلق بذات التوطين في ظرف غياب استراتيجية للتنمية ووجود قصور محسوس في المعلومات. فمعدلات تحقيق عملية التوطين ما زالت بطيئة عموما في القطاع العام، وأنها ضئيلة على صعيد القطاع الخاص.

رابعا: استخلاصات

الانخفاض المحسوس والمستمر من نسبة مشاركة المواطنين في مجموع السكان بسبب ضخامة تدفق الوافدين، وارتفاع نسبة الذكور مقارنة بالإناث في التركيبة السكانية، نتيجة لكثافة هذا التدفق، وتزايد الطلب على العمالة الوافدة الهامشية، الأمر الذى يجعل معدلات نموها أسرع من معدلات نمو السكان، وانخفاض نسبة المشاركة الوطنية في قوة العمل الكلية وضآلتها المحسوسة في القطاع الخاص، ومحدودية نسبة مشاركة المرأة المواطنة في قوة العمل، وارتفاع نسبة السكان المواطنين في الفئة العمرية دون 15 سنة، مما يقلل من نسبة مشاركتهم في قوة العمل.

(الاسكوا : التعليم واكتساب المهارات وأسواق العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجي: 2003)

وتضييق فجوة الأجور بينه وبين القطاع الحكومى.

- الإقناع أو الإغراء الفعّال والمؤثر: حيث يلجأ بعض أقطار الخليج إلى توفير عدد من الحوافز للقطاع الخاص لتشغيل المواطنين، كالقروض محدودة الفوائد، والحماية. الخ، والتزام القطاع الخاص الصناعى بتشغيل حد أدنى من العمالة المواطنة من إجمالي العمالة الكلية. وتختلف الأقطار الخليجية فيما بينها في طرق إدارة مثل هذه السياسة. فعلى سبيل المثال، أصدرت الحكومة السعودية عام 1996 "قانون السعودة" ، وبمقتضاه كان التطلع إلى ألا تقل العمالة المواطنة عن نسبة 75% من كل العمالة، وألا تقل الأجور عن 50% من الأجور الكلية، وأن يخصص 50% من نفقات التدريب لإعداد السعوديين للمهن الفنية.
- التنقل الوظيفي: تتيح كل أقطار الخليج انتقال الوافد بين الوظائف، ومن أهم المحددات لهذا موافقة صاحب العمل، وتوافر حد أدنى لمدة الإقامة. وعندما تنتهى الفترة المحددة للعمل، على العامل المغادرة والعودة إلى بلده. هذا، ويختلف الالتزام بتلك الإجراءات بين بلد خليجى وآخر وبين الأفراد داخل البلد الواحد.
- اصطحاب الأسر: لا يسمح به عادة إلا في المهن الماهرة والأعلى أجرا. ولقد أفضى هذا الأمر إلى أن يكون الطابع الغالب على المهاجرين هو الهجرة الفردية للوافدين.

لقد حققت هذه الإجراءات بعض النتائج. فعلى سبيل المثال، وظّف القطاع الخاص العمانى حوالى 51 ألف عمانى ما بين 1996– 2000 مقارنة بحوالى 11 ألف فقط قبل 1996، ولهذا وصل العمانيون في قوة العمل إلى 21.7% عام 2000 مقارنة بنحو 15.2% عام 1996، وارتفعت مشاركة السعوديين في قوة العمل في الحكومة والقطاع العام من 73% إلى 87% ما بين 1992 – 1999، كما ارتفعت في القطاع الخاص من 32% إلى 38% خلال نفس الفترة (Ibid, Girgis)

3 - فرصة غير متكررة في حجم قوة العمل

تؤكد التقارير الوطنية والإقليمية والدولية أن بلدان مجلس التعاون تعيش تغيرات ديموغرافية سريعة وملموسة. فوفيات الأطفال لكل 1000 ولادة حية تتراوح ما بين 10 و21 لكل ألف، وتتراوح في

حالة وفيات الأطفال دون خمس سنوات ما بين13 و26 في الألف، ويتراوح معدل الولادات لكل 1000 امرأة في الفئة العمرية 15 – 19 عاما ما بين 31 في الكويت و38 في السعودية، و51 في الإماراتأ ويتراوح متوسط نسبة الزيادة السكانية خلال الفترة 2000-2005 بين 1.9% في الإمارات ، و2.9% في كل من

> تحوز بلدان الخليج فرصة غير قابلة للتكرار في حجم قوة العمل في غضون السنوات القليلة القادمة، هى فرصة تعد رصيدا هاما في استدامة مشروعات التنمية وبرامجها إذا تم إعداد قوة العمل وتوزيعها على دروب الاقتصاد وفق تقسيم جديد للعمل .

السعودية وعمانأ و3.5% في الكويت (UNFPA, 2003).

هذاأ وتشير بعض الاسقاطات السكانية إلى حدثين هامين عند عام 2010 من منظور قوة العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يشير الأول إلى أن متوسط العمر لإجمالي السكان سيكون في السعودية وعمان 23، 22 عامh على التوالي، وسيتراوح ما بين31 – 33 عاما في الكويت والإمارات وقطر، و36عاما في البحرين (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002). ويعنى هذا أن دول مجلس التعاون الخليجى أمام هبة أو فرصة ديمغرافية، حيث ستشهد وفقا لها حجما كبيرا نسبيا للسكان في سن العمل، ويقتضى الاستفادة من هذه الفرصة صياغة سياسية تنموية بديلة لإعداد رأس المال البشرى معرفيا ومعلوماتيا ومهاريا، وتوسيع فرص مشاركته في العمل، وبالتالي تزايد الإنتاجية، وانخفاض معدل الإعالة، وإلا أهدرت هذه الفرصة، ويظل - إن لم يتزايد - الاعتماد على العمالة الوافدة.

1- الخلجنة: من المعوقات إلى الفرص:

تجمع بلدان الخليج العربية سويا خصائص سكانية وثقافية واقتصادية واجتماعية نوعية، تجعلها أقرب إلى التجانس النسبى. ورغم جهود مجلس التعاون لدول الخليج لتيسير حراك العمل فيما بين دوله، إلا أن النتائج كانت دون المتوقع. ورغم ندرة البيانات حول حراك عمل الخليج]ين بين بلدان الخليج، إلا أن إحدى الحالات – البحرين- تحمل في طياتها بعض المؤشرات ذات الدلالة. يعيش في البحرين عام 2001 حوإلى 6823 خليجى بنسبة 3 % فقط من غير البحرانيين، التحق بالعمل منهم 17%، وبجانب مرافقين لهم سيدخلون قوة العمل مستقبلا 31.9% (مملكة البحرين، وزارة العمل والشئون الاجتماعية).

ورغم الجهود المبذولة نحو الخلجنة فإن هناك معوقات تمثل قيدا على هذه العملية، منها عزوف الخليجيين عن العمل ببعض المهن خاصة الحرفية والخدمية– باستثناءات محدودة هنا وهناك-وأن النظم التعليمية تكاد تكون متشابهة من حيث الخصائص الغالبة على مخرجاتها، وأن طبيعة الاستثمارات والمشروعات متقاربة، خاصة فيما يتعلق بنشاطات القطاع الخاص، ولهذا يتصور أن استراتيجة جديدة لتبادل المصالح الاقتصادية وخلق ميزات تنافسية تقوم على إنشاء مراكز للتميز المهارى والمعلوماتى في كل بلد خليجى يمكن أن تفتح طريقا أمام الخلجنة في حراك العمل. ولقد وفرت تكنولوجيا الاتصالات والتعلم والمعلومات والمعرفة التى أتاحتها العولمة فرصا أمام بلدان الخليج تمكنها من تكثيف التدريب التحويلى والمستمر في ضوء خريطة للاستثمارات والمشروعات المشتركة، وفي ضوء انتقاء التكنولوجيا الملائمة وأوضاع العمالة المواطنة، وفي ضوء رصد دقيق لعرض العمل والطلب عليه حاضرا ومستقبلا.

ولمواجهة المعوقات الأساسية أمام الخلجنة، يفترض أن التكامل الخليجى العربى قد يكون السيناريو الأكثر ملاءمة لإنتاج تنافسية في بلدان الخليج إذا ما تم إعداد شبابه إعدادا نوعيا، ومن حيث الوعى المهنى لتوفير ميزات متباينة بين بلدان الخليج، وأنه يمكن حال تعبئتها أن توافر ميزات تنافسية على مستوى الإقليم، وتتيح له فرص حراك عمل أكثر مرونه.

ولمواجهة المعوقات الاساسية أمام الخلجنة، يفترض أن التكامل الخليجى العربى قد يكون السيناريو الاكثر ملاءمة لإنتاج تنافسية في بلدان الخليج إذا ما تم إعداد شبابه إعدادا نوعيا لتوفير ميزات تنافسية متباينة بين بلدان الخليج

ولعل البديل لهذا هو استمرار أوضاع قوة العمل الوافدة للخليج على ما هي عليه تقريبا، وبافتراض بقاء التوجهات الاقتصادية والسياسية على ماهى عليه. فالمتوقع أن تحدث ظاهرتان هامتان ستؤثران سلبا على التنمية في الخليج: الأولى هي تزايد الاعتماد على العمالة الآسيوية، خاصة في قطاع الخدمات العامة والشخصية، وهو اعتماد أثر وما يزال على بعض مفردات الثقافة الخليجية، خاصة لغة النش وقيمه، وهو ما رصدته عدة بحوث خليجية وعربية (مركز دراسات الوحدة العربية 1983). وأما الثانية فتتمثل في تزايد البطالة السافرة في الخليج - كما سبقت الإشارة - خاصة بين المتعلمين، وهو تزايد غالبا ما يصاحبه مشكلات اجتماعية ونفسية، يمكن أن تؤثر سلبيا فى الأستقرار الاجتماعى، الذى يعد أحد أهم شروط استدامة التنمية فى إقليم الخليج العربى.

الجداول

جدول رقم (1): المواطنون والوافدون في الخليج، 1990 – 2000 بالآلاف

البلد / السكان	الإمارات	قطر	عمان	السعودية	الكويت	البحرين
السكان بالآلاف						
1990	2.014	435	1785	15.400	2143	490
2000	2.606	565	2538	20.346	1914	640
الوافدون						
عدد/ 1990	1556	345	450	4220	1560	173
نسبة/ 1990	77.2	76.2	25.2	27.4	72.8	35.4
عدد/ 2000	1.922	4.9	682	5255	1108	254
نسبة/ 2000	73.8	72.4	26.9	25.8	57.9	39.8

المصدر:

UN Population Division, Department of Economic and Social Affairs
z, International Migration Report, UN. 2002

جدول رقم (2): التغير في حجم السكان المواطنين والوافدين في منطقة الخليج خلال الفترة من 1975 – 2000 (الأرقام بالألف)

التطور الزمني	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الإجمالي
1975							
المواطنون	201.6	307.8	666.0	63.7	6089.3	194.3	7.522.7
الوافدون	60.0	787.1	100.0	84.0	937.0	330.8	2.198.9
الإجمالي	261.6	994.9	766.0	147.7	7026.0	525.1	9.0721.6
نسبة الوافدين إلى الإجمالي	22.9%	69.1%	13.1%	56.9%	13.3%	63.0%	22.6%
1980							
المواطنون	233.3	386.7	805.0	84.6	7306.0	280.1	9.095.7
الوافدون	103.4	971.0	179.0	122.0	2382.0	697.3	4.455.0
الإجمالي	336.7	1358.0	984.0	206.6	9688.0	977.4	13.550.7
نسبة الوافدين إلى الإجمالي	30.7%	71.5%	18.2%	59.1%	24.6%	71.3%	32.9%
1985							
المواطنون	276.1	470.5	973.0	115.0	8764.2	403.8	11.002.6
الوافدون	158.6	1226.8	220.0	126.0	3878.0	713.0	6.355.4
الإجمالي	434.7	1697.3	1193.0	241.0	12642.2	116.8	17.325.0
نسبة المواطنين إلى الإجمالي	36.5%	72.3%	18.4%	52.3%	30.7%	63.8%	36.5%
1995							
المواطنون	362.2	708.1	11563.0	162.0	13272.0	597.0	16.664.3
الوافدون	233.9	1250.7	586.0	385.0	6262.0	1781.0	10.488.0
الإجمالي	586.1	1958.8	2149.0	547.0	19534.0	2378.0	27.152.4
نسبة الوافدين إلى الإجمالي	38.2%	63.9%	27.3%	70.4%	32.1%	74.9%	38.6%
2000 – 1999							
المواطنون	–	812.2	–	–	15658.5	–	
الوافدون	—	1442.7	—	–	5675.7	–	—
الإجمالي	690.0	2.254.8	2,400.0	585.0	21334.2	2,900.0	30,144.1
نسبة الوافدين إلى الإجمالي		64.0%			(25,8)26.6%		
المعدل السنوي للنمو:							
1 – المواطنون							
1985 – 1975	3.2%	4.3%	3.9%	6.1%	3.7%	7.6%	3.9%
1995 – 1985	2.8%	4.2%	4.9%	3.5%	4.2%	4.0%	4.2%
1995 – 1975	3.0%	4.3%	4.4%	4.8%	4.0%	5.8%	4.1%
2 – الوافدون							
1985 – 1975	10.2%	6.0%	8.2%	4.1%	15.3%	8.0%	11.1%
1995 – 1985	3.5%	0.2%	10.3%	11.8%	49%	9.6%	5.2%
1995 – 1975	6.8%	30%	9.2%	7.9%	10.0%	8.8%	8.1%

المصدر:

* M. Girgis, Would National and Asians Replace Arab Worker in the GCC, Fourth Mediterranean development Forum Amman, Jordan, Oct. 2004

جـدول رقـم(3): اتجـاهـات التـغير في قـوة العـمل المـواطنـة والـوافـدة في منطقة الخـليـج خـلال الـفـترة مـن 1975 – 2000
(الارقام بالآلاف)

التطور الزمنى	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الإجمالي
			1975				
العمالة المواطنة	38.0	55.4	155.0	11.7	1438.9	44.6	1.743.7
العمالة الوافدة	22.0	249.4	70.0	57.0	484.8	234.2	1.117.1
الإجمالي	60.0	304.6	225.0	68.7	1923.7	278.8	2.860.8
نسبة المواطن إلى الإجمالي	18.2%	18.2%	68.9%	17.0%	74.8%	16.0%	61%
			1980				
العمالة المواطنة	61.2	74.2	168.0	16.6	1579.6	53.9	18.93.6
العمالة الوافدة	81.2	147.3	112.0	79.0	1693.1	470.8	2853.3
الإجمالي	142.4	491.5	280.0	95.6	3212.7	524.7	4746.9
نسبة المواطن إلى الإجمالي	43.0%	15.1%	60.0%	17.4%	47.3%	10.3%	39.9%
			1985				
العمالة المواطنة	71.8	95.9	177.9	23.5	1619.6	65.1	2.053.8
العمالة الوافدة	98.8	574.5	191.1	76.7	2722.5	460.2	4.123.8
الإجمالي	170.6	670.4	369.0	100.2	4342.1	525.3	6.177.6
نسبة المواطن إلى الإجمالي	42.1%	14.3%	48.2%	23.5%	37.3%	12.4%	33.2%
			1995				
العمالة المواطنة	90.7	174.9	240.0	39.0	1869.0	111.2	2.524.8
العمالة الوافدة	135.8	876.6	430.3	179.0	4581.0	843.9	7.046.6
الإجمالي	226.5	1051.5	670.3	218.0	6450.0	955.1	9.571.4
نسبة المواطن إلى الإجمالي	40.0%	16.6%	35.8%	17.9%	36.5%	11.6%	26.4%
			2000				
العمالة المواطنة		221.4	306.2		3272.9	138.2	
العمالة الوافدة	219.0	1442.7	552.5	406	4003.4	1.217.5	8521
الإجمالي		1226.2	858.7		7176.3	1.355.7	
نسبة المواطن إلى الإجمالي	41%	18.1%	35.7%	14%	44.2%	10.2%	
			المعدل السنوي للنمو:				
1 – العمالة المواطنة							
1985 – 1975	6.6%	5.6%	1.4%	7.3%	1.2%	3.9%	1.7%
1995 – 1985	2.4%	6.2%	3.0%	5.2%	1.4%	5.5%	2.1%
1995 – 1975	4.4%	5.9%	2.2%	6.2%	1.3%	4.7%	1.9%
2 – العمالة الوافدة							
1985 – 1975	11.0%	8.2%	5.1%	3.8%	8.5%	6.5%	8.0%
1995 – 1985	2.9%	4.6%	6.2%	8.1%	4.0%	6.2%	4.5%
1995 – 1975	6.9%	6.4%	5.6%	5.6%	6.2%	6.4%	6.2%

جدول رقم (4): نصيب العرب من السكان الوافدين إلي الخليج مابين 1975 – 2002

الدولة	1975	2002
البحرين	22	10
الكويت	80	⋆34
عمان	16	11
قطر	33	25
السعودية	91	43 – 37
الإمارات	26	10
دول مجلس التعاون	72	29 - 25

المصدر:

⋆ A. Kapiszewski, Arab Labour Migration to GCC Countries: Regional Conference on the Arab Migration in Globalizated World, Cairo, Sep 2003

جدول رقم(5) : تقديرات العرب والآسيويين في الخليج 1997

الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الإجمالي
المصريون	–	271	35	29	1200	100	1635
اليمنيون	–	–	–	–	500	–	500
الأردنيون/ الفلسطينيون	–	–	–	40	270	100	410
السوريون	–	95	–	–	170	–	265
السودانيون	–	–	–	–	250	–	250
الكويتيون	–	–	–	–	120	–	120
إجمالى العرب	–	366	35	239	2340	200	3180
الهنود	110	262	300	90	1250	1000	3012
الباكستانيون	70	100	70	60	800	400	1500
البنجلاديشيون	–	142	120	–	450	100	812
الفلبينيون	25	60	–	40	500	100	725
السريلانكيون	–	167	25	30	150	125	497
الأندنسيون	–	–	–	–	250	–	250
الايرانيون	–	69	–	20	–	–	89
إجمالي الآسيويون	205	658	395	240	2950	1625	6073
أخرون	–	–	–	–	95	–	95
الإجمالي	242	1409	614	365	6000	2038	10668

المصدر: N. Shah, Arab Migration Patterns in the Gulf, Conference on the Arab Migration in Globalizated World, Cairo, Sep 2003

جدول رقم(6) : تقدير تجمعات الوافدين بالآلاف في الخليج حسب الجنسية عام 2002

الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	الإجمالي
الهنود	100	295	300	100	1.400	1.000	3.200
الباكستانيون	50	100	70	70	1.000	450	1.740
المصريون	–	275	15	35	1.000	130	1.455
اليمنيون	–				1.000	35	1.035
البنجلاديشيون		160	110		450	100	820
السريلانكيون		160		35	350	160	705
الفلبينيون		60		50	500	120	730
الأردنيون/ الفلسطينيون		50		50	270	110	480
السوريون		95			170		265
الايرانيون	45	80		20		40	145
الاندونيسيون					250		250
السودانيون					250		250
الكويتيون					120		
الاتراك					100		
أخرى		70					70
الإجمالي	280	1.475	630	420	7.000	2.488	

المصدر:

* A. Kapiszewski, Arab Labour Migration to GCC Countries: Regional Conference on the Arab Migration in Globalizated World, Cairo, Sep 2003

جدول رقم (7) : قوة العمل في السعودية حسب الجنسية 1975 – 1990

الجنسية	عام					
	1975	%	1985	%	1990	%
اليمن – (ش)	280.400	36.3	375.520	10.7	320.080	9.4
الأردن/ فلسطين	175.000	22.6	116.250	3.3	123.950	3.6
مصر	95.000	12.3	424.130	12.0	330.290	9.7
اليمن (ج)	55.000	7.1	54.950	1.6	64.700	1.9
السودان	35.000	4.5	104.980	3.0	115.770	3.4
لبنان	20.000	2.6	31.000	0.9	57.890	1.7
عمان	17.500	2.3	0	0.0	0	0.0
سوريا	15.000	1.9	22.190	0.6	18.730	0.6
الصومال	5.000	0.6	0	0.0	0	0.0
العراق	2.000	0.3	0	0.0	0	0.0
بلاد أخرى	0	0.0	24.310	0.7	44.270	13
إجمالي الجنسية العربيّة	699.900	90.5	1.153.330	32.7	1.075.680	31.6
باكستان	15.000	1.9	410.390	11.6	360.940	10.6
الهند	15.000	1.9	531.930	15.1	551.630	16.2
بلاد أخرى آسيوية	8.000	1.0	0	0.0	0	0.0
بنجلاديش	0	0.0	116.950	3.3	269.380	7.9
سريلانكا	0	0.0	147.950	4.2	255.380	7.5
إجمالي الجنسية الآسيوية	38.000	4.9	1.206.520	34.2	1.436.950	42.2
الفلبين	0	0.0	332.890	9.4	320.080	9.4
كوريا الجنوبية	0	0.0	285.340	8.1	30.650	0.9
تايلاند	0	0.0	193.750	5.5	139.610	4.1
اندونيسيا	0	0.0	41.920	1.2	108.960	3.2
جنسيات أخرى آسيوية	0	0.0	68.340	1.9	57.890	1.7
إجمالي الجنسية الآسيوية	0	0.0	922.240	26.2	657.190	19.3
أوروبا وأمريكا	15.000	1.9	45.790	1.3	54.480	1.6
إفريقيا وأخرى	10.000	1.3	63.410	1.8	88.530	2.6
إيران	10.000	1.3	0	0.0	0	0.0
تركيا	500	0.1	0	0.0	0	0.0
أخرى	0	0.0	131.400	3.7	92.270	2.7
الإجمالي	773.400	100.0	3.522690	100.0	3.405.100	100.0

المصدر:

I. Papps, Migration Dynamics in the Gulf Cooperation Council GCC Countries, IOM/ UNFPA Policy Workshop on Migration Dynamics in the Arab Region, Geneva, paper No. 2, 7-8 October 1996

جدول رقم(8): قوة العمل الوافدة في بعض أقطار الخليج حسب الحالة التعليمية

	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم وجامعي	دراسات عليا	المستوى	الإجمالي
				البحرين 1991					
العدد (000)	13.0	32.9	21.5	20.3	24.9	17.5	4.0	0.8	134.8
نسبة إلى مجموع الوافدين	9.6%	24.4%	15.9%	15.1%	18.4%	13.0%	2.9%	0.6%	100.0%
المجموع التركمي	9.6%	34.0%	49.9%	65.0%	83.5%	96.4%	99.4%	100.0%	
				الكويت1996/1					
العدد (000)	122.8	268.7	93.3	148.8	127.8	105.2	4.4	0.3	871.3
نسبة الإجمالي	14.1%	30.8%	10.7%	17.1%	14.7%	12.1%	0.5%	0.0%	100.0%
المجموع التراكمي	14.1%	44.9%	55.6%	72.7%	87.4%	99.5%	100.0%	100.0%	
				الوافدون العاملون بالحكومي					
العدد	7.235	11.745	7.943	12.242	1.501	39.2.9	2.834	64	82.773
نسبة الإجمالي	8.7%	14.2%	9.6%	14.8%	1.8%	47.4%	3.4%	0.1%	100.0%
الوافدون العاملون بقطاع خاص									
العدد	115.6	256.9	85.4	136.6	112.8	66.0	1.6	0.2	775.0
نسبة الإجمالي	14.9%	33.1%	11.0%	17.6%	14.6%	8.5%	0.2%	0.0%	100.0
متعطلون	739	807	1.049	1.889	598	177	6	1	5.266
				قطر 1994					
العاملون في الحكومة	3.478	543	390	463	3.465	8.089	919	7.906	25.253
نسبة الإجمالي	13.8%	2.2%	1.5%	1.8%	13.7%	32.0%	3.6%	31.3%	100.0%
المجموع التراكمي	13.8%	15.9%	17.5%	19.3%	33.0%	65.1%	68.7%	100.0%	
العاملون بالقطاع الخاص	127	326	199	302	1.199	1.441	115	10	3.719
نسبة الإجمالي	3.4%	8.8%	5.4%	8.1%	32.2%	38.7%	3.1%	0.3%	100.0%
المجموع التراكمي	3.4%	12.2%	17.5%	25.7%	57.9%	96.6%	99.7%	100.0%	
				الإمارات 1985					
العدد (000)	156.1	149.0	51.5	70.2	121.5	62.2	3.3	0.2	613.9
نسبة المجموع	25.4%	24.3%	8.4%	11.4%	19.8%	10.1%	0.5%	0.0%	100.0%
المجموع التراكمي	25.4%	49.7%	58.1%	69.5%	89.3%	99.4%	0100%.	100.0%	
عمان 1993	مهارة منخفضة		مهارة متوسطة		ماهر		دبلومة	جامعي+	اجمالي
العدد (000)	220		1.3		47		17	43	430
نسبة الإجمالي	51.2%		24.0%		10.9%		4.0%	10.0%	100.0%
المجموع التراكمي	51.2%		75.1%		86.0%		90.0%	100.0%	

المصدر:

M. Girgis, Would National and Asians Replace Arab Worker in the GCC, October 2002, Table 11. P. 23

جدول رقم (9): نصيب العرب من سكان الخليج 1975 – 2000

الدولة	1975	1985	1996	2000
البحرين	22	15	12	–
الكويت	80	69	33	43
عمان	16	9	11	–
قطر	33	33	21	–
السعودية	91	79	30	–
الإمارات	26	19	10	–
GCC	72	56	31	–

المصدر:

N. M. Shah, Arab Migration Patterns: in the Gulf , in Regional Conference on Arab Migration in a Globalization World, Cairo, September 2003

جدول رقم (10): توزيع العمالة العربيّة والآسيوية في الكويت حسب المهنة 1989 – 2000

الجنسيات / المهن	العرب		الآسيويون	
	1989%	2000%	1989%	2000%
الفنيون والعلميون	73.4%	57.6%	22.3%	35.8%
المديرون والإداريون	73.7%	61.6%	20.6%	30.3%
المكتبة	78.0%	65.2%	21.3%	33.4%
البائعون	56.4%	51.4%	43.1%	48.2%
عمال الخدمات	20.3%	8.7%	79.2%	91.0%
الزراعة	37.1%	26.6%	62.8%	73.3%
عمال الإنتاج	43.2%	32.2%	56.4%	67.5%
المجموع	100	319.852	423.128	673.470
النسبة في قوة العمل حسب الجنسية	37	47.5	68.3	88.7

المصدر:

Public Authority for civil information, December 1989, Population and Labor Force, Kwait

جدول رقم (11): اتجاه التغير في الخصائص التعليمية للعمالة الوافدة في الخليج (بالنسب)

الدولة		مؤهلات أعلى من الثانوي	الأميون	من يعرفون القراءة والكتابة
البحرين 1993		16.5	9.6	24.4
1999	ذكور	13	20.6	29.7
	إناث	19.2	34.6	10.4
الكويت 1996		12.6	14.1	30.8
1999	ذكور	11.9	15.7	19.4
	إناث	10.9	18.3	16.4
قطر 2004		66.9	13.8	16.4
1991	ذكور	13.1	20.7	29.7
	إناث	19.2	34.5	10.4

المصدر:

⋆I. Papass, Migration Dynamics in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries, IOM/ UNFPA, Policy Workshop on Emigration Dynamics in the Arab Region, No. 2, 7 – 8 October 1996

⋆M. Girgis, The GCC Factors in future Arab Labor Migration in Fourth Mediterranean development Forum Amman, Jordan, Oct. 2002, Table No. 11

جدول رقم (12): توزيع الوافدين في الخليج حسب النوع

الجنسية	ذكور		إناث		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
العرب	2.213.941	67.55	1.06358	32.45	3277521	100
الآسيويون	2.422.029	77.9	685.832	22.1	3107861	100
المجموع	4.636.570	72.6	1.749.412	27.4	6385382	100

المصدر: حسبت النسب بمعرفتنا من بيانات جدول 5 الوارد في :

⋆I. Papass, Migration Dynamics in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries, IOM/ UNFPA, Policy Workshop on Emigration Dynamics in the Arab Region, No. 2, 7 – 8 October 1996

جدول رقم(13): تركيب السكان الوافدين في الكويت حسب النوع 1989 – 2001

	ذكور		إناث		إجمالي		إجمالي %
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
1989							
مجموع الوافدين	974.393	66.6	489.561	33.4	1.463.954	100	100.0	2.0
العرب	558.361	64.1	312.093	35.9	870.454		59.4	1.8
الآسيويون	408.253	70.6	169.695	29.9	577.948		39.5	2.4
آخرون	7.779	50	7.773	50	15.552		1.1	1.0
2001								
مجموع الوافدين	932.636	97.2	455.111	32.8	1.387.747		100.0	2.0
العرب	409.018	65.7	212.004	34.3	621.022		44.8	1.9
الآخرون	11.624	56.3	9.009	43.7	20.633		1.5	1.3

المصدر:

⋆N. Shah Arab Migration patterns in the Gulf Regional Conference on Arab Migration in a Globalized World, Table 2

جدول رقم(14):توزيع العمالة العربيّة والآسيوية حسب المهنة في الكويت عام 1998

	العرب			الآسيويون			آخرون		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
المهنيون والفنيون	15.7	50.6	19.4	4.9	5.1	4.9	57.5	35.9	50.6
الإداريون	2.4	0.6	2.2	0.7	0.0	0.5	11.1	1.3	8.0
المكتبة	17.5	27.4	18.6	4.8	3.1	4.3	6.1	10.9	7.6
البائعون	9.3	3.5	8.7	6.6	0.8	4.9	5.3	3.9	4.9
العاملون بالخدمات	11.5	16.8	12.1	23.2	59.9	43.0	2.5	46.5	16.5
العاملون بالزارعة ورعاية الماشية والصيد	2.1	0.0	1.9	3.3	0.0	2.3	0.2	0.0	0.2
عمال الإنتاج	41.4	1.1	37.1	56.6	1.1	40.1	17.3	1.4	12.2
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
مجموع القوى العاملة	287445	34286	321731	277491	116989	394480	4640	2152	6792
مجموع السكان	558361	312093	870454	408253	169695	577948	7779	7773	15552
نسبة قوة العمل	51.5	11.0	37.0	68.0	98.9	68.3	59.6	27.7	43.7

المصدر:

⋆N. Shah Arab Migration patterns in the Gulf Regional Conference on Arab Migration in a Globalized World, Table 9a

جدول رقم (15): توزيع العمالة العربيّة والآسيوية حسب المهنة في الكويت عام 2001

	العرب			الآسيويون			آخرون		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
المهنيون والفنيون	13.7	46.1	16.5	4.2	5.4	4.5	42.6	47.3	43.9
الإداريون	4.4	2.3	4.2	1.3	0.1	0.9	22.7	12.8	19.8
المكتبة	17.6	33.0	18.9	4.5	3.4	4.2	8.4	13.8	10.0
البائعون	9.4	7.3	9.2	5.6	2.0	4.6	3.0	3.1	3.0
العاملون بالخدمات	8.5	9.7	8.6	24.5	87.0	41.5	4.7	21.4	9.5
العاملون بالزارعة ورعاية الماشية والصيد	1.2	0.0	1.1	2.0	0.0	1.5	0.2	0.1	0.2
عمال الإنتاج	45.4	1.5	41.6	57.9	2.1	42.7	18.4	1.6	13.5
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
مجموع القوى العاملة	269638	25461	295099	481088	180435	661523	7527	3110	10637
مجموع السكان	409018	212004	621022	511994	234098	7460692	11624	9009	20633
نسبة قوة العمل	65.9%	12.0%	47.5%	94.0%	77.1%	88.7%	64.8%	34.5%	51.6%

المصدر:

⋆ N. Shah Arab Migration patterns in the Gulf Regional Conference on Arab Migration in a Globalized World

جدول (16): النسبة المئوية للمهاجرين الدوليين من تعداد السكان

الدولة	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
الإمارات	2.4	18.0	29.3	58.9	70.8	71.5	71.2	70.5	70.4	71.4
السعودية	1.6	3.3	6.2	12.8	20.0	26.4	29.6	24.7	23.9	25.9
قطر	32.0	48.7	61.4	69.6	72.2	78.2	79.1	77.2	76.0	78.3
الكويت	32.6	51.1	62.3	65.7	69.9	71.1	72.4	58.7	62.2	62.1
البحرين	17.1	20.1	17.3	22.1	29.8	33.1	35.1	37.5	37.8	40.7
عمان	5.6	5.8	5.4	8.2	15.2	21.4	24.5	26.3	24.8	24.4

United Nations, Population Division, World Migration Stock: The 2005 Revision

جدول (17): المحطات الأساسية لهجرة العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (1945- الآن)

• **1945 حتى 197**
تميزت هذه الفترة بانتقال مكثف للعمالة العربية إلى المنطقة وبلغت نسبتها حوالي 85% في مطلع السبعينيات .
• **1974 حتى 197**
توسع مفاجئ وسريع لأعداد العمالة العربية الوافدة، إذ بلغ عددهم حوالي مليون وثمانية آلاف في عام 1975، وبما يشكل 80% من إجمالي الأجانب في دول المجلس .
• **1976 حتى 197**
تزايد سريع في معدلات العمالة الوافدة من جنوب آسيا (ارتفع عدد الباكستانيين خلال ثلاث سنوات فقط من 200 ألف عام 1976 إلى مليون و 250 ألفا عام 1979 .
• **1980حتى 199**
اتساع نطاق الأنشطة التي تعتمد على تشغيل الأجانب (قطاع المقاولات والخدمات واستقطاب 60% من العمالة الأجنبية)
• **1990 حتى الآن**
تغيرات مفاجئة في أعقاب حرب الخليج الأولى، خاصة على صعيد قوة العمل العربية الوافدة، (حصة) العمالة العربية الوافدة في أواخر عام 1990 كانت أقل من 34% من إجمالي الأجانب في المنطقة. وتزايد سريع في استقدام العمالة الآسيوية من جنوب شرق آسيا (أغلب الشركات الأمريكية الكبيرة: بكتيل / فلور / براون اندروت استخدمت هذه الفئة من العمالة بناء على تجارب عملها السابقة في فيتنام وتايلاند وكوريا)

المصدر: محمد ديتو (2006)

جدول (18): تحويلات العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي ومعدلات نموها

السنة	التحويلات بالمليار	الفترة	معدل النمو
1975	1.6	1985-1980	33%
1980	6.9	1980-1985	43.50%
1985	9.9	1985-1990	41%
1990	16.7	1990-1995	46%
1995	24.3	1995-2000	1.20%
2000	24.6	2000-2004	1.60%
2004	27.2	———	———

المصدر: مركز المعلومات، غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، 2005

جدول (19): المستوى العام للبطالة في بلدان الخليج العربية لعامي 2001 و2004

الدولية	2001		2004	
	عدد المتعطلين	المعدل%	عدد المتعطلين	المعدل %
الإمارات	45000	2.3	82000	3
البحرين	16965	2.5	9224	3.1
السعودية	———	5.9	471727	7
عمان	35000	5	62868	7.1
قطر	7528	2.3	8887	2.3
الكويت	9464	1.8	17840	0.7

المصدر: ميثاء الشامسي (2006)

الخاتمة

توظيف هجرة العمل العربيّة في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي

1- في المخاطر و التحديات:

—تمثل هجرة العمل موردا وإمكانا تنمويا مهما إذا أحسن التخطيط الجيد له والتوظيف الأمثل لمردوده، غير انه من الخطا الزعم بأن انتقال قوة العمل العربية سيسهم بمفرده في حل مشكلات التنمية الوطنية ومواجهة تحدياتها، بل ومن الخطأ الاعتقاد بأن الموارد التى توفرها الهجرة - وبخاصة تحويلات المهاجرين - هى موارد غير قابلة للنضوب . فأنماط الهجرة واتجاهاتها وخصائص المهاجرين هي نتاج تفاعل بين اوضاع محلية، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية وبين المخاطر والفرص والتحديات التي تطرحها العولمة على الهجرة إقليميا ودوليا.

—وتتجلى اشكالية علاقة انتقال الأيدي العاملة العربية بالتنمية الوطنية حال ت،ملنا في السؤال التالي : ما الآثار التنموية التي ستحدث في كل من بلدان الإرسال والاستقبال إذا استمر انتقال الأيدي العاملة على حاله، من حيث الحجم والخصائص وكم التحويلات؟

• سيتزايد حجم الكفاءات العربية المهاجرة، خاصة إلى خارج الإقليم العربي، فتبدد قوة تنموية فاعلة، نظراً لما تحوزه من خصائص مهارية ومعرفية، وهي خسارة مركبة:هدر استثمارات أنفقت على إعدادها، وحرمان المشروعات التنموية الوطنية منها، واللجوء إلى خبرات أجنبية بديلة لها باهظة التكاليف.

• انحسار متزايد في الطلب الخارجي على العمالة غير الماهرة، ومن ثم تراكم أعدادها، فترتفع معدلات البطالة، وتتزايد احتمالات التهميش الاقتصادي والاجتماعي، ومعدلات الفقر. ومثل هذه الآثار تنسج فضاء محملا بالمشكلات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. الجريمة والعنف، التطرف، المخدرات... إلخ.

• ارتبط باستمرار الاعتماد على العمالة الوافدة خاصة الآسيوية في الخليج انخفاض الاعتماد على العمالة العربية، وتزايد البطالة السافرة والطوعية بين المواطنين، وانحسار مشاركة المراة الخليجية في سوق العمل. فضلاً عن التأثيرات الثقافية السلبية للعمالة الأجنبية في الخدمات المنزلية على لغة النشء وقيمه.

• تزايد أو على الاقل استمرار التيارات والاحجام الحالية للمهاجرين هجرة غير نظامية، سواء من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا أو من العرب والآسيويين إلى بلدان الخليج. ولا يخفي ما لهذا النمط من الهجرة من آثار ومخاطر سلبية على المهاجر نفسه، ابتداء بأخطار الطريق-قوارب الموت بالبحر الأبيض المتوسط- مرورا بخطر السفر بواسطة الشبكات الإجرامية، وكذلك التداعيات السلبية للعمل بشكل غير قانونى، كانخفاض الأجور والحرمان من الحقوق، والاشتغال في أعمال هامشية أو أقل من مهارة وخبرة المهاجر.

• اتجاه تحويلات الأيدي العاملة العربية في المشرق وبلدان الخليج العربية إلى الانخفاض، نتيجة لانحسار الطلب على العمالة العربية. وهو ما يحرم دول الإرسال من إحدى أهم إيجابيات انتقال الأيدي العاملة، حيث اسهمت التحويلات في حل مشكلات مجتمعية وأسرية وفردية سبقت الإشارة إليها.

سيتزايد حجم الكفاءات العربية المهاجرة، خاصة إلى خارج الإقليم العربي، فتبدد قوة تنموية فاعلة، نظراً لما تحوزه من خصائص مهارية ومعرفية، وهي خسارة مركبة

• استمرار المقاربة الأمنية للهجرة بإقليم البحر الأبيض المتوسط خاصة، وسيطرة الهاجس الأمنى وتدعيم سياسات وآليات المراقبة والطرد والمحاصرة، مما سوف يسيء للعلاقات بين الدول، ويغذى الصورة السلبية للمهاجر، ويكرس المعاداة للآخر، والأخطر من هذا هو تزايد قوة ونفوذ الشبكات الإجرامية المتاجرة بالمهاجرين غير النظاميين.

2- في الفرص والسياسات البديلة

—شهدت المنطقة العربية والمتوسطية خلال العقدين الأخيرين ديناميكيات مهمة إجمالاً على صعيد السياسات والحوار والشراكة وتدعيم المؤسسات ذات العلاقة بهجرة العمل. فقد انشأت العديد من الدول وزارات متخصصة معنية بالهجرة، مثل: المغرب، والجزائر، ولبنان، وسوريا، واليمن، وتونس، ومصر. كما تدعمت المؤسسات الوطنية المتخصصة وتنامت النشاطات التأهيلية لبناء قدرات المسئولين والمعنيين بقطاع الهجرة، وتدعيم الاهتمام بالبيانات، وإنشاء مراصد لقواعد البيانات لمتابعة حركة الهجرة وخصائصها، كما شهد الحوار العربى الأوروبى حول قضايا الهجرة تدعيما ومأسسة، وبخاصة في إطار الاجتماعات الوزارية السنوية لمجموعة 5+5.

ان الجهود تبدو دون المطلوب إذا نظرنا إلى التحديات التى تطرحها هجرة العمل في اشكالها القائمة والمتوقعة وكإمكان يمكن ان يفعل ويوظف لصالح الاندماج الإقليمى العربى والتكامل العربى الأوروبى

غير أن هذه الجهود تبدو دون المطلوب إذا نظرنا إلى التحديات التى تطرحها هجرة العمل في أشكالها القائمة والمتوقعة، وإذا نظرنا بالأخص إلى الفرص التى تمثلها الهجرة العربية في عدد من أبعادها الحالية، وكإمكان يمكن أن يفعل ويوظف لصالح الاندماج الإقليمى العربى والتكامل العربى الأوروبى.

— وبغرض تفعيل الحوار حول آليات وميكانيزمات تعظيم الفائدة من هجرة العمل العربية ومردودها لصالح دول الإرسال والاستقبال، نقدم فيما يلى عددا من التساؤلات والأفكار والملاحظات لسياسات بديلة وطنية وإقليمية عربية وعربية-أوروبية في ضوء المؤشرات والحقائق المتوافرة والاستشرافات المستقبلية المتوقعة والممكنة.

أ- **الحد من نزيف العقول وتفعيل دور الكفاءات المهاجرة في التنمية**

—تفيد الدراسات المتخصصة بأن هجرة الكفاءات العربيّة قد تنامت منذ منتصف الثمانينيات وتكثفت مع التسعينيات، وتفيد الاستشرافات المستقبلية بأن نزيف العقول من دول الجنوب - ومنها البلدان العربية - سوف يستمر ويتعمق خلال الفترات القادمة.

وتفيد المسأهمات العلمية ذات العلاقة بأن أسباب هذا النزيف تكمن في عوامل عديدة ومركبة ذات علاقة في نفس الوقت بدول الإرسال الطاردة وبلدان الاستقبال الجاذبة، ومن أبرزها:

• ضعف الحوافز المادية والعلمية والتقنية والحريات العلمية والفكرية والسياسية في بلدان الجنوب الطاردة.

• الحاجة المتزايدة لأسواق عمل الدول المصنعة للعمالة الماهرة، وبخاصة الكفاءات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

• جاذبية حوافز أسواق العمل الغربية وظروف العمل والعيش مقارنة بدول الجنوب

• تنامى وسائل الاتصال وتدفق المعلومات، مما ييسر التعرف على الطلب في أسواق العمل الدولية والاستجابة له. هذا بالإضافة إلى تواجد مؤسسات متخصصة في اصطياد العقول "Chasseurs de têtes" كالعديد من الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المتخصصة في التكنولوجية المتقدمة.

- إن هذه الأوضاع وغيرها تواجهنا بالتساؤلات التالية:

• كيف يمكن التوصل إلى ديناميكيات وطنية

وإقليمية عربية تجمع بين مختلف الأطراف الحكومية والأهلية، ومنظمات المجتمع المدني السياسية والعلمية والمالية، لتشجيع البحث من أجل التطوير التنموي داخل البلدان العربية، وتحفيز الكفاءات، وتدعيم استقرارها ومساهمتها في جهود التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي العربي؟.

- كيف يمكن توسيع فرص توظيف الكفاءات المهاجرة لصالح التنمية في بلدى الإرسال والاستقبال؟ وكيف يمكن أن يكون هذا النشاط عملية (process) دائمة ومتجددة؟ بل كيف يمكن تفعيل أدوار الكفاءات لكى تصبح آلية محورية في ديناميكية الحوار والتواصل والاندماج العربى والعربى-الأوروبى على مختلف المستويات الاقتصادية والثقافية والحضارية عامة؟ وما طبيعة وأدوار الشراكة المطلوبة لتحقيق هذا الهدف وموقع الكفاءات ضمنها؟

- كيف يمكن مقاربة هجرة الكفاءات كعنصر إيجابى وأساسى لتكامل عربى ولشراكة متوسطية في إطار ديناميكية تلعب الكفاءات ضمنها دورا مهما ومعقلنا لصالح بلدان الأصل عبر نقل المعرفة وتيسير نقل التكنولوجيا وتوظيفها (كمعرفة وكمعدات ومؤسسات)، وتحفيز استثمار رأس المال في مشروعات منتجة ومنافسة، بما يمكن الكفاءات المهاجرة من القيام بأدوار تنموية لصالح بلدان الاستقبال؟.

—وفي هذا السياق، نطرح للحوار عددا من التوجهات والاقتراحات:

- اقتراح إنشاء آلية إقليمية وصندوق لتمويل أنشطتها، على أن يتم هذا العمل بالتعاون بين الدول العربية والدول الغربية المستقبلة للكفاءات العربية، وأن تساهم في تمويله الدول الصناعية المنتفعة من هجرة الكفاءات، وأن تلك الآلية تهدف إلى تدعيم العلاقة بين البلدان العربية والكفاءات العربية ومن أصول عربية المقيمة في البلدان الغربية، وتفعيل مساهماتها في مختلف أبعاد التنمية والبحث العلمي، ومن ذلك:

  - خلق آليات محددة الأهداف لتيسير توظيف مهارات الكفاءات المهاجرة في بلدانها الأصل، وذلك عبر أنشطة متعددة تشمل الأنشطة البحثية والدراسات العلمية، وتحفيز وتمويل الاستشارات، وتنظيم اللقاءات العلمية وعبر خلق/تدعيم الشبكات الميسرة للتبادل.

  - رصد حركة هجرة الكفاءات وتوزيعاتها وخصائصها، وإنشاء قواعد البيانات ذات العلاقة، وتفعيل الدراسات والبحوث حول مختلف أبعادها وتداعياتها.

  - إشراك واسع للكفاءات المهاجرة نفسها وفي كافة مراحل هذه العملية، وقد نجد في مؤسسات الكفاءات العربية المهاجرة آلية فعالة في الشراكة، فهى كثيرة وعلى دراية بمعالم المعرفة بمجتمعات الاستقبال، وهى فعالة، وتتطلع في جلها إلى المساهمة في جهود التنمية في بلدان الأصل.

  - توفير فرص الحوار المتواصل بين الدول العربية والدول المستقبلة للكفاءات العربية لتدعيم النقل المعاكس للمعرفة.

- ضرورة إعداد سياسات وطنية تجمع بين الواقعية في التعامل مع الكفاءات المهاجرة والأهداف الاستراتيجية على الصعيد الوطني وترمى عموما إلي:

  - على الصعيد الوطني، تدعيم مشروعات التنمية ذات العلاقة بالبحث العلمي، وتحفيز الكفاءات، وإيلاء اهتمام مكثف للإستجابة لاحتياجاتهم في العمل والبحث العلمى، وتوفير البيئة المناسبة لهم للإنتاج والابتكار، والتفاعل مع الشبكات الدولية ذات العلاقة.

  - الاعتراف بجمعيات وشبكات الكفاءات المهاجرة، وإعتبارها فاعلا وشريكا في التنمية ويتطلب هذا إشراكها في مختلف أبعاد السياسات التنموية الوطنية،

كيف يمكن مقاربة هجرة الكفاءات كعنصر إيجابى وأساسى لتكامل عربى ولشراكة متوسطية في إطار ديناميكية تلعب الكفاءات ضمنها دورا مهما ومعقلنا لصالح بلدان الأصل؟

واعتبارها وسيطا مهما في الشراكة بين دول الأصل ودول الاستقبال.

- تقديم الدعم اللازم لتفعيل أدوار جمعيات شبكات الكفاءات المهاجرة وحفزها على التعاون فيما بينها وبين الشبكات الوطنية وغيرها من الشبكات المتخصصة ذات العلاقة.

ب- الهجرة وإنتاج الميزات التنافسية إقليميا

—من أهم التحديات التى طرحتها العولمة على بلدان وأقاليم العالم حاجتها إلى خلق ميزات تنافسية والحفاظ عليها متجددة. حيث أضحت التنافسية عملية رئيسية لتوفير شروط النمو وتوزيع المنتوجات في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. ولأن التنافسية بحاجة إلى مقومات، من أهمها الإعداد والتطوير المستمر لمعارف ومهارات رأس المال البشرى، وتطوير القاعدة العلمية والتقنية وزيادة الإنتاجية، وتنويع المنتوجات ذات الجودة العالية والتكلفة القادرة على المنافسة، فإن أى بلد بمفرده لم يعد قادرا على توفير مثل هذه الشروط والمقومات. ولهذا أدركت البلدان الأكثر وعيا بطبيعة المرحلة التى تعيشها في ظل العولمة حاجتها إلى التعاون وتعبئة الميزات النسبية لخلق ميزات تنافسية، ومن ثم كانت الإقليمية regionalization أكثر المقاربات قدرة على التفاعل الإيجابى مع مخاطر العولمة وفرصها وتحدياتها.

أدركت البلدان الأكثر وعيا بطبيعة المرحلة التى تعيشها في ظل العولمة، حاجتها إلى التعاون وتعبئة الميزات النسبية لخلق ميزات تنافسية، ومن ثم كانت الإقليمية Regionalism أكثر المقاربات قدرة على التفاعل الإيجابى مع مخاطر العولمة وفرصها وتحدياتها

—لقد كانت القضية التى شغلت اهتمام الدول المصنعة بعد الحرب العالمية الثانية هى قضية التوظيف الكامل للرصيد أو رأس المال البشرى، ومن ثم كان الاهتمام بالبعد الاجتماعى للتكامل الأوروبى: تحقيق حرية إنتقال قوة العمل في إطار السوق المشتركة، واتباع سياسة للتوظيف تسهم في تحسين شروط العمل، والاهتمام بشئون التدريب والتأهيل، وتحسين الاوضاع المعيشية للعمال. وحددت المادة 123 هدف الصندوق الاجتماعى الذى أقرته معاهدة روما في تيسير توظيف العمال، وزيادة قدرتهم على الانتقال جغرافيا ومهنيا داخل الجماعة الأوروبية. كما فرضت العولمة على بلدان أخرى الإسراع بالدخول في صياغات إقليمية كالنافتا NAFTA منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وASEAN- تكامل دول جنوب شرق آسيا- وغيرهما من التجمعات الإقليمية.

—وأدركت البلدان العربية - سواء على مستوى الاتفاقيات الثنائية، أو على مستوى العمل العربى المشترك - أهمية تنظيم انتقال قوة العمل بين أقطار الإقليم العربى. حيث نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية التى أصدرها المجلس الاقتصادى العربى سنة 1957 على أهمية حرية تنقل الأفراد والإقامة والعمل. وناقش مؤتمر وزراء العمل العرب - في دورتيه الأولى والثانية - مسألة تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربى. ووافق المؤتمر في دور انعقاده الثالث سنة 1967 على الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة العربية رقم 13 وبحضور 14 قطرا عربيا. وطبقا لهذه الاتفاقية، تتعهد الأطراف المتعاقدة بتسهيل تنقل الأيدي العاملة فيما بينها... وبعد ثمانى سنوات ارتأى مؤتمر العمل العربى المنعقد سنة 1975 أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على البلدان العربية تتطلب إعادة النظر في الاتفاقية. وإن كانت اتفاقية 1975 تراجعت عن بعض الأمور، خاصة إضافة إجراءات تحول دون تنقل الأيدي العاملة الوافدة بين البلدان العربية إلا ما تسمح به الدولة المستقبلة، إلا أنها أضافت أبعادا مهمة، كاصطحاب أفراد الأسرة وتشجيع حركة تنقل الأيدي العاملة فيما بين الدول العربية، وتشجيع استثمار رءوس الاموال العربية في مشاريع من بين اهدافها استيعاب الفائض من العمالة. كما عنيت الاتفاقية رقم 9 لعام 1977 بالتعاون العربى في التدريب والتأهيل. وعرض مؤتمر العمل العربى لسنة 1980 مشروع المؤسسة

العربية للتشغيل التى اتخذت من مدينة طنجة بالمغرب مقرا لها. وكان من بين اهداف المؤسسة: جمع وتنظيم ونشر المعلومات حول خصائص قوة العمل العربية، والمساهمة في استيعاب الأيدي العاملة العربية والكفاءات المهاجرة، وتحقيق المواءمة بين عرض العمل والطلب عليه. كما اخذت منظمة العمل العربية على عاتقها تأسيس المركز العربى للتدريب المهنى. وصدرت بعد ذلك مواثيق واستراتيجيات العمل العربى المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعنى، معظمها بقضية انتقال قوة العمل العربية.

وحرصت بعض الاقاليم الفرعية العربية على تطوير سياسات مشتركة للتدريب والتعليم، وتشجيع انتقال قوة العمل فيما بينها وتوطين العمالة. ومن النماذج العربية التى بحاجة إلى

التكامل في انتقال قوة العمل
بين دول مجلس التعاون الخليجى

المادة 16- تتخذ الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل فيها، وإزالة العقبات التى تعترض انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس. واعتبار مواطني دول الخليج العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة.

المادة 17- تتبنى الدول الأعضاء معايير موحدة للتصنيف والتوصيف المهنى لجميع فئات المهن والحرف من القطاعات المختلفة، وتقوم بتطوير وتبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل في دول المجلس بما في ذلك معدلات البطالة وفرص العمل والبرامج التدريبية. ولزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها:

أ- تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات فعالة لمساهمة الأيدي العاملة الوطنية في سوق العمل، خاصة في الوظائف ذات المهارات العالية. وتتبنى برامج فعالة لرفع مستوى مهارات الأيدي العاملة الوطنية، وإنشاء برامج للتدريب على رأس العمل، والمساهمة في تمويلها، وتقديم الحوافز للراغبين في العمل في القطاع الخاص، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص ، بتنبى برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة الوطنية

ب- تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لترشيد استقدام الأيدي العاملة الوافدة

المادتان : السادسة عشرة و السابعة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون 2002

تأمل، نموذج الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج لسنة 2002، والتى طورت وعدلت اتفاقية سنة 1981 في ضوء المستجدات الوطنية والخليجية والدولية.

تؤكد هذه الوقائع وغيرها أن هناك إدراكا عربياً مبكرا لقضية انتقال قوة العمل العربية، وهناك وعى ملموس على المستوى السياسى العربى. غير أن السؤال الذى يطرح نفسه - في هذا الصدد - ما هو: حصاد هذا الوعى على ارض الواقع؟ ولماذا تحفل الممارسة العربية الثنائية والجماعية بغير ما اتفق عليه وتم اعلانه رغم تصديق البعض عليه وإحجام البعض الآخر من دول الإرسال والاستقبال العربية عن هذا التصديق؟ من المؤكد أن ثمة معوقات موضوعية حالت دون ذلك وستظل تلك المعوقات قائمة إن لم تدرس بالموضوعية والشفافية المرغوب فيهما. ويضاف إلى هذا ان مياها جديدة تدفقت في الواقع

ظروف موضوعية حالت دون تنظيم سوق عربية مشتركة للعمل، وستظل تلك المعوقات قائمة إن لم تدرس بالموضوعية والشفافية المرغوب فيهما

الدول والعربى، تتطلب تطويرات وتغييرات في سياسيات عديدة، اقتصادية وخاصة الاستثمارات الاقتصادية وسياسات التقنية والمعلوماتية وفي التعليم والتدريب والتوظيف. كما تزايدت أهمية وضرورة صياغة سياسات وخطط إقليمية قابلة للتنفيذ صوب التكامل الإقليمى، وفي القلب منه التكامل في إعداد وتوظيف وانتقال قوة العمل العربية، على مستوى الاقاليم الفرعية – مشرق، مغرب، خليج - كما على مستوى الإقليم العربى.

—وتتطلب صياغة سياسات بديلة لتفعيل دور انتقال الأيدي العاملة في التكامل الإقليمى نشاطات معلوماتية، ورصدا وتقويما للأدوار القائمة للمؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية ذات الصلة، كما تتطلب نشاطات عاجلة في مجالات التدريب والتأهيل، وأخرى في المدى المتوسط والأبعد، لتهيئة ظروف إقامة سوق عربية مشتركة للعمل. وقد تكون من أولويات السياسات المطلوبة لتدعيم دور حراك وتنقل العمل في التكامل الإقليمى العربى والإقليمى الفرعى، الخليجى أو المغاربى أو المشارقى:

تتطلب صياغة سياسات بديلة لتفعيل دور انتقال الأيدي العاملة في التكامل الإقليمى نشاطات معلوماتية، ورصدا وتقويما للأدوار القائمة للمؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية ذات الصلة.

- اهتمام دول الإرسال بإعادة تأهيل وتدريب الأيدى العامة، وإكسابها المهارات والمعارف والقيم التى تمكنها من التنافس مع العمالة غير العربية، سواء داخل أسواق عمل الإقليم العربي، أو خارجه.
- إعداد قواعد بيانات دقيقة ومتطورة حول احتياجات أسواق العمل العربية من الأيدي العاملة، وحول المعروض منها على تلك الأسواق
- تفعيل أدوار وجهود الأطراف المعنية بتشغيل الأيدى العاملة العربية، وطنيا وإقليميا، لتشارك في التنظيم والتنسيق بين أسواق العمل العربية.
- إعداد برامج إعلامية، ولكسب التأييد، موجهة لأصحاب العمل في الدول العربية المستقبلة للإيدى العاملة، وللمهاجرين، والمسئولين عن سياسات الهجرة في دول الإرسال، بما يدعم القدرات التنافسية للعمالة العربية في البلدان العربية ويدعم اتجاه تفضيلها.
- تحفيز القطاع الخاص، وتعميق الالتزام الاجتماعي بينه وبين المؤسسات الحكومية الوطنية لإتاحة فرص تشغيل العمالة المواطنة، سواء للتخفيف من حدة البطالة في بعض دول الإرسال أو الاستقبال، كما في بعض بلدان الخليج العربية، أو لإعطاء الأولوية كلما أمكن للعمالة العربية، وبما يدعم التكامل الإقليمى العربى والإقليمى الفرعى.
- إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية المنظمة لانتقال قوة العمل وتبادلها بين البلدان العربية، وبما يدعم مصالح دول الإرسال والاستقبال، ويصون حقوق المهاجرين أنفسهم.
- تفعيل أدوار الصفوة المهاجرة، من أصحاب رءوس الأموال والخبرات المتخصصة بالمهجر، لنقل وتوظيف المعرفة العلمية والعملية لتطوير مشروعات التنمية، وتوظيف رءوس الأموال العربية المهاجرة، في مشروعات مشتركة بين الأطراف العربية وغير العربية.
- التفكير في آليات وطنية وأخرى إقليمية تسهم في تعبئة تحويلات المهاجرين وتوظيفها في مشروعات تنموية، وفق توازن متفق عليه، يحقق مصالح المهاجرين والعائدين، وأولويات التنمية الوطنية والإقليمية وأهدافها
- إيجاد آليات وفرص للحوار المتواصل والمتعدد الأطراف على الصعيد الإقليمى العربى حول مختلف أبعاد الهجرة والسياسات ذات العلاقة، وحول تبادل المعلومات والبيانات وإنشاء الآليات لتعظيم الفائدة من هجرة العمل ككل والكفاءات المهاجرة تحديدا، وللحد من التداعيات السلبية للهجرة، خاصة تداعيات الهجرة غير النظامية والهجرة العابرة، وللقضاء على الشبكات الإجرامية المتاجرة بالمهاجرين.

ج- *الشراكة العربية- الأوروبية : الهجرة كعامل تنموى*

وعنصر اندماج متوسطي

—سبق توضيح كيف أن هجرة العمل من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط نحو بلدان شماله الأوروبية عايشت تحولات مهمة خلال العقود الأخيرة، كان أبرزها ظاهرتين مميزتين، تمثلت الأولى أساسا في اعتماد الدول المستقبلة للعمالة قوانين وإجراءات تحد من قبول المهاجرين لديها، والتي يطلق عليها سياسات غلق الأبواب، مما أفرز ظاهرة الهجرة غير النظامية، والتى توسعت مع الوقت وتفاقمت تداعياتها. وتتمثل الظاهرة الثانية والأكثر حداثة في التنامي المتزايد الأهمية لهجرة الكفاءات من الجنوب نحو بلدان شمال المتوسط.

ولمعالجة ضغط الهجرة الجنوبية وتداعياتها المأساوية المتنامية، وبالأخص منذ اتخاذ دول الاستقبال قرارات إغلاق أبواب الهجرة، وتدعيمها بإجراءات أكثر تشددا مع قرارات "شانغان". فقد اتجهت دول المتوسط إلى اعتماد مبدأ الشراكة لمعالجة مسألة الهجرة، واعتمدت توجه دعم الجهود التنموية بدول الجنوب لمواجهة العوامل الطاردة بما يحد من الهجرة.

—غير أنه وبعد مرور عشر سنوات على مؤتمر برشلونة (1995)، ورغم الانجازات التى تلته، سواء من خلال الإجراءات الداعمة لاقتصادات دول جنوب المتوسط في إطار– خاصة– مشروع إنشاء المنطقة الحرة بحلول عام 2010، أو من خلال إنشاء منتدى الحوار بين دول غرب المتوسط المعروف أيضا بحوار (5+5) والفعاليات المتتالية لهذا المنتدى من اجتماع روما (1995) إلى اجتماع تونس (2002)، فاجتماع الرباط (2003)، واجتماع الجزائر(2004)، واخيرا اجتماع باريس (2005)، فان العديد من الملاحظين يصفون وضع الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى دول شماله بأنها لا تزال تطرح نفس التحديات، مشيرين في هذا إلى ما تتسم به الظاهرة خلال الفترات الأخيرة بالأخص من تراكم ضحايا " قوارب الموت"، والتوسع الخطير في الشبكات الإجرامية المتاجرة بالمهاجرين من ناحية، والمنحى السلبى والمتزايد الخطورة في معاداة المهاجرين، ويطرحون تساؤلات حول مدى فاعلية الإجراءات المتخذة والمقاربات (approaches) المعتمدة، ومدى الحاجة إلى رؤية بديلة أو مغايرة لمعالجة أبعاد ظاهرة الهجرة.

—وإذا كان السؤال القديم لا زال محوريا ومعناه كيف يكون الفضاء المتوسطى عامل استقرار، وعنصر اندماج وتواصل ثقافي واقتصادى وحضارى؟ وإذا كان التوجه لتدعيم جهود التنمية والقدرات الاقتصادية التنافسية للبلدان النامية المتوسطية وإعدادها لمشروع إنشاء المنطقة الحرة بحلول عام 2010، فهو توجه يستجيب دون شك لحاجة هذه البلدان، ويمثل عنصرا أساسيا للشراكة المتوسطية، غير أنه علاوة على أنه يتعامل مع تنقل قوة العمل كعنصر سلبى، فإن التأثير الإيجابى لهذه الشراكة على الهجرة بالحد من حجمها لا يتوقع حدوثه إلا على مدى متوسط، بل يتوقع أن تحدث سياسات الانفتاح الاقتصادى مزيداً من الضغط الهجروى في بلدان جنوب المتوسط.

السؤال القديم لا زال محوريا، ومعناه كيف يكون الفضاء المتوسطى عامل استقرار وعنصر اندماج وتواصل ثقافي واقتصادى وحضارى؟

—ومن أبرز ما يطبع الهجرة المتوسطية خلال الحقبة الاخيرة - في رأى العديد من الملاحظين - هو التضارب الملفت للانتباه من ناحية بين المقاربات المعتمدة لمعالجة الهجرة واتجاهات ورؤى السياسيين والعامة وأيضا بالبلدان الغربية بالأخص، والتى يغلب عليها التركيز على الطابع السلبى للهجرة، وبين المردود الإيجابى الواسع للهجرة على بلدان الاستقبال وبلدان الإرسال وعلى المهاجرين وأسرهم وعلى التنمية المحلية بالأخص، والإمكان الذى تمثله الهجرة لصالح التنمية والتعاون والشراكة من ناحية أخرى.

ففي حين يلاحظ سيادة الرؤيا الأمنية ضمن أغلب السياسات والاتفاقيات والشراكات المتوسطية المعنية بقضايا الهجرة وإقرار العديد بضعف مردود هذه السياسات علاوة على

تداعياتها السلبية على الهجرة وعلى صورة الآخر، ومساهمتها في تغذية الاتجاهات المعادية للمهاجر والعنصرية، مع كل هذا تفيد البيانات والوقائع أن الهجرة في أبعادها الحالية وكإمكان، هي رصيد تنموى هائل:

- الوقع الإيجابى المهم لتحويلات المهاجرين على المستوى الفردى والأسرى، وعلى مستوى المجتمعات المحلية، وعلى المستوى الوطنى بالنسبة لبلدان الإرسال
- الدور الإيجابي للهجرة في اقتصادات بلدان الاستقبال، وبخاصة في تنمية العديد من القطاعات الحيوية، ودور الكفاءات المهاجرة في تنمية مجتمع المعرفة في مجتمعات الاستقبال
- وأيضا ما تمثله الصفوة المهاجرة من كفاءات ورجال أعمال من إمكان وقدرة على نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، والمساهمة في مختلف جهود التنمية، وكذلك القدرة على المساهمة في تدعيم الشراكة العربية الأوروبية، والتبادل الحضارى، ولعب دور الجسر الثقافي بين الحضارتين.

تعد البيانات والمعلومات أساسا ضروريا لتقويم سياسات الهجرة وتطويرها، ولتفعيل أدوار الهجرة في التنمية والتكامل الإقليمى

—بناء على هذا، يدعو العديد من الملاحظين إلى أهمية مقاربة الهجرة المتوسطية كآلية للمساهمة في التنمية في كل من بلدان الإرسال والاستقبال، وتدعيم دور المهاجر كفاعل تنموى وكجسر لتدعيم الشراكة والتبادل، ويعتقدون أنه من شأن اعتماد هذا التوجه أن يسهم في تدعيم الصورة الإيجابية للهجرة والمهاجر، وفي الحد من المعاداة للآخر، وإيجاد حلول أيسر لمعضلات اندماج المهاجرين والشباب من أصول أجنبية في بلدان الاستقبال الأوروبية، ومن شأنه أيضا أن يفعل مشاركة منظمات المهاجرين والكفاءات والصفوة المهاجرة في مختلف أبعاد التنمية والشراكة. ويستوجب نجاح هذا التوجه بالمقابل إنشاء ديناميكيات متعددة الأبعاد والأطراف، تستهدف إبراز مساهمات المهاجرين إعلاميا، بالأخص في اقتصادات بلدان الإرسال والاستقبال، وإبراز أدوار ومساهمات الصفوة والكفاءات المهاجرة في اقتصادات الدول الأوروبية وقطاعاتها الأكثر تقدما، وفي البحث العلمى والابتكار. كما تستهدف تفعيل مشاركة ممثلى المهاجرين والصفوة في كافة أبعاد الحوار والشراكة العربية –الأوروبية والمتوسطية.

د- توفير البيانات الموثوقة والمتجددة بما يمكن من إحكام سياسات الهجرة

—تعد البيانات والمعلومات أساسا ضروريا لتقويم سياسات الهجرة وتطويرها، ولتفعيل أدوار الهجرة في التنمية والتكامل الإقليمى. ولكى تكون تلك البيانات قادرة على إنتاج المعلومات المطلوبة وقابلة للتوظيف عند اتخاذ القرارات ذات الصلة، من المهم أن تكون شاملة للتفصيلات والمستجدات ذات الاهتمام، وأن تكون صادقة وذات جودة عالية، وأن تمكن من المقارنات الزمانية –التغيرات في الظاهرة- والمكانية، وطنيا وإقليميا ودوليا.

وتواجه المهتمين العرب ببيانات الهجرة ومعلوماتها تحديات أساسية أثرت في مواصفات تلك البيانات:

- وجود نقص كمى يواجه المؤسسات المتخصصة في بيانات الهجرة، وإفتقار بعض القائم منها إلى العنصر البشرى الأكثر خبرة ودراية بجمع البيانات وتحليلها، وافتقار المؤسسات الوطنية المعنية بأمور الهجرة إلى التنسيق واللغة المشتركة التى تمكن من تكامل جهودها وفاعليتها في جمع البيانات وتحليلها وإنتاج المعلومات المطلوبة بشأنها.
- تعدد الجهات المعنية ببيانات الهجرة، وتباين تصوراتها وخبراتها والآليات المتاحة لها في جمع البيانات، وضعف أو غياب التنسيق بينها على الصعيد الوطنى، مما أسهم في إنتاج تقديرات وبيانات متضاربة حول الهجرة.
- تعدد أنماط الهجرة وتداخلها، بعضها يسهل نسبيا تقدير أحجامه، وبعضها لطبيعته توجد

عقبات كثيرة أمام الإحاطة ببياناته. فهناك هجرة دائمة، وأخرى مؤقتة، وثالثة موسمية، وهجرة للعمل، وأخرى للدراسة أو التعليم، وهجرة للعلاج، وهجرة لجوء ..... كما توجد هجرة منظمة، وأخرى غير منظمة أو سرية. وهجرة فردية، وهجرة بصحبة الأسرة. ومهاجرون مزدوجو الجنسية، بجانب أبناء المهاجرين الذين ولدوا بالمهجر. ولهذا تتفاوت تقديرات أعداد المهاجرين بين مصدر وآخر حسب فهمه وتعريفه للهجرة وقدراته على تقدير حجمها وتياراتها.

• تعقد ظاهرة الهجرة وتداخل أبعادها ومتغيراتها من حيث حجمها والتحولات في تياراتها وفي خصائص المهاجرين. فهناك - مثلاً - مهاجرون عادوا ثم هاجروا أكثر من مرة.

• كما توجد عقبات في تقدير حجم تحويلات المهاجرين بشكل دقيق، حيث تتراوح بين تحويلات نقدية وأخرى عينية، وبين تحويلات تتم من خلال المؤسسات المالية وأخرى تتم عبر الوسائط الاجتماعية والقنوات الشخصية.

—في مواجهة ما سبق، تحتاج البلدان العربية إلى سياسات محددة، ومؤسسات متخصصة لجمع بيانات الهجرة وتحليلها، وإنتاج معلومات دقيقة بشأنها ويتطلب هذا :

• إيجاد لغة علمية مشتركة حول المفاهيم والتصورات والإجراءات المنهجية المعتمدة لجمع البيانات وتحليلها. وبما يسمح بالتنسيق مع مختلف المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية وتكامل أدوارها في هذا الشأن.

• إنشاء وتدعيم المراصد الوطنية للهجرة المعتمدة على قواعد بيانات دقيقة ومتطورة ومتجددة حول مختلف جوانب الهجرة، ترصد تحولاتها وتقيم سياساتها. وتدعيم المرصد العربى للهجرة الذى أنشأته إدارة السياسات السكانية والهجرة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبما يمكنه من المساهمة في توفير البيانات الموثقة حول الهجرة، وتيسير نشرها على الصعيد العربى لفائدة السياسات المعنية بهذا القطاع بالدول العربية.

• إجراء المسوح الوطنية المتخصصة بشكل دورى، وإدماج بعد الهجرة ضمن المسوحات الوطنية كلما أمكن ذلك، وتدعيم مراكز البحوث والدراسات الوطنية والإقليمية لإجراء الدراسات الكيفية والمعملية.

تحتاج البلدان العربية إلى سياسات محددة، ومؤسسات متخصصة لجمع بيانات الهجرة وتحليلها، وإنتاج معلومات دقيقة بشأنها

تحديات أمام فهم الهجرة الدولية وتطوير سياساتها عربيا

• غياب إطار نظرى ملائم لتفسير الواقع الراهن للهجرة الدولية، واستشراف احتمالاتها المستقبلية.

• نقص البيانات الإحصائية الصادقة والقادرة على عقد المقارنات العلمية ذات الصلة بهجرة العمل الدولية في الإقليم العربي

• عدم إتاحة الفرص الضرورية لتحليل البيانات، وتقديم الشواهد الإمبريقية ذات العلاقة .

• غياب تعريفات دقيقة حول الهجرة الدولية .

• غياب شبكات تتيح فرص الحوار وتبادل الخبرات بين الباحثين من مختلف البلدان العربيّة .

• محدودية الموارد المالية الوطنية المخصصة للبحث والتطوير في الإقليم العربى .

• عدم وفاء الموارد المالية المقدمة من المانحين على المستويين الدولى والإقليمى لتطوير وتفعيل البحوث ذات الصلة بالهجرة الدولية في الإقليم العربى .

لقد انعكس هذا سلبا على انحسار الاهتمام بحراك العمل العربى في العقد الأخير من القرن العشرين مقارنا بالعقدين السابقين عليه ، رغم التحولات الهائلة التى طرأت على حراك العمل في الإقليم العربي .

المراجع باللغة العربية

1. ابراهيم سعد الدين، محمود عبد الفضيل(1991): "انتقال العمالة العربية : المشاكل –الآثار- السياسات"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. أحمد عبد العال فودة (2004)، العمالة الوافدة وسياسات التوطين في دول مجلس التعاون، مجلة شئون خليجية، العدد 36.
3. أحمد عيد الحسيني الخباز (2006)، "ملاحظات حول التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية"، وزارة العمل، مملكة البحرين.
4. أحمد محمد شجاع الدين، عبد الله سعيد باحاج (1999): "الهجرة اليمنية الأبعاد والنتائج"، ندوة سياسات الهجرة في البلدان العربية المصدرة للعمالة، مشروع دعم سياسات الهجرة في المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنطقة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 2–4 مايو1999.
5. إدارة السياسات السكانية والهجرة (1990):"مسح هجرة العمل التونسية-1986-1987 التقرير الرئيسى" .
6. إسماعيل صبرى عبد الله (1999): "توصيف الأوضاع العالمية الراهنة"، مشروع مصر 2020، منتدى العالم الثالث، مكتب القاهرة .
7. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربى للإنماء الاجتماعى والاقتصادى، وصندوق النقد العربى ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(1999): "التقرير الاقتصادى العربى الموحد"، القاهرة .
8. الإسكوا (2003): "التعليم واكتساب المهارات وأسواق العمل في أقطار مجلس التعاون الخليجى"، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان .
9. البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (2002): "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002"، عمان، الأردن .
10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1993): "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين اليمنيين بسبب أزمة الخليج"، دراسة ميدانية غير منشورة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الأمم المتحدة.
11. إلياس غنطوس (1994): "هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، بيروت، لبنان.
12. باقر سلمان النجار (1999): "سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكاليات التنمية والتحديث"، الطبعة الأولي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان .
13. تركي الحمد(1994): التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، منتدى التنمية، الكويت .
14. تقرير التركيبة السكانية العالمية وأثرها على كندا (2005): إدارة الجنسية والهجرة الكندية .
15. جمهورية السودان، وزارة القوى العاملة (2003): "هجرة السودانيين"، تقرير مقدم للمؤتمر الإقليمى حول الهجرة العربية في زمن العولمة، القاهرة .
16. جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(1987): "مشروع هجرة العمالة".
17. ---------- (1998): "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر 1996"، النتائج النهائية، القاهرة .
18. جمهورية مصر العربية، وزارة القوى العاملة والهجرة (2003): "المؤتمر الإقليمى حول الهجرة العربية في زمن العولمة" .
19. خالد الوحيشي (1998):"الهجرة والأسرة ومكانة المرأة، حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة"، المؤتمر العربى للسكان، الاسكوا، بيروت .
20. ---------- (2000): "الفراق المر، مقابلات مع زوجات المهاجرين في ريف تونس"، سلسلة دراسات سكانية، وحدة البحوث والدراسات السكانية- جامعة الدول العربية .
21. ---------- (2000): "سياسات الهجرة في البلدان العربية"، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القاهرة، غير منشور .
22. دولة الكويت (2003): "استبيان حول الهجرة الدولية"، المؤتمر الإقليمى عن الهجرة العربية في ظل العولمة .
23. ----------، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (2003): "مؤشرات إحصائية" .
24. دولة قطر (2003): "استبيان حول الهجرة الدولية"، المؤتمر الإقليمى عن الهجرة العربية في ظل العولمة .

25. سعد حافظ وآخرون (1999): البطالة في الوطن العربي مع إشارة إلى دول الخليج، مركز دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة.
26. السلطة الفلسطينية، وزارة العمل (2003): "تقرير حول الهجرة"، مقدم للمؤتمر الإقليمى حول الهجرة العربية في زمن العولمة، القاهرة .
27. صالح الحصاونة (1992): "الهجرة العمالية في الأردن: سياستها، تدفقها وتنظيمها"، مشروع دعم سياسات الهجرة في المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج لأمم المتحدة الإنمائى، ندوة سياسات الهجرة في البلدان العربية المصدرة للعمال، القاهرة، مايو 1992.
28. عادل مسعود (2005): "العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة شئون خليجية، العدد 43 .
29. عبد الباسط عبد الله عثامنه أ (2004): "هجرة المصريين إلى الأردن: الخصائص والأبعاد"، جامعة اليرموك، مركز دراسات اللاجئين، إربد، الأردن .
30. ---------- ب (2004): "تحويلات العمالة الأردنية قى الخارج ودورها في النمو الاقتصادى (1970 – 2000)"، جامعة اليرموك، مركز دراسات اللاجئين. إربد، الأردن.
31. ---------- ج (2004): "الهجرات القسرية في المنطقة العربية"، ورقة خلفية للتقرير الراهن، غير منشور
32. علي الجواني (2006): "التونسيون بالخارج: مميزات المقاربة التونسية في مجال الإحاطة"، وزارة الشئون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج .
33. على نصار (2001): "التعلم ومتطلبات التنافس في عالم يزداد انفتاحا"، في اجتماع خبراء العولمة والتعلم والتنمية البشرية، إدارة السياسات السكانية، جامعة الدول العربية رقم 87، فبراير 2001 .
34. فادية محمد عبد السلام (2002): "هجرة العمالة العربية: حالة المشرق العربي"، ورقة غير منشورة، إدارة السياسات السكانية، جامعة الدول العربية، القاهرة .
35. كلثم الغانم وآخرون (2006): "محددات التركيبة السكانية وتأثيراتها"، ورشة عمل مناقشة الأوراق الخلفية للسياسية السكانية في قطر- اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة 25-27 أبريل 2006 .
36. كمال حمدان (1992): "مستجدات الهجرة العائدة وانعكاساتها على مكونات هيكلية سوق العمل وحركة القوى العاملة في لبنان"، في ندوة الوضع الحاضر والسياسات البديلة - الهجرة العائدة، محدداتها، انعكاساتها العربية الاقتصادية والاجتماعيةعلى الدول العربية الرئيسية المرسلة للعمالة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية.
37. لبنان (2003): "استبيان حول الهجرة الدولية"، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في زمن العولمة، إدارة السياسات السكانية والهجرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، منظمة الهجرة الدولية، القاهرة .
38. محمد خشاني (2006): "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس"، ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص،الإسكوا ودائرة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، بيروت 15-17 مايو 2006 .
39. محمد ديتو (2006): "إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي-مخاطر وفرص"، ورقة مقدمة في اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص،الإسكوا ودائرة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، بيروت 15-17 مايو 2006 .
40. محمد الكبيسي وآخرون (2006): "النمو الحضارى والهجرة" ، ورشة عمل مناقشة الأوراق الخلفية السياسية السكانية في قطر، اللجنة الدائمة للسكان ، الدوحة 25-27 ابريل 2006 .
41. محمد عبد الهادى العكل (1989): "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية"، ندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة ، ديسمبر 1989.
42. محمد عثمان بابكر عبد الله (2003): "الهجرة العربية: حالة السودان"، المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، القاهرة 2 – 4 سبتمبر 2003، وزارة العمل والإصلاح الإداري، السودان .
43. محمود عبد الفضيل (1989): "الهجرة الدولية في الوطن العربي"، نظره عامة، ندوة حول الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة.

44. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث/كوثر (2001): "تقرير تنمية المرأة العربية الأول"، الإصدار الأول .
45. مركز المعلومات، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي (2005).
46. مركز دراسات الوحدة العربية (1983): "العمالة الأجنبية في الخليج"، بيروت .
47. مصطفي عبد العزيز مرسى (2001): "المصريون في الخليج"، مطابع الشروق، القاهرة .
48. ----------(2003): "الهجرة والتركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات العولمة: رؤى مستقبلية"، شئون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، عدد 116 .
49. مملكة البحرين (2003): "استبيان حول الهجرة الدولية"، المؤتمر الإقليمى عن الهجرة العربية في ظل العولمة، سبتمبر، القاهرة
49. ----------، وزارة العمل والشئون الاجتماعية (2003): "إحصاءات القوى العاملة"، المنامة .
50. منظمة العمل العربية(2002): "انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على مسار الهجرة وحياة وعمل المهاجرين والجاليات العربية في أوروبا وأمريكا الشمالية"، القاهرة".
51. ميثاء سالم الشامسي (2002): "هجرة العمالة إلى دول مجلس التعاون الخليجى: المعالم والسياسات"، ورقة خلفية غير منشورة أعدت للتقرير الراهن، إدارة السياسات السكانية والهجرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
52. ميثاء الشمسي (2006): "تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي:دروس مستقبلية"، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في البلدان العربية: التحديات والفرص، الإسكوا و دائرة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، 15-17 مايو2006 .
53. نادر فرجانى (1982): "سعيا وراء الرزق"، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية .
54. ----------(1986): "ظاهرة العودة في هجرة المصريين للعمل في الخارج"، النتائج الأولية لمشروع الهجرة الخارجية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
55. ----------(2002): "هجرة الكفاءات من الوطن العربي، منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي"، المشكاة، القاهرة .
56. نبيل عمار (2006): "ملاحظات حول التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية"، وزارة العمل الأردنية .

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Al Khouri, Riad (2003): Arab Migration Patterns, "The Mashreq"in Regional Conference on Arab Migration in a Globalized World, (LAS-IOM), Cairo, Egypt
2. Athamneh, Abdel Baset (2003): Labor Emigration and Immigration and their Effects on Economic Growth: the Case of Jordan. Regional Conference on Arab Migration in a Globalize World, Cairo, Egypt
3. Bel Hadj Zekri, Abderazak (1996): "Emigration , Espace et investissement en Tunisie", in 4en. Rencontre Internationale sur les Mouvements Migratoires Maghrebins Incomplet
4. Belguendouz, Abdel Karim (2003): "La Migration Arabe dans un monde global, Les rapports migratoires- Entre le Maroc et l'Union Europeenne: Quel dialogue?" incomplet
5. Boussaid, Leila (2000): "Emigration et valorization des compétences algériennes", First Med. Social and Political Research Meeting , March 2000- MED/SPR 2000/95
6. CARIM :Migrations méditérranéennes . Rapport 2005. Robert Schuman Centre.European University Institute
7. CARIM, 2005:"Mediterranean Migration", Robert Shuman Centre, European University Institute, www.carim.org
8. CARIM (2005): "Migrations Mediterraneennes". Rapport 2005, Robert Shuman Center, European University Institute, www.carim.org
9. Caritas (2002): "IMMIGRAZIONE", Dossier Statistico
10. Central Bank of Egypt (2002): "Remittance of Egyptians Working Aboard, by "Country
11. El Saqqaf, Abdulaziz (1992): "Population Dynamics", Labor Mobility, and Economic Development in the Republic of Yemen, Paper delivered to the Conference on Economics, Mobility in the Middle East, Institute for Social and Economic Policy in the Middle East, Harvard University
12. ESCWA (2003): "Globalization and Labor Markets", New York
13. Evans, L. and Papps I., (2002): "Emigration Dynamics in the GCC countries in R. Appleyard Emigration Dynamics in Developing countries", Vol IV, The Arab Region, Ashgate publishers,Aldershot
14. Fadlollah, A., Berrada A., et Khachani, M. (2000): "Facteurs d'attraction et de répulsion à l'origine des flux migratoires internationaux", Rapport national-Le Maroc, Eurostat
15. Farag, M, 1999: "Emigration Dynamics in Egypt", in R. appley and Emigration Dynamics in Developing Countries", Vol. IV., The Arab Region, Ashgate publisher, Aldershot
16. Fargues, Philippe (2002): "Migration Policies and Management", Ministerial Conference on Migration in the Western Mediterranean, In 5+5, Tunis

17. ---------- (2003): "Management And Regulation Of Human Resources: The Case Of Arab Migration To Europe", Regional Conference on Migration in a globalized world, Sept. 2003, Cairo
18. Farrag, Mayar (1999): "Emigration Dynamics in Egypt", IOM/UNFPA Policy Workshop on Emigration Dynamics in the Arab Region,7–8 October 1996, Geneva, Switzerland
19. Girgis, M. (2002): "Would Nationals and Asians replace Arab Worker in GCC?", Fourth Mediterranian development Forum, Amman, Jordan
20. Giueseppo, Pennisi (1981): "Development, Manpower and Migration in the Red Sea Region, The Case for Cooperation", Deustches Orient Institute
21. Gunatilleke, G. (Editor) (1991): "Migration to the Arab World: Experience of Returning Migrants", United Nations University Press, Tokyo, Japan
22. H., Boubakri (1996): "Le Maghreb et l'Europe, les Entrepreneurs Migrants Tunisiens", In Conf. Medit. sur la population, les Migrations et le Développement, Palma et Maj
23. Hamdouch, Bachir (2000): "Mutations de la Migration Internationale Maghrébine et Mondialisation", INSEA, Rabat, Maroc
24. Human Rights Watch, 2001

Hughes, Nesya, Report on the Situation of Refugees in Djibouti: Findings of a three-week exploratory study
25. Institut National de Statistique et d'Economie Appliquée(INSEA) (2000): "Les Marocains Résidant á l'Eranger-Enquete Socio-économique", INSEA –Ministère de la Prévision Economique et du plan, Maroc
26. IOM (2000): "Partnership for Brain Gain and Capacity Building in Africa", Conference, Feb.2000, Addis Ababa
27. IOM (2000): World Migration Report 2000
28. Izquierdo Escribano, A. (2003): "Immigracion; mercado de trabajoy proteccion social en España" CES, Coleccion Estudios
29. Jureidin, R. (2003): "Human Rights and Foreign contract Labour, some implication for management and regulation in Arab World", in Regional Conference on Arab Migration in a Globalized World, Cairo
30. Kapiszewski, A. (2003): "Arab Labour Migration to GCC Countries", Regional Conference on the Arab Migration in a Globalizated World, Sep 2003, Cairo
31. Khachani, Mohammed (1999): "la question migratoire, un enjeu majeur dans les relations Nord-Sud: le cas de l'Afrique méditerranéenne", la troisième conférence africaine de population Durban, les 6-10 décembre 1999, Afrique du Sud
32. Khachani, M. (2000) : "Les femmes maghrébines dans l'espace économique des pays d'accueil ", XIV ème Congrès Général de la Population organisé par l'Union Internationale pour l'Etude Scientifique de la Population, 18-24 août 2001, Salvador, Brésil
33. Khachani, M. (2002): "Dialogue sur la cooperation Migratoire en Méditérranée Occidentale" 5+5, Tunis

34. Khachani, M. (2003): "Moroccan Migration to Europe:What Impact on the Economies of Countries of Origin?", Regional Conference on Migration in a globalized world, Sep. 2003, Cairo
35. Khachani, M. (2004): "Les Marocains d'ailleurs: la question migratoire à l'épreuve du partenariat euro- marocain", Publication de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations, Rabat
36. Khelfaoui, Hocine (2002): "Emigration des scientifiques algériens :origine et évolution.in: La migration Sud-Nord : la problématique de l'exode des compétences", Publications de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations. Rabat
37. King, R.(1986): "Return Migration and Regional Development", London
38. L., Asson (2000): "Regional Integration and Migration flow: A critical Review of Literature in OECD", Globalization Migration and Development
39. Latrach, A. (2003): "les liens des Diasporas Arabes avec leur pays d'origine", Regional Conference on Arab Migration in a Globalized World, April 2003, PPMD-League of Arab States / IOM
40. Louhichi, Khaled (2005): " Migration et Objectifs de Developpement du Millenaire: Cas de la Migrtion Arabe", in International Migration and the Millennium Development Goal, UNFPA
41. Maroc Hebdo International N° 454, 2001
42. Martin, P. & Widgren, J. (2002): "International Migration Facing Challenge", in Population Bulletin, Vol. 57, No.1
43. Medstat Programme (2002): "Terms of Reference MED- Migr/ MED-Tour", Sub-Regional Meeting for Group, Direction de la Statique, 3 – 4 June 2002, Algeria – Morocco – Tunisia
44. Mghari, Mohamed (2003): "Exode des compétences: ampleur, determinants et impacts sur le développement", Regional Conference on Arab Migration in a Globalized World, April 2003, PPMD-League of Arab States / IOM
45. Migration News (2000-2003), New Zeland Migration Bureau
46. OCDE-SOPEMI (1997): "Tendances des migrations internationales", Paris
47. Papps, (1996): "Migration Dynamics in the Gulf Cooperation Council GCC Countries", IOM/ UNFPA Policy Workshop on Migration Dynamics in the Arab Region, Geneva, paper No. 2
48. Passel J. & Fix M. (2001): "US Immigration in Global Context: Past, Present and "Future
49. Pliez, Olivier (2003): "Le Sahara, Nouvelle Frontiere Migratoire entre l'Europe et l'Afrique", Revue Diplomatique, Ne5
50. Reyneri E., (1999): "Immigration and the Underground Economy in New Receiving South European Countries: Manifold, perverse Effects,Manifold Deeprooted causes", SMV, Italia
51. Safir, Nadji (1999): "Emigration Dynamics in Maghreb", in Emigration Dynamics in Developing Countries", ILO the Arab Region/ IOM

52. Scientific Diasporas: A new approach to the Brain Drain 1999
Seteney, Shami (1996): "Emigration Dynamics in Jordan, Palestine and Lebanon", IOM/UNFPA Policy Workshop on Emigration Dynamics in the Arab Region, 7 – 8 October 1996, Geneva, Switzerland
53. Shah, N. (2003): "Arab Migration Patterns in Gulf Region", in Arab Migration in a Globalized World
54. Shah, N (2003): "Migration Patterns in Gulf", Conference on the Arab Migration in a Globalized World, Cairo
55. Soudi, Khalid et A., Teto (2003): "Contribution des Transferts des Marocains Résidants á l'étranger á la réduction de la pauvreté- Cas du Maroc", Regional Conference on Arab Migration in a Globalized World, April 2003, PPMD-League of Arab States / IOM
56. UN Conference (1979): Resolution 102, UN conference on development and trade
57. UN-Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2002), Levels and Trends of International Migration to Selected Countries in Asia
UN-DESA (2001): "Replacement Migration", Population Division New York
UNESCO (1998): Rapport Mondial sur la science
UNFPA (2003), "State of the World Population 2003", Investing in Adolescent's Health and Rights
58. United Nations High Commissioner for Refugees-UNHCR (2002), "Major refugee "population by origin and country/ Territory of asylum-1991 – 2002
59. UNHCR, Population Division (2003): "Coordination Activities in the Area of "International Migration
60. "UN-Population Division, "International Migration Report 2002
61. UN-Population Division (2005): World Migrant Stock, The 2005 Revision
62. Wahba, Jackline (2003): "Does International Migration Matter? A Study of Egyptian Return Migrants", Regional Conference on Arab Migration in a Globalize World, Cairo, Egypt
63. Widgren, J. (2004): "World Congress, Human Movements and Migration", Barcelona, IEMED
Y.S., Birks and C.A., Sinclair (1986): "Egypt: A Frustrated Labour Exproter", The Middle East Jounal, Vol, 33 No. 3
Youssef, Tarik (2000): "Macroeconomic Aspects of the New Demography in the Middle East and North Africa", World Bank, Annual Conf. on Develop. Economics
64. Zahlan A.B., (2005): " The Arab Brain Drain and the Information Society", LAS/ PPMD and IOM , W.S.I.S., Tunis

الإعلان العربي لهجرة العمل الدولية

تفعيل دور الهجرة في التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي العربي

نحن ممثلو وخبراء الدول العربية المجتمعون بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 17 و18 يوليو/ تموز 2006 للتداول والتوجيه بإقرار مشروع هذا الإعلان ، إذ نستذكر ونعيد تكيد الالتزام بالقرارات التي اعتمدها القادة العرب والمنظمات العربية المتخصصة المعنية بقضايا الهجرة ومنها:

- **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الصادرة عن المجلس الاقتصادى العربي يونيو 1957**
- **وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 77 (مارس 1965) بشأن " حرية الانتقال والاقامة والعمل المنصوص عليها في اتفاقية الوحدة الاقتصادية"**
- **وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 784 (1978) بشأن انتقال العمالة الفنية بين الدول العربية**
- **وإعلان مبادئ بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية (فبراير 1984)**
- **والاتفاقيتن العربيتين الصادرتين عن منظمة العمل العربية رقمى 1 لسنة 1966 و4 لسنة 1975 (بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية)، والاتفاقية العربية رقم 14 لنسة 1981 بشأن "حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الاقطار العربية".**
- **وكذلك الاتفاقيات العربية رقم 3 لسنة 1971 (بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية)، 8 لسنة 1977 والمتعلقة بالحقوق والحريات النقابية، و9 لسنة 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهنى، و15 لسنة 1983 (بشأن تحديد وحماية الاجور)**
- **ونشير كذلك للميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004، إعلان القاهرة حول الطفولة 2001، البيان العربي لحقوق الاسرة 1994، الميثاق العربي لحقوق الطفل 1993.**
- **وإعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية (فبراير 2005) .**

وإذ نشير الى الوثائق الدولية السارية ذات الصلة، وعلى الاخص :

- **الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية وبصورة خاصة الاتفاقية رقم 97 لسنة 1949 والاتفاقية 143 لسنة 1975 والتوصيات الصادرة عن ذات المنظمة وعلى الأخص التوصيتين رقم 86 بخصوص الهجرة من اجل العمل والتوصية 151 بشأن العمال المهاجرين، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والصادر في مايو 2006 .**
- **الصكوك القانونية الدولية وعلى الأخص الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم والتي دخلت الى حيز التنفيذ في يوليو/ تموز 2003.**
- **وكذلك الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان بوجه عام وذات الصلة بحقوق العمال المهاجرين، وعلى الاخص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية**

الدولية بشأن إزالة جميع اشكال التمييز العنصرى (1965)، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (1979)، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللا إنسانية او المهينة (1984)، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1989)، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والاطفال (برتوكول الاتجار)، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (برتوكول الاتجار) لعام 2000، (و البروتوكولين ملحقان باتفاقية القضاء على الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية).

- وكذلك مقررات المؤتمرات، الإعلانات الدولية ومنها بالأخص موتمر السكان والتنمية (القاهرة 1994) خاصة الفصل العاشر المتعلق بالهجرة الدولية ومؤتمرات المرأة وخطة عملها (بيجين 1995) وإعلان القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995).

- وإذ نؤكد ما جاء بإعلان الأمم المتحدة بشأن الاهداف الانمائية للألفية عن تعميم رؤساء الدول والحكومات على اتخاذ تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وافراد اسرهم.

- وإذ نعتبر ان معالجة قضايا الهجرة وتداعياتها تستوجب مقاربة كلية تربط الهجرة بأبعاد التنمية والشراكة والتعاون لمواجهة المسببات البنائية للهجرة الكثيفة من فقر وتمييز والتفاوت بين الدول في معدلات الرفاه، وفي معدلات النمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي والاجتماعي .

- وإذ نقر بأن هجرة العمل لها منافع تنموية عدة لدول المنشأ ودول المقصد كما انها تطرح في الوقت نفسه عدة تحديات، وان الحوار المتواصل والشراكة الفاعلة بين دول المنشأ ودول المقصد أفضل السبل لزيادة المنافع ومواجهة السلبيات

- وإذ ندرك تنامى الشبكات الإجرامية المتاجرة بالمهاجرين وخطورتها على المهاجر وعلى الأمن بين البلدان

- وإذ نعتبر ان ارتفاع حجم الإناث بين المهاجرين يستوجب ادماج بعد النوع الاجتماعى في جميع السياسات والاجراءات المعنية بالهجرة الدولية.

- وإذ نؤكد الآثار الايجابية للهجرة، على كل من دول المنشأ والمقصد سواء التي تنتقل إلى الإقليم العربي من كل الجنسيات وبين بلدانه أو إلى خارجه، كما نؤكد اهمية تيسير تنقل العمالة بين البلدان العربية وفقا لاحتياجاتها ليخدم التكامل الاقليمى ويدعم قدراته التنافسية.

- وإذ نثمن جهود الدول العربية في تدعيم سياساتها المعنية بالهجرة الدولية وتعزيز مؤسسات جمع البيانات وإدارة الهجرة وتشجيعها للحوار والتشاور وتبادل المعلومات والبيانات بين دول المنشأ ودول مقصد العمالة ودول العبور

- **وإذ نثمن الجهود المهمة التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك المنظمات الدولية المعنية بالهجرة، ونشير الى الحوار رفيع المستوى المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية الذى سيعقد خلال الدورة (61) للجمعية ونؤكد على تقرير الأمين العام في هذا الشأن والصادر في مايو 2006، بغية تحديد السبل والوسائل الملائمة لزيادة الفوائد الانمائية للهجرة الى اقصى حد وتخفيض الآثار السلبية لها الى ادنى حد.**

- **وإذ ندرك الاثر السلبى لهجرة الكفاءت النادرة على جهود التنمية وتحقيق اهداف الالفية بالبلدان النامية وبالأخص أثر هجرة العاملين في قطاعات حيوية مثل قطاعى الصحة والتعليم والبحث والتطوير.**

- **وإذ نسلم بان لمّ شمل اسرة المهاجر وضمان حقوقه ييسر تفاعل المهاجرين واندماجهم مع مجتمعات المقصد ويرفع من إنتاجيتهم ومساهماتهم في التنمية.**

- **وإذ ندرك ان نقص البيانات يحد من امكانية وضع سياسات دقيقة وفعالة لإدارة الهجرة وزيادة فوائدها.**

- **وإذ نقدر الاسهام الايجابي للهجرات العربية في مختلف المناطق داخل وخارج الإقليم العربي، في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وفي تعميق التفاعل الحضاري والثقافي البناء بين الشعوب العربية ومجتمعات المهجر .**

- **وإذ نقدر جهود ومبادرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأمينها العام في تحقيق التواصل والتفاعل مع الجاليات العربية في بلدان المهجر ومن أصول عربية من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات لبناء الجسور بين المجتمعات العربية وبين المهاجرين العرب، ومجتمعاتهم ومؤسساتهم بما يعود بالنفع المتبادل على مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإنسانية وتنمية الوعي بمختلف القضايا والاهتمامات المشتركة .**

- **ورحب بصفة خاصة بدور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المزيد من الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالهجرة، وما يتصل بها من حماية حقوقه الإنسانية وتدعيم أوضاعهم الاجتماعية والثقافية والصحية .**

1- **نؤكد المساهمات الايجابية المتعددة لهجرة العمل على التنمية في دول المنشأ ودول المقصد وندعو لمزيد من اعتراف الإعلام عربيا ودوليا بالدور الايجابى للمهاجر، بما يحسن صورة المهاجر ويحد من العنصرية والمعاداة للآخر ويدعم تفاعل المهاجرين مع مجتمعات المقصد واندماجهم بها.**

2 -**ندعو الدول الاعضاء والاجهزة المتخصصة بالدول العربية المرسلة والمستقبلة للعمالة لتدعيم السياسات الرامية إلى تعظيم الفائدة من الهجرة لصالح التنمية وتدعيم الرفاه والحد من الفقر وتحسين اوضاع الاسر ولتعزيز التعاون والتكامل الاقليمى العربي، وللحد من التداعيات السلبية للهجرة وذلك في اطار حوار متواصل وشراكة فاعلة.**

3- **نؤكد ضرورة اتخاذ الدول سياسات وتدابير عملية لتيسير تحويلات المهاجرين وزيادة مردودها وذلك بإتخاذ إجراءات تحد من تكلفة إرسال التحويلات وتزيد من سرعة تحويلها في ظروف آمنه في كل من دول المنشأ ودول المقصد، وان تسعى الدول المتلقية للتحويلات لتفعيل مساهمتها في مشروعات تنموية للحد من الفقر وتحسين ظروف المجتمعات المحلية.**

4- **نحث الدول العربية على المزيد من التنسيق والتشاور من خلال العمليات المؤسسية أسوة بما هو متبع في الأقاليم الأخرى وتبادل المعلومات وتوفير التدريب والتأهيل اللازمين، بغرض تيسير تنقل العمالة بين البلدان العربية وفقا لاحتياجات كل من دول المقصد ودول المنشأ، التنسيق بين الاجهزة وتوحيد السياسات والبرامج وصياغة سياسات وطنية شاملة وواضحة .**

5- **ندعو الدول العربية لإتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للاستفادة من الكفاءات الوطنية بتعزيز البحث العلمى ومؤسساته وتحفيز الكفاءات والمبدعين بما يدعم استقرارهم ويحد من نزيف العقول، وإنشاء وتدعيم شبكات العلاقات مع الكفاءات المهاجرة ومؤسساتهم واشراكهم في جهود التنمية وفي نقل وتوطين المعرفة، ونؤكد على ضرورة تضافر الجهود بين دول المنشأ ودول مقصد الكفاءات لإيجاد السبل الكفيلة لضمان استقرار الكفاءات التي تحتاجها الدول النامية وبخاصة منها العاملة في مجالات حيوية كقطاعات الصحة والتعليم والبحث والتطوير وتعويض النقص الحاصل فيها.**

6- **نحث الدول المستقبلة للعمالة كافة ان تقوم بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، وحماية حقوق المهاجرين من الاعمال غير المشروعة او اعمال العنف، ولاسيما اعمال التمييز العنصرى والجرائم التي يرتكبها افرادا وجماعات بدافع عنصرى او بدافع كراهية الاجانب**

7- **نحث الدول ذات العلاقة على تطوير وتعزيز القوانين والتشريعات الوطنية وملائمتها قدر الإمكان مع المواثيق والاتفاقات الدولية واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة والفعالة واحكام التنسيق لمكافحة جميع اشكال الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين والقضاء عليها، لحماية الضحايا المتجر بهم، وبالأخص النساء والاطفال المعرضين للسخرة او للاستغلال الجنسى او التجارى، واتخاذ التدابير للوقاية من الشبكات الاجرامية.**

8- **ندعو الدول والمنظمات ذات العلاقة الى تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات للحد من الهجرة غير النظامية، وتعزيز الحوار والشراكة لتيسير تنقل البشر بين الدول تنقلا قانونيا وآمنا ومنظما.**

9- **ندعو المجتمع الدولي للعمل الحثيث لوضع حد للاحتلال الاسرائيلى على أساس السلام العادل ومنع عدوانه المتواصل على الشعب الفلسطينى ومواجهة التهجير الفلسطيني وضمان حقوق المهجرين منهم .**

10- **نهيب بالدول العربية وكافة المؤسسات وقوى السلم داخل البلاد العربية وعلى الصعيد الدولي لتكثيف وتعبئة جهودهم لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بما يضمن استقرار شعوب المنطقة ويحد من تيارات الهجرة القسرية.**

11- **نهيب بالحكومات المعنية بالانضمام الى الاتفاقيات الدولية الخاصة باللجوء، ووضع تشريعات وطنية تضمن حقوق وواجبات اللاجئين ودول اللجوء وتعترف بالفرق الجوهري بين المهاجرين واللاجئين الذين لهم حقوق وحاجات مميزة ومختلفة وإمكانية استفادة الدول من هؤلاء في بناء التنمية حين منحهم الفرصة الكافية، مع مراعاة عدم تطبيق أية إجراءات تحد من إمكانية تمتع اللاجئين بالحماية الدولية حين محاولة كبح التنقلات غير النظامية .**

12- **نحث جميع دول المنشأ والمقصد على ادماج بعد النوع الاجتماعي وحماية النساء والفتيات واسر المهاجرين في السياسات المتعلقة بالهجرة وتدعيم التنسيق بين الدول بهذا الخصوص وتيسير لمّ شمل أسر المهاجرين بما يدعم مساهمات المهاجر في التنمية ويعزز حماية المهاجرات من كافة اشكال العنف والتمييز والاتجار والاستغلال.**

13- **ندعو الدول كافة للتوعية بالابعاد الصحية وبأبعاد الامراض المنقولة جنسيا وبفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز، وضمان الخدمات الصحية والاجتماعية المهاجرين كافة.**

14- **ندعو الدول الى تدعيم الجهود البحثية لجمع البيانات وتحليلها وإنشاء قواعد بيانات حول مختلف أبعاد الهجرة وضمان تحديث مستمر لها في إطار من الشفافية وسهولة الوصول إليها بما يمكن من اعداد سياسات دقيقة وفعالة وادارة محكمة للهجرة ومن زيادة الفوائد منها، ودعوة وكالات الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية ذات العلاقة لمساعدة الدول لإنشاء تلك القواعد.**

15- **دعوة الدول إلى مواصلة وتدعيم الحوار العربي - الأوروبي وتعميقه بما يدعم الهجرة النظامية الآمنة ويدعم ويوسع منافع الهجرة ومردودها التنموي في دول الإرسال والاستقبال، وللحد من الإعلام السلبي حول الهجرة وتصحيح صورة المهاجر العربي والاعتراف بأدوار الهجرة والمهاجرين البناءة. وتكثيف التعاون والشراكة لمواجهة التداعيات السلبية للهجرة بالبحر الأبيض المتوسط ولمواجهة فعالة لشبكات الاتجار بالمهاجرين.**

16- **دعوة الدول العربية والمنظمات الدولية ذات الاختصاص والمنظمات المانحة لتدعيم برنامج "المرصد العربي للهجرة " بإدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية بما يدعم جهود البحث والدراسة ويضمن توفر بيانات دقيقة وحديثة حول مختلف ابعاد الهجرة، ويدعم فرص الحوار والتشاور وانشطة التدريب والتأهيل على الصعيد الاقليمي ويضمن نشر واسع للبيانات والمعلومات حول مختلف أبعاد الهجرة الدولية .**

17- **ندعو الحكومات العربية لانتهاج سياسات تنموية وطنية وتكثيف البرامج والمشروعات الهادفة وفي مقدمتها برامج الإصلاح السياسي والديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي للحد من الفقر ومن البطالة، وبالتالي تخفيف الضغط الهجروي، ومواجهة الهجرة غير النظامية .**

18-**وتتطلع الى تدعيم جهود جامعة الدول العربية الرامية الى توحيد الرؤيا والسياسات على الصعيد العربي وتوحيد التشريعات والقوانين المعنية بالهجرة الدولية، بهدف دعم وتفعيل دور الهجرة في التكامل الاقتصادى العربي وقيام "سوق عمل عربية" بما يعزز القدرات الاقتصادية التنافسية للدول الاعضاء وذلك اخذا بالاعتبار خصوصيات الدول والتزاماتها الثنائية والدولية.**